جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي: دراسة تركز على القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

إعداد

سنابل نابغ يوسف بريك

إشراف

د. جوني عاصي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الجنائي، بكلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين.

2018

مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي:
دراسة تركز على القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

إعداد

سنابل نابغ يوسف بريك

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 2019/1/29 م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
1- د. جوني عاصي / مشرفاً ورئيساً	.....
2- د. معتز قفيشة / ممتحناً خارجياً	.....
3- د. نائل طه / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى والدي العزيز نابغ بريك

ووالدتي العزيزة رائدة آسيا(بريك)

وإلى شقيقاتي داليا وكرمل

وأشقائي الطيب والياس

كما وأهدي هذا العمل إلى الدكتور القدير أكرم داوود

الأستاذ في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية

إلى أبناء شعبي

وإلى وطني فلسطين

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل على نعمه وفضله وتيسيره ..

وأتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي العزيز الدكتور جوني عاصي، أستاذ القانون العام والعلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، ومدير مركز كرسي اليونسكو للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجامعة، على جهوده العلمية المتميزة عموماً، وعلى تكرمه بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وكافة ما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة، ومتابعة أخذت من وقته الثمين في سبيل إتمام هذا العمل.

والشكر موصول كذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، الأستاذ الدكتور نائل طه أستاذ القانون الجنائي في جامعة النجاح الوطنية، والأستاذ الدكتور معتز قفيشة عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الخليل، على حضورهم الكريم وملاحظاتهم القيمة التي تفضلوا بها، والتي تثري بدورها هذه الدراسة من فيض عطائهم العلمي والفكري العريق، فلهم مني كل التحية والتقدير.

وكذلك أتقدم بوافر الشكر إلى الدكتور مؤيد حطاب عميد كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية، وإلى أساتذتي الأفاضل في ماجستير القانون الجنائي، والأساتذة في كلية القانون في جامعة النجاح الوطنية عموماً، إلى زميلاتي وزملائي، إلى الصرح العلمي جامعة النجاح الوطنية.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي:
دراسة تركز على القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية
الخاصة بيوغسلافيا السابقة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the research's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالبة:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
الاقرار	هـ
الملخص	ط
المقدمة	1
الفصل الأول: الأسس القانونية لمشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	9
المبحث الأول: حيثيات دمج ضحايا الجرائم الدولية في المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	10
المطلب الأول: إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	10
الفرع الأول: الأسباب القانونية لتأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	11
الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في إقامة المحكمة الدولية الجنائية	18
المطلب الثاني: التطور القانوني لمفهوم الضحايا ودورهم في مجال الإجراء الدولي الجنائي	30
الفرع الأول: المدلول القانوني لمفهوم الضحايا وأهمية مشاركتهم ضمن منظومة المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	30
الفرع الثاني: المركز القانوني للضحايا أمام المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	39
المبحث الثاني: الحقوق الإجرائية الممنوحة للضحايا أمام محكمة يوغسلافيا السابقة	48
المطلب الأول: ضمانات دخول الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية	48
الفرع الأول: حق الضحايا في الحماية	49
الفرع الثاني: الحق في التمثيل القانوني	55
المطلب الثاني: الحقوق الخاصة بتمكين الضحايا من متابعة مصالحهم القضائية	64
الفرع الأول: حق الضحايا في الاشتراك في إجراءات أجهزة العدالة الدولية الجنائية	64
الفرع الثاني: حق الضحايا في جبر الضرر	74

الفصل الثاني: مظاهر مشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة	87
المبحث الأول: دور الضحايا الإجرائي في مرحلة ما قبل إحالة القضايا إلى جلسات المحاكمة	87
المطلب الأول: مشاركة الضحايا في أعمال لجان تقصي الحقائق قبيل تحريك الدعوى الدولية الجنائية	88
الفرع الأول: صورة مشاركة الضحايا في عمل لجنة تقصي الحقائق الخاصة بحالة يوغسلافيا السابقة	88
الفرع الثاني: تقدير القيمة الإجرائية لأدلة مشاركة الضحايا الواردة في تقرير لجنة التحقيق الأممية	93
المطلب الثاني: مكتب الادعاء العام الدولي ودوره في تحقيق العدالة الجنائية الإجرائية لضحايا الجرائم الدولية	100
الفرع الأول: اختصاص الادعاء العام الدولي في تحريك الدعوى لدى وقوع ضحايا للجرائم الدولية	101
الفرع الثاني: دور المدعي العام الدولي في استيعاب الضحايا في إجراءات التحقيق الابتدائي	112
المبحث الثاني: مشاركة الضحايا في مرحلة ما بعد الإحالة للمحاكمة أمام محكمة يوغسلافيا السابقة	123
المطلب الأول: الجوانب الخاصة بطبيعة مشاركة الضحية في المحاكمات	123
الفرع الأول: شروط مقبولية الضحايا لممارسة حقهم الإجرائي في الظهور والشهادة أمام دوائر محكمة يوغسلافيا السابقة	123
الفرع الثاني: جوانب مشاركة الضحية في إطار دور الشاهد في مرحلة ما بعد الإحالة	134
المطلب الثاني: مظاهر تضاد مشاركة الضحية أمام حق المتهم في المحاكمة العادلة	147
الفرع الأول: حق الضحية الشاهد في تقديم الدليل الكتابي مقابل حق المتهم في شفوية المحاكمة	148
الفرع الثاني: حق الضحية في الحماية في مواجهة حق المتهم في علنية هوية الضحايا الشهود	156

الخاتمة	166
قائمة المصادر والمراجع	169
Abstract	b

مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي:

دراسة تركز على القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

إعداد

سنابل نابغ بريك

إشراف

د. جوني عاصي

الملخص

لقد تم إنجاز هذه الدراسة في إطار المستجدات القانونية التي برزت على ساحة القانون الدولي الجنائي، والتي تمثلت في مطالبات تنادي بالاعتراف بحقوق الضحايا في المشاركة باعتبارهم عنصراً هاماً في إجراءات العدالة الدولية الجنائية.

وتتضمن هذه الدراسة ممارسات مستمدة من تجربة ومساهمة المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، التي وخلال تاريخها الممتد منذ عام 1993 وحتى عام 2017 ، شكلت محاولة لتطوير قيم مشاركة الضحايا في الإجراءات الدولية الجنائية، كما ومهدت الطريق لاستجماع الخبرات القانونية والدروس لحماية الضحايا، ليكون بالإمكان تناقلها من قبل المحاكم الدولية الجنائية الأخرى.

وقد استهلت هذه الدراسة بالبحث في المرجعية القانونية الداعية إلى إنشاء المحكمة المذكورة، واستعراض مراحل تطور مفهوم ضحايا الجرائم الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتطرقت إلى محاولات الاعتراف بدور الضحايا كطرف مستقل في الإجراءات الدولية الجنائية، فيما وتمت مناقشة الضمانات والحقوق المكفولة دولياً لضحايا الجرائم الدولية في محكمة يوغسلافيا السابقة؛ وذلك لبيان السعي المبذول من قبل قضاة المحكمة الدولية إلى ترسيخ تلك الحقوق من خلال القرارات الصادرة.

وتتبعت الدراسة كذلك من خلال الفصل الثاني دخول الضحية ضمن عمل مكتب الادعاء العام الدولي، والذي يُعنى في التحقيق في قضايا الجرائم الدولية، وتم كذلك التطرق إلى مدى تأثير مشاركة الضحايا على قرارات المدعي العام في فتح الملفات التحقيقية.

وتناولت الدراسة في مراحلها المتقدمة الأهمية الإثباتية التي تضفيها شهادة الناجين في قرارات المحكمة، كما وعالجت المسائل التي واجهتها دوائر المحكمة فيما يتعلق بمبادئ المحاكمة العادلة، ومحاولات إيجاد التوازن الإجرائي بين حق المتهم في الدفاع وحقوق الضحايا في المشاركة والحماية، وتم التعرض لذلك الجدل من خلال الاستعانة بالفقه القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي استندت إليه بدورها المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة.

وفي الختام، فقد توصلت الباحثة إلى استنتاجاتٍ عدة، تتلوها توصياتٍ تمثل حصيلة ما خرجت به عقب إتمام هذه الدراسة.

المقدمة

يعد تأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة نتاجاً للتطورات الحاصلة في القانون الدولي الجنائي، والذي يمكن تعقبه بدءًا من محاكمات نورمبرغ للقادة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية، مروراً بالمحاكم الجنائية الدولية الخاصة، وانتهاءً بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة، وتأتي إقامة تلك المحاكم للمحاسبة على الجرائم الدولية المرتكبة ضد الأبرياء، والتعامل مع الفظائع المرتكبة في مختلف أقطار العالم، إضافةً إلى هدفها في مقاضاة الأشخاص ذوي الصلة بالانتهاكات المنتهكة إبان النزاعات.

وفي إطار المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، والتي تجسد نموذجاً آخر في سبيل مقاضاة المسؤولين عن الجرائم الدولية، برزت مسألة إعلاء صوت الضحايا، والدعوة إلى تعزيز دورهم في تحقيق عدالة دولية جنائية، ويعرف دور الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي بأنه ذلك الدور الذي يمنح الضحايا القدرة على التأثير على مجريات العدالة الدولية الجنائية، وتحديداً في المحاكم الدولية المقامة، كما ويمتد هذا الدور إلى التدخل في صنع قرارات فتح التحقيق الدولي الجنائي، أو القرارات المتخذة أثناء عملية المقاضاة وحتى صدور الحكم النهائي.

ويتضح التطور التاريخي للدور الإجرائي لضحايا الجرائم الدولية من خلال مروره بمراحل عدة، حيث طرأت في خضمها على مركز الضحايا القانوني تغيرات ساهمت في تطوير ذلك الدور ضمن الإجراءات الدولية الجنائية، وعلى الرغم من اعتراف معظم التشريعات الوطنية بحق ضحايا الجرائم الدولية في اللجوء إلى القضاء الوطني، وذلك عن طريق تقديم الشكاوى والمطالبة بالتعويضات، فإن دور ضحايا الجرائم الدولية أمام المحاكم الجنائية الدولية أخذ منحىً مختلفاً، وهذا المنحى قد جعل منه دوراً يتفاعل ويتأثر بالإضافات التي تفرضها أنظمة ولوائح المحاكم الدولية، وممارساتها ومواقفها التي تقرها ضمن الأحكام الصادرة.

أهمية الدراسة العملية

تكمن الأهمية العملية للدراسة من خلال ما يلي:

1. تناقش الدراسة إحدى القضايا المستجدة على ساحة القانون الدولي الجنائي، حيث لا زالت قضية مشاركة ضحايا الجرائم الدولية محط بحث ونقاش مستمر؛ سعياً إلى الوصول إلى النموذج العملي الأكثر ملائمةً لاحتياجات الضحية، قبل وأثناء وبعد عملية مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.

2. تسعى الدراسة إلى استجلاء كيفية دمج الضحايا في وقائع إجراءات التحقيق، وإجراءات المحاكمة في الواقع العملي، وبالقدر الذي يضفي الإنتاجية والفاعلية على هذا الدور الفريد للضحية لدى دراسة قرارات محكمة يوغسلافيا السابقة.

3. يشكل موضوع الدراسة قيمة عملية غنية تتمثل في رفد الكادر القانوني الفلسطيني بالتوجيه اللازم؛ من أجل استثمار الإنجاز الذي حققته دولة فلسطين من خلال انضمامها إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة.

أهمية الدراسة النظرية (العلمية)

تتضح الأهمية النظرية للدراسة في النقاط الآتية:

1. إلقاء الضوء على الدور الذي قامت به محكمة يوغسلافيا السابقة، وتحديداً في موضوع مشاركة ضحايا الجرائم الدولية، والعمل على إبراز الجهد المبذول في التفسير القضائي، حيث أن القانون هو التفسير.

2. البحث في دور الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي، باعتباره أحد الحقوق المكفولة لهم بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وتبيان الأسس القانونية التي تستند إليها هذه المشاركة.

3. ستتناول الدراسة موضوع الجدل القانوني الذي أحاط بطبيعة مشاركة الضحايا، ومراحل تحقيق هذه المشاركة، ومدى تأثر مركز الضحية القانوني بالأنظمة الوطنية الإجرائية السائدة في القانون الجنائي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول موضوع الدراسة، إضافةً إلى الإشكالية الرئيسية الخاصة بها، وتهدف الدراسة كذلك إلى إبراز دور ضحايا الجرائم الدولية في تحقيق غايات العدالة الجنائية الدولية.

محددات الدراسة

يتحدد إطار الدراسة في النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، واللائحة الإجرائية الخاصة بالمحكمة، وحتى أحدث التعديلات التي ما طرأت عليهما في السنوات الأخيرة، إضافةً إلى قرارات قضائية صادرة عن المحكمة المذكورة.

منهج الدراسة

ستقوم الباحثة وفي خضم إعداد هذه الدراسة باتباع منهج دراسة الحالة، حيث تنوي الباحثة ومن خلال هذا المنهج العلمي دراسة حالة المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة دراسةً تفصيلية، وترى الباحثة بأن المنهج المعتمد هو الأنسب لدراسة الموضوع المنوي بحثه؛ بهدف جمع معلومات متعمقة عنه، وبالتالي الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة به.

الدراسات السابقة

لدى إلقاء نظرة فاحصة على الدراسات السابقة حول موضوع مشاركة الضحايا في إجراءات القانون الدولي الجنائي، وتحديداً في مجال محاكمة مرتكبي الجرائم الدولية لدى محكمة يوغسلافيا السابقة، تلاحظ الباحثة محدودية وندرة احتواء المكتبة العربية على المراجع والأدبيات المخصصة للبحث في مشاركة الضحايا كقضية مستجدة، كما ووجدت الباحثة أن معظم الدراسات والتقارير قد صبت جل اهتمامها على مركز المتهم، وجهة الإدعاء العام في الدعوى الجنائية الدولية، مما حدا بالباحثة إلى الاعتماد في خضم الدراسة على المصادر القانونية والمرجعيات القانونية والقضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، كمصدر أول ومباشر، إضافةً إلى طائفة من الكتب العامة والتي أحاطت بموضوع الجانب الإجرائي لدى القضاء الدولي الجنائي.

وفيما يلي ثلاثٌ من الدراسات السابقة، والتي رأت فيها الباحثة أدبياتٍ جديرةٍ بالاعتماد، ومن ثم البناء عليها للخروج بدراسة حديثة تعطي موضوع المشاركة حقه، وتجدر الإشارة إلى أن المراجع التالية تشكل أحدث الدراسات التي خصصت بأكملها لبحث موضوع مشاركة الضحية، وذلك على نقيض ما سِواها من مراجع القانون الدولي الجنائي، والتي اقتصرت على إفراد إضاءاتٍ محدودةٍ من الموضوع ضمن صفحاتها، وتتمثل الدراسات السابقة لدراسة الباحثة فيما يلي:

1. دراسة بعنوان "الإطار القانوني لمشاركة المجني عليه في الإجراءات الجنائية الدولية"، وهي من تأليف الدكتور محمد رشيد الجاف، والدراسة المذكورة عبارة عن كتاب منشور عام 2015، وهو من منشورات الحلبي الحقوقية والكائنة في العاصمة اللبنانية بيروت، وقد تمحورت هذه الدراسة حول الحديث عن مشاركة ضحايا الجرائم الدولية على مدى تاريخ القضاء الدولي الجنائي، فيما وتطرقت إلى التأصيل القانوني لمفهوم المجني عليه وأبعاد إدخاله في الإجراءات الجنائية الدولية، وخلص الدكتور الجاف إلى نتائج مفادها أن مفهوم الضحية لا زال قاصراً عن أن يشتمل على أكبر قدر من فئات الضحايا وذويهم، وأن المشاركة لا زالت أمراً غير متاح لدى عدد كبير منهم، ودعا الدكتور الجاف إلى ضرورة إعادة النظر في التنظيم القانوني لحقوق الضحايا في المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، بحيث يتم تسهيل حضور وتمثيل الضحايا لدى تلك المحكمة، والحد من القيود التي تشترطها الدوائر التمهيدية من أجل قبول المشاركة.

وعلى الرغم من المعالجة الهامة لموضوع المشاركة أعلاه، وقيام المؤلف باستعراض مجريات الساحة الخاصة بدوائر المحكمة الدولية الجنائية الدائمة لهذا الغرض، ترتأي الباحثة في دراستها إلى أن يتم التخصيص من خلال بحث تجربة المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة على وجه التحديد؛ كونها تعد حالة دولية حديثة الاكتمال في عام 2017، كما أنها تتميز بإرث قضائي فريد في مجال القانون الدولي الجنائي على مر 24 عاماً، إضافةً إلى أن الباحثة ستنفرد في دراستها بتسليط الضوء على الوظائف التي أوكلت لدوائر المحكمة، والتي تعتبر ذات صلة وتأثير على ديناميكية المشاركة، كما وستعمل من خلال الدراسة على استخلاص حقيقة الإضافة التي قدمتها المحكمة الدولية لتلك المشاركة باعتبارها مرجعية قضائية دولية في التفسير.

2. دراسة بعنوان "حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي"، وهي عبارة عن كتاب تأليف الدكتور نصر الدين بوسماحة، والكتاب من منشورات دار الفكر الجامعي في الاسكندرية لعام 2008، وقد تناولت الدراسة المذكورة بين صفحاتها العديد من الحقوق المعترف بها لضحايا الجرائم الدولية، والشروط التي لابد من تأمينها لكي تتحقق مطالب المشاركة من خلالها، إضافةً إلى بحث الظروف الدولية والعقبات التي تلعب دوراً هاماً في التأثير على مشاركة الضحايا، وما يتبعه من دور المحكمة الدولية الجنائية الدائمة في هذا المضمار، فيما وخرج الدكتور بوسماحة في نهاية دراسته إلى نتائج من ضمنها أن التدخلات التي قد تتسبب بها الدول، وأن الموارد المالية والبشرية الضخمة التي تتطلبها عملية المحاسبة الدولية تعد من أهم المعيقات التي تجابه عمل المحاكم الدولية، وتحول دون سير عملها بصورة موضوعية، وعليه فقد أوصى الدكتور بضرورة قيام الدول بأداء واجباتها والتزاماتها في محاسبة الخارجين عن القانون الدولي، وتفعيل كافة السبل التي تساهم في إيصال الحقوق للضحايا، وجبر أضرارهم، كما وشدد على أهمية السير في مسار التعاون الدولي ما بين الدول، وما بين الدول والمنظمات؛ للقبض على المجرمين وإحالتهم للقضاء الدولي.

وترى الباحثة أن هذه الدراسة وعلى الرغم من تميزها، إلا أنها لم تدخل بعد في صلب ماهية المشاركة العملية في الإجراء الجنائي أمام الدوائر القضائية الدولية، وإذ تنوي الباحثة من خلال الدراسة الخاصة بها طرح متطلبات مشاركة الضحايا، ولكن في صورة تجمع فيها ما بين حقوق الضحايا في المشاركة وشروط إدماجهم في عملية المقاضاة، وما يتبع ذلك من ضرورة العبور ورصد تفاعل نظام محكمة يوغسلافيا السابقة، ولائحتها الإجرائية، وقراراتها القضائية مع تلك المتطلبات، ومن ثم تقديم إجابة شافية حول طبيعة المشاركة المعروضة، وطرق تعزيزها ضمن رؤية الباحثة.

3. دراسة بعنوان "استيفاء حقوق الضحايا في القانون الدولي الجنائي"، وهي عبارة عن رسالة ماجستير للباحث نبيل بن خديم، والتي قدمت لدى جامعة بسكرة في الجزائر، في السنة الدراسية 2011- 2012، وقد جاءت هذه الدراسة بهدف بحث سبل استيفاء ضحايا الجرائم الدولية حقوقهم، وناقش الباحث المنافذ الممكنة من أجل المضي بعملية الاعتراف بحقوق الضحايا قدماً، ودعا إلى

عدم الاكتفاء بذلك الاعتراف دونما التصدي للعقبات، وقد أفصح الباحث عن هدفه الرامي إلى تقديم المعلومات حول الجهود الدولية الخاصة بتمكين ضحايا الجرائم الدولية، وتحليل القصور في المحطات الخاضعة للدراسة، وحيث حدد الباحث إطار دراسته في المرحلة الزمنية التي شهدت محاكمات نورمبرغ وطوكيو، مع الإشارة إلى مضامين اللوائح والأنظمة الأساسية للمحاكم العسكرية الدولية، والمحاكم الدولية الجنائية المؤقتة والدائمة، وقد خرج الباحث بعدة نتائج أهمها أن إنشاء قضاء جنائي دولي عن طريق اتفاقية دولية، يرتب انعكاسات سلبية على موضوع قبول اختصاص القضاء الدولي الجنائي في نظر الجرائم الدولية، وتحديداً في حالة الدول التي لا ترغب أو لا تستطيع محاسبة مجرمي الحرب، وبالتالي تعطيل وصول الضحايا إلى العدالة، ودعا الباحث إلى تلافي تغليب الاعتبارات السياسية على الاعتبارات القانونية في ما يتعلق بعلاقة مجلس الأمن الدولي بالمحكمة الدولية الجنائية الدائمة.

وعقب اطلاع الباحثة على الدراسة أعلاه، لاحظت ضرورة المضي قدماً نحو التجربة التي تتلو الانجازات التي حققتها محاكمات نورمبرغ وطوكيو، على صعيد القانون الدولي الجنائي عموماً، ومشاركة الضحايا– إن وجدت– على وجه الخصوص، وحيث قام الباحث بطرح قضية المشاركة وتمحيص أسباب قصور الضحايا عن الوصول إلى حقوقهم، من زاوية عقد الاختصاص الدولي للنظر في الجرائم الدولية، ومبدأ التكامل في الاختصاص، ودور مجلس الأمن في قضايا الادعاء بصورة مستفيضة، ستأخذ هذه الدراسة منحىً مختلفاً يركز على المسار الإجرائي المرسوم للضحية منذ قيام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، وحتى لحظة مثوله أمام الدائرة الابتدائية للمحكمة وصدور الحكم النهائي، بصورة تعكس موقع الضحية داخل منظومة المحاسبة الدولية.

تساؤلات الدراسة

تندرج تحت مشكلة الدراسة الرئيسية تساؤلات فرعية عدة تطرحها الباحثة، وتتمثل في الآتي:

1. ما هي الأسس القانونية المحددة لمشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة؟

2. ما هي الحقوق الممنوحة للضحايا المشاركين في إجراءات محكمة يوغسلافيا السابقة؟

3. ما هي مظاهر مشاركة الضحايا في الإجراءات أمام المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة؟

إشكالية الدراسة

تتمحور الدراسة حول إشكالية وتساؤل رئيسي مفاده كالآتي:

ما مدى مساهمة المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة في موضوع مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي؟

خطة الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المعتمدة أعلاه ارتأت الباحثة تقسيم الدراسة إلى فصلين، بحيث يتناول الأول منهما الظروف القانونية التي دفعت نحو تمهيد السبل للسماح للضحية من إسماع صوتها لدى محكمة يوغسلافيا السابقة، وسيتم استعراض هذه القضية في إطار مبحثين يختص الأول منهما في فهم إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، والصلة التي تربط ما بين فكرة إقامة المحكمة وفكرة تحقيق العدالة للضحايا وذويهم في منطقة النزاع المسلح الواقع في إقليم يوغسلافيا السابقة، بينما وفي المبحث الثاني من الفصل الأول ستقوم الباحثة بعرض التطور القانوني الذي شهده مفهوم ضحايا الجرائم الدولية عبر تاريخ المحاكم الدولية؛ وذلك من أجل الوقوف على طبيعة تعاطي النظم الأساسية واللوائح الإجرائية لتلك المحاكم مع مفهوم الضحية، وما يترتب عليه من حقوق إجرائية لاحقاً، ويتطرق المبحث الثاني من الفصل الأول إلى أنواع وطبيعة الحقوق المعترف بها لضحايا الجرائم الدولية، والجهات القضائية القائمة على تنفيذها.

وبالإنتقال إلى الفصل الثاني من هذه الدراسة، فستتم الإحاطة بمظاهر مشاركة ضحايا الجرائم الدولية؛ وذلك لرصد فعالية دور الضحية في مجال توجيه الاتهام وإثبات التهم فيما بعد، ومعرفة مدى مساهمة تلك المشاركة في تحقيق العدالة للضحايا، وحيث سيتناول المبحث الأول

من الفصل الثاني تسليط الضوء على أهم المحطات التي تسبق إحالة القضايا إلى جلسات المحاكمة، والتي تتمثل في مرحلة التحقيق الدولية الموجه من قبل مؤسسات الأمم المتحدة، ومكتب الادعاء الخاص بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، وستقوم الباحثة بالبحث في جوانب مشاركة الضحية هناك، وفرصها في الاندماج في المراحل المذكورة، بينما وفي المبحث الثاني ستقدم الدراسة صورة تعكس المسار المخصص للضحايا من أجل الانخراط في جلسات المحاكمة ما بعد إحالة ملف الاتهام، كما وسيتم التطرق للجزئية المتعلقة بمشاركة الضحايا في مقابل حقوق المتهم في محاكمة عادلة، وفحص نقاط التماس وآلية تعاطي محكمة يوغسلافيا السابقة مع ذلك الأمر للحيلولة دون حدوث أي تصادم بين المصالح المتعارضة.

وفي نهاية هذه الدراسة ستتعرض الخاتمة إلى الاستنتاجات وكذلك التوصيات المقترحة بشأن تطوير مشاركة الضحية عقب دراسة تجربة محكمة يوغسلافيا السابقة.

الفصل الأول

الأسس القانونية لمشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

لقد جاء مصطلح حقوق الإنسان انعكاساً للإرادة الدولية الساعية إلى نشر مفهوم الكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان بدورها تتطلب من جميع الدول على حد سواء أن يكرسوا لها جل همهم من أجل تفعيلها، ومن مجمل تلك الحقوق الأساسية حقوق الضحايا في إيجاد السبل القانونية التي تساعدهم للتغلب على آثار الجرائم الدولية التي وقعوا ضحية لها، والتي لا بد للقوانين الوطنية والقانون الدولي الجنائي أن تقرها لهم.

وأكثر ما تظهر الدعوات إلى ضرورة تعزيز مبدأ إنصاف الضحية لدى الحديث عن التوصل للحلول لإنهاء الصراعات الدولية، وفي يوغوسلافيا السابقة وتبعاً لأفعال التطهير العرقي، وممارسات الإبادة الجماعية، والقتل، والاغتصاب المنظم، والتعذيب، والعديد من الفظائع الأخرى الموجهة إلى الأنواع العرقية غير الصربية، فقد تم استنهاض مجلس الأمن الدولي لإنشاء محكمة خاصة؛ للفصل فيما اصطلح على تسميته بالجرائم المرتكبة ضد القانون الدولي الإنساني، وقد شكل إنشاء المحكمة الدولية بارقة أمل لحل النزاع، وإتاحة المجال للضحايا في المشاركة وتحقيق العدالة لهم.

وفي إطار دراسة مدى الدعم الذي يقدمه نظام العدالة الدولية الجنائية لتطوير عملية المشاركة لهؤلاء الضحايا، ومدى تلبية المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة لمتطلبات دمج الضحايا، لا بد من بحث كواليس إنشاء المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ورصد موقع الضحية ضمن أهداف المحكمة، وفي هذا الفصل سيتناول المبحث الأول ظروف إشراك الضحايا في المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، من حيث التحرك الدولي الرامي إلى تفسير المقصود بمصطلح الضحية ومركزها القانوني، فيما وسيتطرق المبحث الثاني للحقوق الممنوحة للضحايا في الإجراءات الدولية الجنائية عموماً، وأمام محكمة يوغسلافيا السابقة على وجه الخصوص.

المبحث الأول: حيثيات دمج ضحايا الجرائم الدولية في المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

لقد سعى المجتمع الدولي على مر العقود الماضية إلى تحقيق قيم المساءلة عن الجرائم الدولية، ومبدأ عدم الإفلات من العقاب، وفرض سيادة القانون، ورافق ذلك استحداث لمختلف الأذرع القضائية ذات العلاقة، وفي هذا المبحث سيتم دراسة المكانة التي اكتسبها الضحايا أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، وبحث جوانب تلك المكانة، وما أحاط بتجربة الضحية الإجرائية من خلال تقسيم المبحث الأول إلى مطلبين، الأول منهما سيتناول الجهود الدولية التي واكبت إقامة محكمة دولية خاصة بيوغسلافيا السابقة، فيما وسيتناول المطلب الثاني مراحل الانفتاح التي ساهمت في تطوير مصطلح الضحايا وأهليتهم لممارسة الدور الإجرائي الدولي.

المطلب الأول: إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

من أجل الوصول إلى فهم واقعي للملابسات التي أحاطت بالقرارات القضائية، والصادرة عن محكمة يوغسلافيا السابقة، فلا بد من الوقوف على الظروف القانونية المواتية لإقامة المحكمة؛ تمهيداً لفهم مكانة الضحية في الإجراء الدولي الجنائي موضع الدراسة، ولذلك سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على مسألة ظهور ما بات يُعرف بالضحايا جراء النزاع المسلح الحاصل، ومدى تأثير ذلك على الحلبة الدولية الراعية لمبادئ القانون الدولي الإنساني، وعقب ذلك ومن خلال المطلب سيتم تدارس مدى تأثير الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في إحداث صحوة على المستوى القانون الدولي الجنائي، واستعراض الحجج التي اعتمدت آنذاك في تبرير إقامة المحكمة، في ظل التساؤل الذي يحوم حول الثقل الذي لعبه صوت ضحايا النزاع، والذين وضعوا جل آمالهم في الأداة الإجرائية الأولى لاقتضاء حقهم في الانتصاف، تلك الآلية المعروفة بالمحكمة الدولية المؤقتة، والتي تتخطى حدود الدولة السيادية لتجعل من سلطان القانون الدولي أعلى من أي سلطان قانوني داخلي.

وفي الفرع الأول من المطلب أعلاه سيتم طرح الأسباب القانونية التي دعت إلى إنشاء المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، في حين أن الفرع الثاني منه سيتطرق إلى الدور الذي مارسه مجلس الأمن في تأسيس المحكمة الدولية المؤقتة.

الفرع الأول: الأسباب القانونية لتأسيس المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

تشكل المصالح المشتركة لأعضاء الجماعة الدولية محط اهتمام من قبل القائمين على الهيئات الدولية، والمسؤولين الدوليين من كافة المعمورة، هذه المصالح التي تتمثل في أولى أولوياتها حاجة الشعوب والأمم إلى إيجاد قضاء دولي جنائي؛ من أجل حماية الأجيال القادمة من ويلات الحرب والنزاعات، ولكي يتم التصدي لمن قد تسول له نفسه استخدام آلة الفتك والتدمير؛ لتحقيق مصالح قومية أو شخصية.

ولم يكن هذا الهاجس أمراً مستجداً على الصعيد الدولي، بل كان العمل الدؤوب من أجل تطوير القضاء الدولي الجنائي حاضراً منذ بدايات القرن العشرين، وتمثلت أولى المحاولات العملية لمعالجة الصراعات الدولية في عام 1919، والذي شهد عقد معاهدة فرساي عقب الحرب العالمية الأولى، كما وتعاقبت عدة محاكمات استهدفت Kaiser Wilhelm II إمبراطور ألمانيا (غليوم الثاني)، وكذلك The Leipzig Trials (محاكمات لايبزنغ) في الأعوام 1921– 1927، وعلى الرغم من المشاريع المقدمة إبان قيام عصبة الأمم والتي دعت في جوهرها إلى تأسيس محكمة عليا لمحاكمة الأشخاص الذين يرتكبون جرائم دولية، أو شعبة جنائية خاصة لهذا الغرض تعمل ضمن نطاق محكمة العدل الدولية، فإن تلك الدعوات لم يكتب لها النجاح على الصعيد العملي[1]، من ناحية أخرى فقد تركت الجهود الفقهية عقب الحرب العالمية الأولى إضافةً نوعيةً تمثلت في التحركات السياسية والهيئات العلمية التي صبت جل اهتمامها على مواضيع، منها مقترحات مدروسة تنظم العمل القضائي الدولي، وتأسيس المحاكم الدولية الجنائية، وعلى سبيل المثال: فقد قام Inter-Parliamentary Union (الاتحاد البرلماني الدولي) بمناقشة اقتراحات العلامة

[1] عبد السلام، زينب محمد: **مقدمة في القضاء الدولي**. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. 2014. ص21– ص23.

الروماني Pella (بيلا)، في المؤتمر المنعقد في واشنطن وأوتاوا عام 1925، ومن المواضيع التي تم طرحها في المؤتمر موضوع المسؤولية الدولية الجنائية الواقعة على الأفراد، وموضوع تحديد العقوبة في وقت سابق على وقوع الفعل الجنائي، وكذلك إنشاء قضائي دولي جنائي، واختصاص المحاكم الدولية عن الجرائم الدولية، ولم تلبث تلك الجهود والمؤتمرات حتى تصطدم باندلاع الحرب العالمية الثانية والتي شهدت جرائم فاقت ببشاعتها كل وصف، والتي تشكلت بانتهائها محاكم الحلفاء[1].

وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لتطبيقات فكرة القضاء الدولي الجنائي آنذاك؛ كافتقادها قيم العدالة والإنصاف، وما مثلته من إعمال منطق المنتصر في محاكمات Nuremberg (نورمبرغ) عام 1945، ومحاكمات Tokyo (طوكيو) عام 1946، فلا يمكن إغفال حقيقة الدور النوعي، والخطوة السباقة التي مثلتها تلك المحاكمات في خضم محاولات فهم ماهية الجرائم الدولية، والقانون الدولي الجنائي، واللذين شكلا حجر الأساس في بنية القضاء الدولي الجنائي فيما بعد من خلال تشييد المحاكم المؤقتة، كالمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، وكذلك المحكمة الدولية الجنائية الدائمة في لاهاي[2].

وبالانتقال إلى حالة البوسنة والهرسك، وبعد أحداث الإعلان عن سيادة البوسنة والهرسك عام 1991، وإجراء الاستفتاء على الاستقلال عن يوغوسلافيا في 1992، وما تلاه من اعتراف دولي باستقلال هذه الدولة في مارس من العام 1992، لم يمر الكثير حتى نشب نزاع دولي مسلح فيها بين عامي 1992 وحتى عام 1995، هذا النزاع الذي وصفه منظمو Dayton Agreement

---

[1] عيتاني: زياد، **المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي**. بيروت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2009. ص49- ص52.

[2] جعلاب، عيسى: **دور القضاء الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر_ بسكرة. الجزائر. 2014- 2015. ص52+ ص53.

(اتفاقية دايتون)[1] لعام 1995 بالمأساوي[2]؛ نظراً لما خلفه من مقتل ما يقارب من 250 ألف شخص، وفقدان آلاف آخرين، إضافةً إلى تشرد أكثر من 2 مليون من السكان المدنيين[3].

وقد بدأت مجريات ذلك النزاع بالظهور عقب المطالبات الداعية إلى تفكيك جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وسعي كل من جمهوريات الاتحاد السوفييتي إلى نيل الاستقلال، وأخذت الأوضاع الأمنية بالتدهور على إثر التهديد الذي وجهه Radovan Karadzic (رادوفان كاراديتش)، زعيم الحزب الصربي الديمقراطي ضد الوجود البونسي المسلم في الدولة، والذي رافقه عمليات تزويد بكافة الأسلحة من قبل جهات منها الدولة الروسية[4]، أشرفت عليها صربيا تنفيذاً للسياسة الرامية لتحقيق مشروع صربيا الكبرى[5].

وعلى الأرض فقد تحولت البوسنة والهرسك إلى ساحة قتال عنيفة كبدت الأبرياء خسائر فادحة، حيث اقتُرفت جرائم نكراء بحق الإنسانية كجريمة الإبادة الجماعية التي نفذها الصرب، والتي هدفت إلى تحقيق غاياتهم في التطهير العرقي في جمهورية البوسنة والهرسك، وأحدثت تغييرات جذرية في القراءة الإحصائية للسكان، كما وشرع الصرب بتنفيذ حملات واسعة لإلقاء القبض على مئات الآلاف من المسلمين والكروات من كل أرجاء المدن، والمتواجدين في الطرقات وحتى في البيوت، وما تبعها من هدم للمنازل والأحياء، واعتقال المواطنين واقتيادهم لمعسكرات

---

[1] وقد عقد اتفاق دايتون للسلام في ولاية أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1995، ووقع عليه رسمياً في العاصمة باريس، فرنسا من ذات العام، وجرى على إثره وقف العمليات المسلحة، ويذكر أن من مرفقات هذا الاتفاق الدستور البوسني لذا فإن الدستور البوسني يأخذ شكل معاهدة دولية.

[2] The Preamble of The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina, 1995, http://www.osce.org/bih/126173?download=true (last access on 10 June 2017).

[3] هيئة الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف البوسنة والهرسك**، ص5، HRI/CORE/1/Add.89/Rev.1، 9 حزيران 2004، متوفر لدى: org/HRI/CORE/1/Add.89/Rev.1

[4] حمدي، غضبان: **إجراءات متابعة مجرمي الحرب**. بيروت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2014. ص188+ ص189.

[5] مشروع صربيا الكبرى هو مشروع قومي عرقي تعود جذوره إلى فترة القرن التاسع عشر، وتسعى هذه الرؤية لاستعادة أكبر قدر ممكن من الأراضي التي كانت تعود للمملكة الصربية في القرون الوسطى، وتجميع كافة الصرب في دولة واحدة، وقد اندرج هذا المشروع ضمن آلية عمل حركة قومية صربية تحت قيادة الحزب الشيوعي الصربي بزعامة Slobodan Milosevic (سلوبودان ميلوسيفيتش)، عبد الرحمن، عبد شاطر: ***"تفكك يوغسلافيا وانهيار مشروع صربيا الكبرى"***، **مجلة دراسات إقليمية**. مركز الدراسات الإقليمية– جامعة الموصل. 5. مج14. 185/2009–220، ص24.

أعدت خصيصاً لتنفيذ المجازر الجماعية، كما وقاسى السجناء ووفق ما تبادر من شهادات حية الإذلال والإهانة المستمرة، في ظل الحرمان من الاتصال بالعالم الخارجي، وُيذكر بأن أعضاء من الصرب البوسنيين في الجيش اليوغسلافي قد استبدلوا شاراتهم العسكرية، وشكلوا ما يُعرف بجيش صرب البوسنة، فيما وتبع الهجمات التي نفذتها قواته إعلان رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك حالة الطوارئ، وعليه ونتيجة لتعرض العاصمة سراييفو للقصف الجوي فقد ثار استنكار دولي وأممي لحالة الإضرابات والفوضى التي عمت البلاد[1].

ووفقاً للتقرير الصادر عن منظمة Human Rights Watch/Helsinki (هيومن رايتس ووتش/ هلسنكي) فإن الأحداث الحاصلة آنذاك قد سجلت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني، على يد القوة العسكرية الصربية والتي شملت إرهاب النساء والأطفال والمسنين، وعمليات الإعدام الجماعي مع سبق الإصرار للرجال والفتيان، كما واستخدمت القوات الصربية تكتيكات حربية كالحصار، واتخذ الاضطهاد صورة منهجيةً تنطوي على التعذيب، والقتل، والاغتصاب، والضرب، والتحرش، والتمييز الفئوي، والتخويف، والتشريد القسري للناس، ومصادرة الممتلكات وتدميرها، وتدمير الممتلكات الثقافية، وكذلك المساجد والكنائس على نطاق واسع مما أثار انطباعات الجهات الدولية حول ارتكاب الصرب جرائم دولية على الأراضي البوسنية[2].

وباستهلال الحديث عن الطبيعة القانونية للأفعال التي ارتكبت حين النزاع الدائر في البوسنة والهرسك، فإنه ومع تلاحق الجهود الدولية بصدد تحديد ماهية الجريمة الدولية، يتبين أن فكرة الجريمة الدولية تُعد نتاجاً للاتفاقيات التي أُدرجت فيها قواعد الحرب، والالتزامات المتقابلة للأطراف المتحاربة، كما أنها تعد ترجمة عملية لما توصلت إليه معاهدات جنيف الدولية الخاصة بحقوق المرضى والجرحى والأسرى، وكذلك المواثيق التي عملت على تفصيل الأفعال ذات الصلة بالإجرام

[1] وكالة الأنباء الإسلامية، البوسنة والهرسك قصة شعب مسلم يواجه العدوان، 1992، ص26– ص53. تم الاسترجاع من موقع المكتبة الوقفية. http://waqfeya.com/book.php?bid=8275 (آخر زيارة 27 أيار 2017).

[2] Human Rights Watch/Helsinki, the Fall of Srebrenica and the Failure of UN Peacekeeping Bosnia and Herzegovina, 1995, available at https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/bosnia1095web.pdf (accessed on 15 June 2017).

الدولي كما هو حال لائحة نورمبرغ، والتي نصت في مادتها السادسة على مبدأ تعيين الجرائم الدولية، وقسمتها إلى جرائم ضد السلام، وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية[1].

وعلى مد القرون الثلاثة الماضية سعت الجهود الفقهية الفردية إلى تقنين مفهوم الجريمة الدولية، وتعددت التعريفات التي أدت إلى تبيان معالم الجريمة من حيث أركانها وعناصرها، ومن تلك المفاهيم حول الجريمة الدولية في الفقه الغربي ما عرفها الفقيه Pella على أنها "كل فعل أو ترك يقابل بعقوبة تنظمها الجماعة الدولية وتنفذه باسمها"، وذهب الفقيه Lombois إلى أن "الجريمة الدولية تمثل عدواناً على مصلحة أساسية للمجتمع الدولي، ويعاقب عليها من خلال قواعد القانون الدولي الجنائي"، وفي الفقه العربي فقد عرف الأستاذ الدكتور رمسيس بنهام الجريمة الدولية على أنها "سلوك بشري عمدي يراه المجتمع الدولي منافياً للضمير العالمي الإنساني، ويرصد لها القانون الدولي الجنائي جزاءً لها"، وتوصل الأستاذ الدكتور ابراهيم العناني إلى أن الجريمة الدولية هي "كل فعل أو امتناع مخالف للقانون الدولي ينبغي العقاب عليه جنائياً"[2].

وترى الباحثة من خلال المقتطفات الواردة أعلاه بأنه يتعين أن يندرج تحت مسمى الجريمة الدولية، كل الأفعال الإيجابية أو السلبية التي تمس القيم الإنسانية وتهدد أمن وسلام المجتمع الدولي، وبحيث يكون المسؤولون عنها عرضةً للمساءلة الدولية الجنائية، مما يؤدي إلى خلاصة مفادها أن الجرائم التي اقترفتها القوات الصربية في الأراضي البوسنية أوائل التسعينات تتطابق مع وصف الجريمة الدولية بأركانها المجمع عليها ضمن محاولات التقنين الفقهية والدولية[3].

وأسوةً بالمحاكمات التاريخية المقامة ضد المتورطين، سواءً بالإشراف أو الاشتراك بارتكاب الجرائم الدولية، يظهر دافع فظاعة الانتهاكات المسجلة، وفداحة الخسائر في الأرواح والممتلكات

---

[1] بن عودية، نصيرة: **الجهود الدولية لتكريس المسؤولية الجنائية الدولية بين النجاحات والإحباطات**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 1. الجزائر. 2010- 2011. ص17.

[2] عثمان، أحمد: **الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والجريمة الإسلامية**. المجلة الكبرى: دار الكتب القانونية. 2009. ص14- ص19.

[3] ويُستوجب للفعل الذي يرتكب إخلالاً بقواعد القانون الدولي العام، والذي يشكل عدواناً على مصلحة يحميها القانون الدولي الجنائي، أن تستوفى فيه أركان أربعة لكي يعتبر من عداد الجرائم الدولية، وتتمثل هذه الأركان في الركن الشرعي، المادي، المعنوي والركن الدولي، عبد الغني، محمد عبد المنعم: **الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2011. ص17+ ص33.

في إقليم البوسنة والهرسك كدافع رئيسي، وسبب جوهري حدا بالمجتمع الدولي إلى إقامة محكمة دولية جنائية خاصة لمحاسبة المتورطين بتلك الجرائم، كما وتغدو إقامة المحكمة المذكورة حاجة ضروريةً وملحةً في ظل عدم التزام القوات الصربية في تلك الفترة بمبادئ القانون الدولي، وضربهم عرض الحائط قواعد القانون الدولي الإنساني المنظمة لحالات الحرب المكتوبة منها، والعرفية بصفة عمومية.

وفي ظل تلك التجاوزات التي حدثت والتي يندى لها جبين الإنسانية جمعاء، وما لحقها من إنشاء محكمة دولية، تتبادر إلى السطح تساؤلات عدة تدور حول مغزى وعلة ارتباط إنشاء القضاء الدولي الجنائي بالقانون الدولي الحامي لحقوق الإنسان وحقوق الضحايا على وجه التحديد، وهل هناك علاقة خاصة تربط ما بين القانونين أم أنهما مجرد فرعين مستقلين من فروع القانون الدولي؟

وبالتمعن في المصلحة العالمية التي ترفض العدوان المستهدف للبشرية، يتضح بأن هذه المصلحة تشكل جوهر المطالبة بخلق رابطة التضامن بين الشعوب، والتي ظهرت من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، وقامت بإقرار البنود الداعية إلى إعلان المثل العليا وتوجيه السلوك الدولي والوطني، كما يليق به أن يكون تجاه كل دولة طرف مع غيرها أو مع رعاياها، وليس ذلك فحسب بل استمرت تلك الحاجة الكامنة بالسعي نحو الحفاظ على العلاقات السلمية، ونبذ إعمال منطق القوة ونصرة الضعفاء، وعليه يخلص القول إلى أن وضع بنود القانون الدولي لحقوق الإنسان وبالأحرى القانون الدولي الإنساني استلزم وعلى ذات النحو وجود ذلك القانون المنظم الذي يدفع قدما باتجاه إنشاء هيئات المحاسبة، ومعاقبة مقترفي الجرائم الدولية المتسببين بخرق قواعد حماية الفرد أثناء حالة الحرب، وهذا مما يعبر عنه بالعلاقة التكاملية ما بين القانونين الدولي الإنساني والدولي الجنائي.

ومن مظاهر العلاقة التكاملية التي تربط ما بين القانونين المذكورين أعلاه، وجود عوامل التقاء بينهما من قبيل اشتراكهما في تجريم عدد من الأفعال غير المشروعة، مع الإشارة إلى أن نطاق التجريم في مجال القانون الدولي الجنائي يبدو أكثر اتساعاً من نظيره الدولي الإنساني؛ وذلك

نظراً لاحتواءه الجرائم المرتكبة ضد الدول والمنظمات الدولية في إطار نظامه القانوني، فضلاً عن الجرائم التي تمس بالأشخاص الطبيعيين[1].

وفي هذا المقام تبرز الصورة العملية في التقارب وأحياناً التطابق الذي يميز العلاقة بين كلا مصادر هذين القانونيين، فبالاطلاع على نصوص الإختصاص الموضوعي للنظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، يلاحظ تخصيص بعض قواعد القانون الدولي الإنساني، واعتمادها كأساس لاعتبار انتهاكها جريمة ترصد لها المحكمة أشد العقاب[2].

ومع الدور الذي لعبه الاجتهاد القضائي للمحاكم الجنائية المؤقتة في مجال استقاء القواعد الجرمية من مصدر العرف والمبادئ العامة، والتي بمجملها تهدف إلى حماية حقوق الإنسان من الانتهاك، تقف العديد من الانتقادات في وجه تلك التطبيقات، كالمطالبة بحماية مبدأ الشرعية الجنائية القائل بأن: "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني"، ورداً على هذا الرأي وعلى عكس القانون الوطني، فإنه لا يمكن القول بنفي دور العرف الدولي؛ وذلك لكونه يشكل مصدراً هاماً من مصادر القانون الدولي الجنائي، وإن كانت تلك الأهمية تصب في الإطار التكميلي، كما وتجدر الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من عدم إتيان نظام روما الأساسي على مصدر العرف صراحةً في نص المادة 21 منه، والتي بينت بدورها تراتبيةً معينةً لمصادر القانون الدولي الجنائي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة، فإن ذلك لا يُلغي بتاتاً حاجة المنظومة الدولية له كمصدر تعويض لإعمال بنود ما نشأ من قبيل المعاهدات الشارعة، والأنظمة الأساسية المُوجهة لعمل المحاكم المؤقتة، والتي تفتقد وجود مدونات عامة لجميع الجرائم الدولية وأفعالها[3]، وتنطوي المادة 21 على عدة مصادر خصصت للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة وهي في المقام الأول النظام الأساسي الخاص بالمحكمة

---

[1] علي عبو سلطان، عبد الله: **دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان**. عمان– الأردن: دار دجلة. 2010. ص57.

[2] وهذا مما سيتم تبيانه ضمن الفرع الثاني من هذا المطلب.

[3] جميل حرب، علي: **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**. بيروت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2010. ص104+ ص105.

وأركان الجرائم، وكذلك القواعد الإجرائية، وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، أما في المقام الثاني المعاهدات الواجبة التطبيق، ومن ثم المبادئ العامة للقانون[1].

وبناءً على ما سبق يتضح بأن الإحالة إلى القانون الدولي في أحوال تفصيل عناصر الجريمة الدولية، تشكل بحد ذاتها إحالةً غير مباشرة إلى العرف الدولي الذي يشكل مصدراً أصلياً لقواعد القانون الدولي العام، والقانون الدولي الإنساني على وجه التحديد، وجدير بالإشارة أن التحرك الدولي لصالح ضحايا النزاعات، وما تلاه من الاعتراف لهم بالمساهمة في مقاضاة مقترفي الجرائم الدولية، لم يكن لتُجنى ثماره لولا الصحوة التي حلت في المجتمع الدولي في أواخر القرن العشرين، ويعود الفضل في ذلك لوسائل الإعلام الحديثة وتقنية الاتصالات الدولية، والتي لعبت دوراً هاماً في مجال نقل وكشف الجرائم المرتكبة على أيدي القوات المنظمة[2].

الفرع الثاني: دور مجلس الأمن في إقامة المحكمة الدولية الجنائية

لقد برزت الجهود الدولية قبيل إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة من خلال التحركات الدبلوماسية التي بادرت بها هيئة الأمم المتحدة والتي تدعو من خلالها إلى اتخاذ خطوات تصعيدية لكبح جماح القيادة الصربية المعتدية، وبالاطلاع على الآليات المتاحة آنذاك لهيئة الأمم المتحدة لتمارسها لدى حصول انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، يتضح بأنها تشتمل على اللجوء إلى طرق حل المنازعات حلاً سلمياً كإرسال لجان تحقيق لفحص النزاع، وتقصي الحقائق بموجب المادة 34 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة لعام 1945[3]، أو التوجه إلى التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق المذكور، والتي تتيح لمجلس الأمن الدولي اتخاذ قرارات ذات صلاحيات أوسع من سابقتها في الفصل السادس

---

[1] المادة 12 من نظام روما الأساسي: الجمعية العامة للأمم المتحدة. نظام روما الخاص بالمحكمة الدولية الجنائية (وفق التعديل الأخير لعام 2010). ISBN No. 92-9227-227-6. 17 تموز 1998. متوفر لدى Uundocs.org. -92 9227-227-6

[2] البشري، محمد الأمين: **العدالة الجنائية ومنع الجريمة/ دراسة مقارنة**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. 1997. ص93.

[3] الأمم المتحدة. ميثاق الأمم المتحدة. 1 UNTS XVI. (24 تشرين الأول 1945). متوفر لدى .org. 1 UNTS XVI

كإيجاد محاكم دولية خاصة، أو مباشرة ما اصطلح على تسميته التدخل الإنساني ، أو إرسال قوات متعددة الجنسيات.

وبالعودة للنزاع الدائر بين جمهورية البوسنة والهرسك وصرب البوسنة الموالين للعاصمة الصربية بلغراد، فقد تلمست هيئة الأمم المتحدة خطورة الوضع القائم هناك بل واعترفت به نزاعاً ذا طابع دولي[1]، ذلك أن البوسنة قد أعلنت استقلالها في وقت مسبق إلا أن الآلة الحربية الصربية نأت عن الاعتراف به، وبإضفاء مجلس الأمن للنزاع الصبغة الدولية، قام بالتدخل من خلال إصداره قرارات تؤكد على عدم جواز تحقيق أية مكاسب أو تغييرات إقليمية عن طريق العنف، وشددت على حرمة حدود البوسنة والهرسك، كما وطالب مجلس الأمن بتكثيف العمل الدولي للتوصل لوقف القتال، وأصدر أول قرار له بشأن النزاع يحمل الرقم 713 لعام 1991، وأقر من خلاله أن الحالة في البوسنة والهرسك وفي أجزاء أخرى من جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، تشكل تهديداً للأمن والسلم الدوليين، كما وقام بفرض الحظر الكامل على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لصالح يوغسلافيا السابقة[2].

فيما وتتابعت القرارات التي أعرب فيها مجلس الأمن عن استياءه جراء عدم وقف عمليات طرد المدنيين، ومحاولات تغيير التكوين الإثني للسكان، وقام بإصدار عدة تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة منها[3]: منع كافة الدول من استيراد أي سلع أساسية أو منتجات

---

[1] وفي هذا الصدد ينبغي تمييز صفة النزاع البوسني في ظل المفاهيم التقليدية والحديثة لمصطلح الحرب أو النزاع الدولي، وفي أيهما ترتكب الجرائم المحظورة دولياً، فوفقاً للمفهوم التقليدي فإن النزاع البوسني يخضع ومن حيث المبدأ للقانون الداخلي في يوغسلافيا السابقة، كما أن القانون الدولي لم يكن ليعترف له بصفة الحرب الدولية، على الرغم من أنها حرب واقعية لها آثارها ولا بد أن تخضع لأعراف الحرب التقليدية، أما وفي ظل المفهوم الحديث للحرب الدولية والذي ورد في المادة 2 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، يعتبر النزاع في البوسنة والهرسك نزاعاً مسلحاً دولياً إذ اعتبرت أن سريان أحكام القانون الدولي الإنساني يمتد كذلك إلى حالات النزاع المسلح، وخاصة تلك الحالات التي لم يعترف فيها بحالة الحرب، وعليه والحالة هذه فقد تم الاعتراف بحالة البوسنة والهرسك كنزاع دولي من قبل المجتمع الدولي ذاته ممثلاً بالهيئة الأممية، خلف الله، صبرينة: **جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. قسنطينة. الجزائر. 2006- 2007، ص24- ص26.

[2] مجلس أمن الأمم المتحدة. قرار مجلس الأمن رقم 713 لعام 1991. S/RES/713. (25 أيلول 1991) متوفر لدى undocs.org/S/RES/713

[3] مجلس أمن الأمم المتحدة. قرار مجلس الأمن رقم 762 لعام 1992. S/RES/762. (30 حزيران 1992) متوفر لدى Undocs.org/S/RES/762

يكون منشؤها جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أو أي أنشطة تؤدي إلى تعزيز العمليات التجارية، والامتناع عن توفير أي موارد مالية للسلطات اليوغسلافية[1]، وقرر مجلس الأمن كذلك تخفيض عدد الموظفين في البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية لدى الدول المعتدية من يوغسلافيا السابقة، وتعليق التعاون العلمي والتبادل الثقافي معها، وحث جميع الدول على الاستجابة لنداء تقديم المساعدة الإنسانية على الفور ودون عوائق إلى المناطق المنكوبة في البوسنة والهرسك.

ومع توالي مطالبة المجلس بوقوف أطراف النزاع على التزاماتهم التي يمليها القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام 1949، وإعلانه تحميل المسؤولية الجنائية الشخصية لكل من يرتكب أو يأمر بارتكاب الانتهاكات في البوسنة والهرسك من ممارسات التطهير العرقي وغيرها من الجرائم[2]، أصدر المجلس القرار رقم 780 لعام 1992 والقاضي بإنشاء لجنة خبراء محايدة على وجه السرعة، ويشكلها الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة؛ من أجل الحصول على استنتاجات ومعلومات بشأن ما يُستحصل عليه من أدلة تثبت حدوث انتهاكات جسيمة، وذلك في ظل ما تواتر من تقارير عن عمليات القتل الجماعي لأسباب إثنية[3]، فيما وتعامل مجلس الأمن مع هذه الأزمة من خلال القرار رقم 808 الصادر في 22 شباط 1993، وبموجبه تم تشكيل محكمة دولية جنائية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة[4].

ومع إصدار مجلس الأمن القرار رقم 827 في 25 أيار لعام 1993 والخاص بإقامة المحكمة، والذي اعتبر فيه أن إقامة المحكمة تدبير من شأنه أن يساهم في استعادة حالة السلم، فقد استند مجلس الأمن في إنشائها إلى ما أدرج من بنود الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ويتبين

---

[1] وقد ناقش القرار المذكور التقرير الإضافي المقدم من قبل الأمين العام عملاً بقرار المجلس رقم 752 لعام 1992 (S /24188).

[2] البندين الأول والثاني من قرار مجلس الأمن رقم 771 لعام 1992. S/RES/771. (13 آب 1992) متوفر لدى Undocs.org/S/RES/771

[3] البند الثاني من قرار مجلس الأمن رقم 780 لعام 1992. S/RES/780. (6 أكتوبر 1992) متوفر لدى Undocs.org/S/RES/780

[4] البند الأول من قرار مجلس الأمن رقم 808 لعام 1993. S/RES/808. (22 شباط 1993) متوفر لدى Undocs.org/S/RES/808

بأن المادة 41 من الميثاق هي الأنسب من حيث الصلاحيات الممنوحة لاتخاذ تدابير اقتصادية وسياسية ليس على سبيل الحصر، علاوة على المادة 29 من ميثاق الأمم المتحدة والتي أعطت مجلس الأمن صلاحية إنشاء فروع ثانوية؛ من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين، باعتبارها الوظيفة المعهودة له بموجب المادة 24 من الفصل الخامس من الميثاق المذكور.

ومن الجدير بالذكر أن طريقتين اثنتين قد تمركزت حولهما محاولات التوصل إلى الطريقة الأمثل لإقامة المحاكم الدولية الجنائية، وهاتين الطريقتين هما الطريقة التأسيسية كما هو حال المحكمة قيد الدراسة، والطريقة الاتفاقية على غرار نظام روما الأساسي الذي كان السبب في قيام المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، وعلى الرغم من تفضيل الطريقة التأسيسية للوهلة الأولى، ولأسباب منها سرعتها في وقف سفك دماء الأبرياء، إلا أن تلك الطريقة قد اصطدمت بالعديد من الانتقادات حول الصبغة السياسية للجهاز المؤسس، والضبابية في السند القانوني في ميثاق الأمم المتحدة، إضافةً إلى تجاهل مبدأ تطبيق القانون بأثر رجعي[1].

وترى الباحثة أن أمر تشكيل المحاكم الدولية الجنائية هو أمر محمود بطبيعة الحال، ففي الحالة اليوغسلافية يمثل إنشاء المحكمة الدولية رداً على التعنت الذي واجه الأمم المتحدة، من قبل ممثلي الدولة المعتدية، والذين اشتبه في تورطهم في الجرائم وتسترهم عليها، كما أن المحاكم الدولية تأتي استجابةً لاستغاثات الضحايا وذويهم، بل والمواطنين الذين هم بمثابة ضحايا مستقبليين وجب حمايتهم من براثن مرتكبي الجرائم الدولية الطلقاء، وسواء أكان النهج تأسيسياً أم اتفاقياً، فإن المخاوف من الانتقائية التي وُصمت بها الطريقة التأسيسية، وانتقال تلك الوصمة من المستوى الخاص بتشكيل المحاكم إلى المستوى المتعلق بمعايير فتح التحقيق الجنائي أمام المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، والتي شكلت على النحو الاتفاقي بموجب نظام روما، يؤدي إلى نتيجة مفادها أن الانتقائية تشكل عقبة كبرى تقف في وجه تحقيق العدالة الدولية الجنائية[2]، ولا أدل على ذلك أنه

---

[1] بخوش، هشام: ***مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن بخصوص إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة***. **مجلة دراسات وأبحاث**. جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر. العدد 19، مج 7. 2015/ 45- 64، ص55- ص58.

[2] وتشير الباحثة إلى أن الانتقائية تأتي كنتيجة لعدة أسباب أهمها غياب التنظيم القانوني لصلاحية إقامة المحاكم الدولية من حيث الجهة المؤسسة، ومعايير اختيار الحالات، والاعتماد بدلاً منها على مصطلحات فضفاضة كالإخلال بالأمن والسلم الدوليين (كما في الطريقة التأسيسية)، أو عدم وجود معايير صريحة لاختيار الحالات التي تستوجب فتح التحقيق الجنائي (كما هو الحال في الطريقة الاتفاقية).

وعلى الرغم من التغيير الذي طرأ على طريقة إقامة المحاكم الدولية من تأسيسية إلى اتفاقية، فإن ذلك لم يحل دون ظهور ذلك المصطلح على ساحة المحاسبة القضائية الدولية.

فيما وقد حسمت محكمة يوغسلافيا السابقة موقفها القائل بأن إنشاء المحكمة قد جاء بناءً على اعتبار النزاع المسلح في منطقة يوغسلافيا حالةً تهدد السلم والأمن الدوليين وفق قرارات مجلس الأمن، وبذلك تتوفر للمحكمة الشرعية التي تبيح تدخلها للمحاسبة، وكذلك الحجة التي تدرأ بها كافة الدفوع التي تذرع بها المتهمون من قبيل عدم وجود مشروعية تدخل مجلس الأمن الدولي من خلال تشكيل المحكمة الدولية، أو مزاعم تطعن بخرق المحكمة السيادة الوطنية للدول التي ينتسب لها المتهمون[1].

واستكمالاً لإنشاء المحكمة الدولية فقد تم اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بموجب القرار 827 لعام 1993، ويتضمن النظام 34 مادةً منها ما خصص لتحديد اختصاصات المحكمة الدولية، والإجراءات الابتدائية، والتحقيق، والمحاكمة، وإجراءات ما بعد المحاكمة وغيرها من الأحكام العامة، وتقرر أن تكون مدينة لاهاي بهولندا مقراً للمحكمة يوغسلافيا، كما وبين النظام أن المحكمة تتكون من ثلاثة أجهزة وهي دائرتين للمحاكمة كدرجة أولى، وغرفة الاستئناف، وجهاز المدعي العام، وجهاز قلم المحكمة[2].

---

[1] Prosecutor v. Radovan Karadzic. **Decision on the Accused's Motion Challenging the Legal Validity and Legitimacy of the Tribunal**. Case No. (IT-95-5/18-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 7 December 2009. para.1+ para. 14. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tdec/en/091207.pdf, and
Prosecutor v. Dusko Tadic a/k/a "Dule". **Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction**. Case No. (IT-94-1-AR72). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 October 1995. para. 13. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/51002.htm (last access on 5 June 2017).

[2] Article 11 of Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia (adopted 25 May 1993 by Resolution 827), 2009, http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/statute_sept09_en.pdf (last access on 8 February 2017).

وقد لاقت المحكمة الدولية المؤقتة[1] ترحيباً دولياً؛ كونها لا تشكل تدخلاً في عنصر السيادة الخاص بدول يوغسلافيا السابقة، كما أنها تأتي في إطار خدمة العدالة وتحقيقها للضحايا، وهي تنظر بالدرجة الأولى في الجرائم الدولية، وثانياً في الجرائم التي تحال إليها من طرف الجهات الوطنية المختصة؛ تماشياً مع أسباب إنشائها، وفي سبتمبر من عام 1993 تم انتخاب القضاة، وتقلد المدعي العام منصبه في المحكمة عام 1994، وأُطلق علىيها International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia، أي (المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة)[2].

وتختص المحكمة بمحاسبة الأشخاص الطبيعيين فقط، وفق المادة 6 من النظام الأساسي، والذين يرتكبون جرائم دولية تقع ضمن الإختصاص الموضوعي للمحكمة، وبذلك فإن اختصاصها لا يمتد إلى كيان الدولة أو الشخص الاعتباري[3]، فيما وأشار النظام إلى أن إقليم جمهورية يوغسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة يشكل محل الاختصاص المكاني للمحكمة، بما في ذلك مجالها الجوي ومياهها الإقليمية[4]، أما اختصاصها الزماني فينحصر بالانتهاكات التي ارتكبت من يناير أوائل عام 1991 إلى حين ما يحدده مجلس الأمن الدولي بعد عودة حالة السلم إلى المنطقة محل النزاع[5]، وكذلك إنهاء مهام المحكمة من حيث استكمال جلسات النطق بالحكم النهائي بحق المتهمين.

---

[1] وقد سميت بتلك التسمية لكي يتم تمييزها عن المحكمة الدولية الدائمة، والمحاكم الوطنية والمحاكم المختلطة، عمراوي، مارية. **ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني**. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة. بسكرة. الجزائر. 2015– 2016. ص221+ ص222.

[2] الشكري، علي يوسف: ***الخصائص المشتركة للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة***"، **مجلة المختار للعلوم الإنسانية**، 3، 2006، ص13+ ص14.

[3] Article 6 of Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[4] Article 8 of Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[5] العبادي، زياد. **دور المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في تحديد جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن. 2016. ص81.

ولكون النزاع الدائر في منطقة البلقان وتحديداً جمهورية البوسنة، قد احتوى في طياته على خلافات داخلية مدمية بين مختلف القوميات الصربية والمسلمين والكروات، فقد ارتكب الصرب أفعالاً إجراميةً بالغةً في الخطورة كالجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة الإبادة الجماعية[1]، وازدادت وطأة تلك الخروقات بعد تحول الحرب الأهلية إلى نزاع دولي، بفعل تدخل الدولة الصربية والجبل الأسود، وتنامي التحالفات العسكرية الروسية لمساندتها، كان لازماً تطرق نظام المحكمة لتلك الجرائم، وقد أورد الأخير ضمن بند الإختصاص الموضوعي الجرائم المعاقب عليها وهي: الانتهاكات الجسيمة ذات الصلة باتفاقيات جنيف لعام 1949، ومنها: أفعال القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، والتسبب عمداً في معاناة شديدة أو إصابة خطيرة بالجسم أو بالصحة، والتدمير والمصادرة العامة للممتلكات، والحرمان المتعمد لأسير حرب أو مدني من حقوق المحاكمة العادلة والمنتظمة[2].

كما وامتد الاختصاص الموضوعي إلى قوانين وأعراف الحرب ومنها على سبيل المثال: استخدام أسلحة سامة أو أسلحة أخرى أعدت لكي تسبب معاناةً متفاقمةً، وكذلك الدمار الذي لا تبرره الضرورة العسكرية، والاستيلاء على المؤسسات المكرسة للدين والأعمال الخيرية، ونهب الممتلكات العامة أو الخاصة[3].

أما جريمة الإبادة الجماعية فقد دخلت كذلك في نطاق اختصاص محكمة يوغسلافيا السابقة، وتطرق البند الخاص بها على انتهاك اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وكذلك كافة الأفعال المرتكبة ضمن البند الثاني والثالث من المادة الرابعة من النظام الأساسي، ومنها: عمليات القتل التي تطال المجموعات البشرية، وإلحاق ضرر جسدي أو عقلي

---

[1] صراح، نحال. **تطور القضاء الدولي الجنائي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2006- 2007. ص55.

[2] Article 2 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[3] Article 3 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

خطير بالسكان، والتدمير الكلي أو الجزئي، ويعاقب أيضاً على التآمر لارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، الشروع في ارتكاب الإبادة الجماعية، والتواطؤ في سبيل ارتكاب تلك الجريمة[1].

أما المادة الخامسة من النظام المذكور فقد جرمت الأفعال التي تعتبر في عداد الجرائم ضد الإنسانية، وأشارت إلى سلطة المحكمة الدولية في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الاسترقاق، والترحيل، والسجن، والتعذيب، والاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية[2].

فيما ورأت كل من الدول الأعضاء في مجلس الأمن الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وبريطانيا أن لا بد لاختصاص المحكمة أن يمتد إلى جميع الواجبات التي ينطوي عليها القانون الدولي الإنساني[3]، وتحديداً المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف الدولية الأربع لعام 1949[4]، والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977، والتي عدت من القواعد الأساسية ومتطلبات الحد الأدنى الذي لا بد من تطبيقه حتى على النزاعات غير الدولية، وبذلك فإن المحاسبة ستغطي كافة النزاعات المسلحة وإن لم تضفى عليها الصبغة الدولية.

ويتبين أن مجلس الأمن الدولي ومن خلال النظام الأساسي للمحكمة، قد حرص كل الحرص على تضمين الإخلال ببنود القانون الدولي الإنساني ضمن الإختصاص الموضوعي للمحكمة، بحيث يشتمل على كافة العمليات العدائية التي تورط بها أطراف النزاع، وقبل الانتقال إلى مجمل

---

[1] Article 4 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[2] Article 2 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[3] Gutierrez Posse, Hortensia D. T: The relationship between international humanitarian law and the international criminal tribunals. no. 861, vol. 88, 2006/22, https://www.icrc.org/en/international-review/article/relationship-between-international-humanitarian-law-and-international (last access on 14 February 2018).

[4] وتنص المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف على قواعد لا يجوز استثناء أي من أحكامها في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، تشتمل على الالتزام بكافة ما تمليه اتفاقيات جنيف من معاملة إنسانية لجميع الأشخاص المعتقلين عند العدو، أو اتخاذ رهائن، ومن الفئات المشمولة بالحماية المرضى والجرحى، والأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، والعاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز، كما وتحظر المادة الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والاعتداء على الكرامة الشخصية، أو الإجراءات الماسة بعدالة المحاكمات، انظر: اتفاقية جنيف بشأن بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب/1949، دباح، عيسى: **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام**، "المجلد السادس". عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2003. ص115.

ما توصلت إليه محكمة يوغسلافيا من مبادئ حول حقيقة وصفة النزاع الدائر في إقليم البوسنة والهرسك، فلا بد من التطرق إلى تصنيف أنواع النزاع المسلح؛ لمعرفة قواعد القانون الدولي الإنساني المعمول بها في كل حالة على حدة، وبدايةً يمكن تقسيم النزاعات المسلحة إلى نزاعات دولية وأخرى غير دولية، والنزاع المسلح الدولي هو ذلك النزاع الذي تلجأ فيه دولة أو أكثر إلى إعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى، ويعتبر النزاع المسلح بين منظمة دولية ودولة ما، أو حروب التحرر الوطني ضمن النزاعات الدولية، وذلك وفقاً للفقرة 4 من المادة 1، والفقرة 3 من المادة 96 من البروتوكول الأول والتي تأتي لأغراض دعم المادة 2 المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، أما النزاع المسلح غير الدولي فيقصد به ذلك النزاع الذي ينشب بين القوات المسلحة لدولة ما وجماعات مسلحة منظمة غير تابعة لدولة، أو بين هذه الجماعات (مع ملاحظة التمييز بين معنى النزاعات المسلحة غير الدولية في المادة 3 المشتركة، وتفسير النزاعات المسلحة غير الدولية ضمن إطار المادة 1 من البروتوكول الإضافي الثاني الذي يعد تطويراً للمادة 3 المشتركة)[1].

وعلى صعيد الممارسة القضائية فقد اعتبر قضاة محكمة يوغسلافيا السابقة حالة النزاع المسلح المعروضة عليهم شكلاً من أشكال النزاع المسلح المُدول، ويكون النزاع المسلح مُدولاً حينما تتحول الأعمال العدائية الداخلية إلى نزاع مسلح دولي؛ بسبب الظروف الطارئة والمعقدة التي حلت على مجريات النزاع، وفي حكم الاستئناف في قضية Dusko Tadic، فقد قررت دائرة الاستئناف أن النزاع المسلح يعتبر دولياً حال نشوبه بين دولتين أو أكثر، أما إذا نشب نزاع مسلح داخلي في إقليم دولة ما، فيمكن أن يتخذ منحىً دولياً إذا تدخلت دولة أخرى في هذا النزاع من خلال إرسال قواتها، أو في حال كان بعض المشتركين في النزاع يقاتلون تبعاً لمصالح دول أخرى، أو خدمةً لمخططات خارجية[2].

---

[1] عبد الفتاح مطر: عصام، **القانون الدولي الإنساني/ مصادره– مبادئه وأهم قواعده**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2008. ص106– ص113.

[2] Prosecutor v. Dusko Tadic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-94-1-A),International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 15 July 1999. para. 84. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acjug/en/tad-aj990715e.pdf (accessed on 5 April 2018).

انظر: عتلم، شريف: **القانون الدولي الإنساني: دليل للأوساط الأكاديمية**. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر. 2006 ص309.

فيما وأضافت المحكمة معيار التدخل العسكري الذي إن استجد جعل من النزاع الداخلي نزاعاً مسلحاً دولياً، وفي الحكم الصادر بشأن قضية Kordic وقضية Cerkez استندت المحكمة إلى مجموعة من العوامل للتوصل إلى ما أطلقت عليه دليلاً فرعياً لتصنيف النزاع على أنه نزاع دولي، معتمدةً في ذلك على تدخل دولة كرواتيا العسكري المباشر وثبوت تواجد جيشها النظامي في منطقة النزاع[1].

واستناداً إلى اجتهاد دائرة استئناف المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فإن لجنة تقصي الحقائق قد قدمت دليلاً كافياً يبرر الطابع المختلط للنزاع المسلح في الإقليم، حيث وإن غلب الطابع الدولي قبل 19 أيار 1992، فإن استمرارية هذا الطابع عقب تاريخ انسحاب الجيش الشعبي اليوغسلافي والذي ينتمي إلى صربيا والجبل الأسود (يوغسلافيا الاتحادية)[2]، هي قائمة في أغلب الانتهاكات، كما أن ممارسات قوات صرب البوسنة تشكل لسان حال دولة أجنبية وهي جمهورية يوغسلافيا الاتحادية، وهم يعملون تحت إمرتها ونيابة عنها وكانوا يتقاضون رواتبهم منها[3].

وترى الباحثة أن السوابق القضائية للمحكمة الدولية قد تجنبت حسم طبيعة النزاع في كل مرة كانت تعرض عليها تلك الإشكالية، فمن ناحية أكدت قرارات عديدة وجود نزاع دولي، وساقت من الأدلة والمعايير ما يثبت الطابع الدولي بحكم الواقع وبحكم القانون، ومن ناحية أخرى فإن وجود النزاع الدولي لم ينفِ لدى قضاة آخرين في دائرة الاستئناف الطبيعة المركبة لبعض الانتهاكات،

---

[1] G. Stewart, James: ***Towards a single definition of armed conflict in international humanitarian law: A critique of internationalized armed conflict***. **International Review of the Red Cross**, no. 850, vol. 85, 2003/313-350. p. 329, https://www.icrc.org/eng/resources/documents/article/other/5pyaxx.htm (accessed on 16 February 2018).

[2] وفي حين قيام جمهوريات سلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك بإعلان استقلالها، فإنه لم يكن لأي منها جيشاً منفصلاً، بل كان الجيش الشعبي اليوغسلافي جيشاً موحداً لجميع أعضاء يوغسلافيا السابقة، إلى أن تألفت الفصائل المشتركة في النزاع من أساس ومعدات الجيش الشعبي اليوغسلافي السابق، الأمم المتحدة، **التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 780 (1992)**، رسالة مؤرخة 24 أيار/ مايو موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، S/1994/674، (27 أيار 1994)، فقرة 113، متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/1994/674&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A (آخر زيارة 21 أيار 2018)

[3] Prosecutor v. Dusko Tadic. **Judgment of The Appeals Chamber**. op. cit. para. 87.

والتي قد تُعرض على مكتب الادعاء العام الدولي والمحكمة الابتدائية[1]، مما يثير صعوبة في إيجاد آلية دقيقة لتصنيف المنازعات ما بين دولية أو مختلطة، وعليه فإن محكمة يوغسلافيا كانت مطالبة في كل مرة بدراسة طبيعة وملابسات الجرائم على حدة، قبل أن تقرر بأن النزاع هو نزاع ذو طابع دولي بحت، أو أنه نزاع داخلي تم تدويله، فضلاً عن أن ذلك التمييز يتطلب بدوره بحث مسائل وجود العنصر الأجنبي منذ البداية، وما إذا كانت هناك تبعية ما تربط قوات صرب البوسنة بالدولة الصربية، وكذلك لا بد من استيضاح حجم التدخل المطلوب من الدولة الأجنبية لكي يتحول النزاع من داخلي إلى دولي، وهذا ما حدا بالمحكمة إلى حل المأزق من خلال توسيع تطبيق القانون الدولي الإنساني، ليمتد إلى كامل كيان ذلك القانون تسهيلاً لوظيفة المقاضاة، وبهذا الشأن فقد توصلت دائرة المحاكمة في قضية Zejnil Delalic المعروفة بقضية Celebici إلى أن قواعد القانون الدولي الإنساني تنطبق في كافة أنحاء الإقليم، ما لم يكن توضيح طبيعة النزاع ممكناً[2].

فيما واعتبر أول رئيس للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة Antonio Cassese، أنه وتبعاً للتطور القانون الدولي الحاصل وظهور أنواع جديدة من النزاعات التي لا تقتصر على التصنيف التقليدي لما هو نزاع دولي أو غير دولي، ستخضع النزاعات الداخلية تدريجياً لكافة قواعد القانون الدولي الإنساني، وبما كان يطبق من المبادئ على الصراعات الدولية[3].

---

[1] يشوي، لندة معمر: **المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها**. عمان، الأردن: دار الثقافة، 2008، ص165-166.

[2] Prosecutor v. Zejnil Delalic, Zdravko Muci, Hazim Delic and Esad Landzo. **Judgement of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 16 November 1998. para. 209. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/mucic/tjug/en/981116_judg_en.pdf (accessed on 12 April 2018).

[3] N. Schmitt, Michael: ***Investigating Violations of International Law in Armed Conflict.*** **Harvard National Security Journal**, vol. 2, 2011/31-84, p. 48.

انظر أيضاً حول رأي هيئة الاستئناف لمحكمة يوغسلافيا السابقة في قضية Tadic، بما يتعلق بامتداد المسؤولية الجنائية إلى المنازعات الداخلية: علي عبو سلطان، عبد الله: **دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان**، مرجع سابق، ص223.

وتأتي تلك النتيجة تناغماً مع الاتجاه الدولي الداعي إلى القضاء على التفرقة بين النزاعات المسلحة[1]، واستنتاجات التقرير النهائي للجنة خبراء الأمم المتحدة، حيث دعا التقرير إلى ضرورة تطبيق مجمل قواعد القانون الدولي الإنساني على النزاع في البوسنة والهرسك، بما تتضمنه من قانون لاهاي وقانون جنيف (الاتفاقيات الأربع لعام 1949، والبروتوكول الأول الإضافي لعام 1977، وكذلك المادة 3 المشتركة[2]، والفقرة 2 من المادة 4 من البروتوكول الثاني لعام 1977)؛ لضمان عدم إفلات المذنبين من العقاب، وانطلاقاً من أن الجرائم المرتكبة على أرض النزاع تتداخل مع جميع السياقات والنزاعات المسلحة، الدولية وغير الدولية وأي حالة من الحالات التي تنشأ فيما بين النزاع الدولي والنزاع المسلح الداخلي، ومصدر إلزامها نابع من الأحكام الآمرة والقانون الدولي العرفي وقانون المعاهدات[3].

ويتضح في نهاية هذا المطلب أن سقوط الأعداد الكبيرة من الضحايا، والمعاناة التي تكبدها سكان إقليم يوغسلافيا السابقة قد نبه المجتمع الدولي إلى وجود أسباب قانونية تدفع نحو إنشاء محكمة دولية، كما وأن تلك الانتهاكات التي تصل خطورتها إلى مرتبة جرائم دولية، قد دقت ناقوس الخطر بشأن ضرورة بحث أوضاع التدخل لنجدة الضحايا في النزاعات المسلحة، مما دفع المحكمة الدولية إلى طرح موضوع تصنيف النزاع الدولي وغير الدولي، وخلصت من خلاله إلى أن لا بد

---

[1] حيث تبنت لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة وجهة النظر القائلة بأن الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات الدولية هي جرائم دولية، ويعمل بشأنها كافة التشريعات الدولية بغض النظر عما إذا كانت تلك الجرائم قد تمت إبان نزاع مسلح دولي أو داخلي، صلاح أبو رجب، محمد: **المسؤولية الجنائية الدولية للقادة**. بنها- مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. 2011. ص48.

[2] والتي تم التوصل إليها سعياً إلى التماس الدعم المطلوب؛ لتصحيح بعض أوجه القصور في توفير الحماية القانونية الإنسانية، كما حدث أثناء مجريات الحرب الأهلية الإسبانية عامي 1936- 1939، إذ انه وعلى إثرها تعالت الأصوات لإقرار المادة 3 المشتركة في ضوء الحاجة للموازنة بين مصلحتين الأولى تنادي بالحاجة الفطرية لفرض السيادة من قبل الدولة محل النزاع، أو ضرورة للتدخل ووقف إراقة الدماء، وحيث تميل تلك الدول إلى استخدام قواها في احتواء الأزمة المتفشية، وتنظيم الصراع الداخلي في سياق تصورها الخاص، ومتطلبات الأمن القومي والضرورات السياسية، إلا أن قسوة الحرب الأهلية غالباً ما تتجاوز نطاق الحدود الدولية للحرب الداخلية والتي قد تقودها مجموعات تسعى لتحقيق مبادئ يقرها المجتمع الدولي، كتلك المتعلقة بتقرير المصير وتعزيز حقوق الإنسان، وعليه فإن ترك الأمور للحكومات سيجعل من ارتكاب جرائم الحرب مبرراً لقمع المعارضة، لذلك فإن التدخل بات ضرورياً لشمل النزاعات غير الدولية والعمل على إخراج التدابير القمعية من دائرة المشروعية،

A. Elder, David: ***The Historical Background of Common Article 3 of the Geneva Convention of 1949***, Case Western Reserve Journal of International Law. 1. 11. 1979/37-69. p.43+ p.44.

[3] الأمم المتحدة، **التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 780 (1992)**، مرجع سابق، فقرة 75+ فقرة 108.

من أن تحوز حماية مصالح الضحايا على أعلى الأولويات في خضم ذلك النقاش، هذه المصالح التي تتطلب تبني الاتجاه الداعي إلى إخضاع النزاعات على مختلف أشكالها لقواعد القانون الدولي الإنساني، وتستوجب إقامة محاسبة قضائية من خلال تشكيل محاكم دولية، حال شكلت الانتهاكات لبنودها أفعالاً تدخل في عداد الجرائم الدولية المحظورة، وفي المطلب الثاني من هذا المبحث سيتم استكمال بحث موقع ضحايا الجرائم الدولية في إقليم يوغسلافيا السابقة ضمن الخارطة الدولية الجنائية، وخاصةً عقب تأسيس المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة.

المطلب الثاني: التطور القانوني لمفهوم الضحايا ودورهم في مجال الإجراء الدولي الجنائي

يقصد بالمركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية هو مكانة الضحايا ودورهم في الإجراءات القضائية الخاصة بمحاكمة المسؤولين، والمتورطين بارتكاب الجرائم الدولية، والذين وقعوا ضحايا لها، ومن أجل التوصل إلى حقيقة هذا المركز، سيتطرق الفرع الأول من هذا المطلب لمفهوم الضحية في المواثيق الدولية ذات العلاقة، والأنظمة الأساسية للمحاكم الدولية الجنائية، بينما سيبحث الفرع الثاني من المطلب المذكور أهمية مشاركة الضحايا في الإجراءات أمام الهيئات القضائية الدولية الجنائية ومحكمة يوغسلافيا السابقة بصورة خاصة.

الفرع الأول: المدلول القانوني لمفهوم الضحايا وأهمية مشاركتهم ضمن منظومة المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

وفي سبيل السعي نحو تحقيق العدالة للضحايا، والتي تعتبر هدفاً مشتركاً لإنشاء المحاكم الدولية الجنائية، سيتم تسليط الضوء في هذا الفرع على تعريف المقصود بمصطلح الضحية التي تستأهل الحصول على المركز القانوني المعترف به دولياً.

أولاً: تعريف الضحية لغايات الممارسة أمام الهيئات القضائية الدولية الجنائية

تعود تاريخية المصادر القانونية وحركة المتضرر من الجريمة إلى الستينيات من القرن الماضي، إلا أن القوانين والاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة بدأت تتبلور في السبعينات، حيث ناقش مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بمنع الجريمة ومعاملة المذنبين لعام 1975 ولأول مرة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضرر الجنائي، وجاء مؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ليخاطب مباشرةً مسألة المتضرر من الجريمة، فيما وأصدر المجلس الأوروبي أنموذجاً لاتفاقية المتضررين من جرائم العنف، وفي عام 1984 تمت إضافة المتضرر من الجريمة في ثلاث وثائق قانونية، وهي: التشريع النموذجي لمعهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة والسيطرة على الجريمة، التشريع النموذجي للجنة القانون الجنائي الدولي التابع للجمعية الدولية للقانون، وأخيراً التشريع النموذجي للجمعية الدولية للقانون الجنائي[1].

وقد تطرق إعلان الجمعية العامة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة عام 1985 لتعريف مصطلح الضحية، حيث عرفه على أنه الشخص الذي أُصيب بصورة فردية أو جماعية بانتهاكات تمس حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، وذلك كنتيجة لأفعال ايجابية أو سلبية بدرت من الطرف المتسبب بالضرر، وقد يكون هذا الضرر على صورة الضرر الجسدي، أو الذهني، أو العاطفي، وكذلك الخسائر الاقتصادية، أو الحرمان من الحقوق القانونية، ويعتبر ضحيةً كذلك كل فرد معال أو شخص ينتمي للأسرة التي تتكفل بمعيشة الضحايا الأصليين، وقد تكون الضحية: كل شخص تدخل لبذل مساعدة ضحايا آخرين، وأشار الإعلان في مضامين المادتين 1 و 2 أعلاه إلى أن الأحكام الواردة في تعريف الضحية تنطبق على الجميع دون أدنى تمييز لدواعي العرق، الجنس، الدين، اللون، واللغة وغيرها من الممارسات الثقافية، المركز الأسري، والعجز[2].

---

[1] البشري، محمد الأمين: **العدالة الجنائية ومنع الجريمة/ دراسة مقارنة**. مرجع سابق، ص106+ 107.

[2] الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة.** A/RES/40/34. (29 تشرين الثاني 1985) متوفر لدى undocs.org/A/RES/40/34

وعلى النقيض مما سبق فإن منظمي الدليل الخاص للمشتغلين بأركان العدالة، قد اعتبروا ما ورد في المادتين 1 و2 من إعلان المبادئ مثالاً للعديد من الثغرات، وعلى الرغم من مساهمة الوثيقة للمرة الأولى دولياً في مجال تحديد مفهوم الضحايا، فقد اقتصرت رؤية ذلك التعريف على الزاوية الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان في مجال القانون الجنائي فقط، دونما الالتفات لجوانب القانون المدني، قانون الصحافة، قانون العمل، وقانون البيئة، وعليه فقد أشار منظمو الدليل إلى ضرورة تبني تعريف جامع للضحية وهو كما يرتأيه: "كل شخص تعرضت حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة به، والمعترف بها وطنياً أو دولياً للانتهاك نتيجة فعل أو إهمال فعل من جانب الحكومة."[1].

وحري بالقول أن الجريمة الدولية التي تخلف وراءها ما يسمى بالضحية، والتي تُعنى بها هذه الدراسة هي الجريمة الدولية الجنائية، ولذلك يخرج عن هذا الإطار ما كان يتخصص في موضوع الجريمة المدنية والتعدي الذي يعتبر انتهاكاً لأحكام القانون الدولي العام[2]، والذي يستوجب بدوره تطبيق أحكام المسؤولية الدولية بحق الدولة المخالفة، مما يجعل الحديث عن هؤلاء الضحايا خارج نطاق الجريمة الدولية ضمن فرع القانون الدولي الجنائي.

وفي الوقت الذي لم يفصح فيه كلا الإعلان الأممي أو الدليل اللاحق عن مكانة الشخص المعنوي المتضرر ضمن مفهوم الضحية، يمكن استخلاص دخول الأشخاص المعنويين في ذلك المفهوم ما دامت الصياغة العامة تسمح بذلك شريطة إثبات وقوع الضرر، ووجود علاقة سببية ما بين الضرر الحاصل والجريمة المرتكبة[3]، وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الوارد في الإعلان لم

---

[1] المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية. **حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين** (جنيف ونيويورك: الأمم المتحدة، 2003) ص698+ ص699. http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training9chapter15ar.pdf (آخر زيارة 18 حزيران 2017).

[2] أبو عيطة، السيد: **الإجرام العالمي المنظم بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2013. ص32.

[3] بوسماحة، نصر الدين: **حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2008. ص16+ ص17.

يتطرق إلى بحث طبيعة الجهة التي قد ينسب إليها الانتهاك، والتي قد تكون جهة أخرى غير حكومية[1].

وبالإنتقال إلى محكمة نورمبرغ العسكرية عام 1945 ومحكمة طوكيو 1946 لم تأت أي من الأنظمة الأساسية واللوائح الإجرائية لهما على أي ذكر لتعريف الضحية، ذلك أن عدالة المنتصر التي سعت دول الحلفاء إلى إحقاقها قد لعبت دوراً كبيراً في ذلك الوقت، واعتمدت الهيئات القضائية حينها وبالدرجة الأولى على الأدلة الكتابية، ومستندات استولى عليها جيوش الحلفاء في مقر الجيش الألماني والمباني الحكومية، والتي لم يتم الطعن في صحتها إلا في حالة واحدة أو حالتين، لذلك لم يكن من صميم اهتمامات المحكمة إيجاد تعريف لضحايا الحرب من أجل توفير حماية لهم نظراً لتغييبهم عن الإجراءات القضائية التي سعت إلى استبدالهم بالوثائق الدامغة لإدانة المتهمين بأي ثمن[2].

وبالوصول إلى اللائحة الإجرائية الخاصة بمحكمة يوغسلافيا السابقة، فإن صورة الضحية ضمن بنوده بدت مبهمة المعالم تجاه المركز القانوني لضحايا النزاع الدامي، حيث عرفت الضحية بأنه كل "شخص طبيعي ارتكب بحقه جرماً يكون مشمولاً ضمن اختصاص المحكمة" دون الإشارة إلى طبيعة الضرر الحاصل على إثرها[3]، وهذا التعبير المحدود للضحية والوارد كذلك في اللائحة الإجرائية الخاصة بمحكمة رواندا لم يكن بحد ذاته مُلبياً للطموحات القائمة حول الإطار القانوني،

---

[1] ووفقاً للتقرير النهائي المقدم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة رقم 33/1999، فقد أكد الخبير المستقل على جُل ما ورد في إعلان الجمعية العامة لعام 1985، والذي بموجبه أصدرت اللجنة قرارها المتمثل في اعتماد المبادئ الأساسية والخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي، بما فيها انتهاكات قواعد حقوق الإنسان الدولية وقواعد القانون الإنساني الدولي التي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي: الأمم المتحدة. لجنة حقوق الإنسان. **الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.** E/CN.4/RES/2000/41 (20 أبريل 2000). متوفر لدى http://www.refworld.org/docid/3b00f28438.html

[2] Nuremberg Military Tribunal**, trial of the major war criminals before the international military tribunal**, vol.1, Germany, 1947.p.173. Retrieved from: Military Legal Resources: https://www.loc.gov/rr/frd/Military_Law/NT_major-war-criminals.html (last access on 15 August 2017).

[3] Rule 2/A of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, first adopted on February 1994, last amended on July 2015, (IT/32/Rev. 49, (2013). http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Rules_procedure_evidence/IT032Rev50_en.pdf

والذي سيلعب من خلاله الضحايا دورهم في مقاضاة المجرمين خلال مسار المحاكمة، على أنه وفي ذات المستوى فتحت المجال لظهور الضحية واقتضاء حقها عن طريق تطرق اللائحة لموضوع حماية الضحايا والشهود المشاركين في الجلسات، وأوردت النصوص التي تدعو من خلالها إلى توفير كافة التدابير التي من شأنها أن تحمي سلامتهم وترد ممتلكاتهم المسلوبة، وبقراءة بنود اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة ترى الباحثة أن اللائحة قد آثرت هي الأخرى على إبقاء فئة الضحايا تحت وصاية الدولة لدى مطالبتهم بحقوقهم.

وتبدر في هذا المجال مسألة لا تقل أهميةً عن تحديد مفهوم الضحية والتي تتمثل في المعايير الخاصة بتقدير شمولية تعريف الضحية وما له من آثار ايجابية على دور الضحايا الإجرائي في المحاكم الدولية، حيث وعلى الرغم من ورود تعريف أممي سابق أكثر وضوحاً وسلاسة من نظيره المنصوص عليه في النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، فإن إجراء مقارنة صارمة تعد والحالة هذه مقارنةً غير موضوعية؛ وذلك تبعاً للظروف المغايرة التي واكبت ظهور هذين التعريفين والغرض من كليهما، فتعريف الضحية في إعلان المبادئ الأساسية بشان حقوق الضحايا، يتعامل بالدرجة الأولى مع مسؤولية الدول الأعضاء، والتزاماتهم بشأن توفير تشريعات وطنية تكفل الحد الأدنى لحقوق الضحايا في إطار ذلك التعريف، على خلاف الظروف التي تحيط بالنظام الأساسي، حيث المحكمة الدولية التي تخطو خطواتها المتسمة بالحذر؛ كونها تعد إحدى أولى التجارب القضائية الدولية، والتي علقت عليها الأماني في استيفاء حقوق الضحايا، دون تكرار التغاضي أو التغافل عن حقوق المتهمين كما حدث في نورمبرغ وطوكيو.

وبالاطلاع على المبادئ القانونية الصادرة عن الفقه القضائي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، تلاحظ الباحثة غياب أي إشارة تفسيرية من قبل قضاة المحكمة للقاعدة 2 من القواعد الإجرائية والخاصة بتعريف الضحية، إذ غلبت على لغة القضاة التطرق إلى طرفي المحكمة من متهمين و الادعاء العام.

ويُشار إلى أن التفرقة المعهودة في القانون الدولي الجنائي بين المضرور والمجني عليه لا ترتب ذات الأثر المعروف في القانون الجنائي الوطني، حيث لا وجود للدعاوى القائمة على الشكوى في المجال الدولي الجنائي[1]، ولم تختلف التعريفات الواردة في لائحة الإجراءات للمحكمة الدولية الخاصة برواندا التي أنشأت عام 1994[2]، والمحاكم الدولية المختلطة كمحكمة سيراليون المقامة عام 2002[3]، عن تعريف الضحية وعناصره الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، بخلاف الدقة الواردة في تعريف الضحية في قواعد الإجراءات وجمع الأدلة للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان المنشأة عام 2007، حيث عرفته القاعدة 2 على أنه: "الشخص الطبيعي الذي عانى من ضرر جسدي أو مادي أو معنوي نتيجة جريمة تدخل في اختصاص المحكمة"[4]، مما يفتح المجال أمام المتضررين بصورة غير مباشرة جراء الاعتداءات التي تدخل ضمن نطاق اختصاص المحكمة، أن يكونوا ضمن هذا المصطلح.

ويرد تعريف لاحق لمصطلح الضحايا ضمن نصوص القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي حددتها المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، حيث عرفت الضحايا في الفقرة الأولى من القاعدة 85 على أنهم: "الأشخاص الطبيعيون الذين تعرضوا للضرر نتيجة لارتكاب أي جريمة تدخل في اختصاص المحكمة"، وبينت الفقرة الثانية من ذات القاعدة على إمكانية أن تشتمل هذه المفردة على المنظمات أو المؤسسات التي تعرضت للأذى، أو أي من ممتلكاتها المخصصة للدين أو التعليم أو الفن أو العلم أو الأغراض الخيرية، ومعالمها التاريخية، والمستشفيات وغيرها من الأماكن[5].

---

[1] الجاف، محمد رشيد: **الإطار القانوني لمشاركة المجني عليه في الإجراءات الجنائية الدولية**. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2015. ص26- ص28.

[2] Rule 2/A of Rules of Procedure and Evidence of The International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR) , first adopted on 26 June 1995, last amended on 13 May 2015, (UN Doc ITR/3/Rev.23)
http://www.legal-tools.org/doc/c6a7c6/pdf

[3] Rule 2/A of Rules of Procedure and Evidence of Special Court for Sierra Leone SCSL), last amended on December 2016, http://www.rscsl.org/RSCSL-Documents.html

[4] Rule 2 of Rules of Procedure and Evidence of Special Tribunal for Lebanon (STL), first adopted on 20 March 2009, last amended on April 2017, (STL/BD/2009/01/Rev.9) https://www.stl-tsl.org/ar/ .

[5] Rule 85 of the Rules of Procedure and Evidence of International Criminal Court, Second edition, The Hague, 2013.
https://www.icc-cpi.int/iccdocs/pids/legal-texts/rulesprocedureevidenceeng.pdf

وبالتالي يمكن القول بأنّه لا بد من تطوير الفهم المنطقي والدقيق والمجرد لمصطلح الضحية المراد الخروج به؛ تمهيداً لتطبيقه على ضوء إعلان مبادئ العدالة الأساسية المتعلقة بضحايا الإجرام، وفصله عن أي مؤثرات غير موضوعية قد تشوه تطبيقه في المستقبل، وتعيق محاولات الضحايا للحصول على حقهم في الانتصاف، ومما يدعم هذا القول التعريف الذي قدمته السيدة Ksenija Turkovic، القاضي في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حول الوجه الآخر لاعتبار شخص ما ضحية ألا وهو الضرر، وأفادت في هذا الإطار بأن "الإيذاء الذي يصيب الضحية هو الإيذاء الذي تكون الحرب سبباً في وقوعه، أو يكون أحد آثار تلك الحرب، أي أن الحرب تكون بمثابة سبب رئيسي يهيمن على ما سواه من أسباب إلحاق الأذى، أو أحد الأسباب المساهمة في إحداث الضرر واستفحاله، وبدون الحرب ما كان لتلك الانتهاكات أن تحصل"[1].

والمُستقرئ للآراء المدرجة في تعريف المقصود بمصطلح الضحية يلاحظ بأنه لفظ متداول في الفقه والمواثيق والمؤتمرات الدولية، بخلاف ما اصطلح عليه في التشريعات الوطنية من تسميته بالمجني عليه أو المضرور[2]، وهذا الخلاف الفقهي ليس بالأمر المحتدم، إذ أن الضحية تستوعب المجني عليه والمضرور من الجريمة، كما أن المصلحة الدولية في اعتماد لفظ الضحية تتميز عن المصلحة الإجرائية التي دعت إلى التفرقة ما بين المجني عليه والمضرور، ويعود ذلك لسعي الأولى لتحقيق الحماية الجنائية للضحية التي تعرضت لمخاطر الجريمة الدولية، وجلب العدالة لها موضوعياً من خلال إيقاع العقاب، وإجرائياً من أجل ضمهم إلى مجريات المحاكمات الدولية، ودعمهم بالحماية التي يستحقونها، وجديرٌ بالذكر أن مسمى الضحايا دالٌ على كثرة أعداد تلك الفئة على الصعيد الدولي.

ومما يُستخلص من هذه الإضافة أنه لا بد لأي صياغة مستقبلية للضحية أن تسمح بإدراج أكبر قدر ممكن من الأشخاص، بل وعدم الاقتصار على نوع معين من الضرر كالإصابات الجسدية،

---

[1] Turkovic, Ksenija (2002): ***Overview of the Victimological Data Related to War in Croatia European Journal of Crime***, Criminal Law and Criminal Justice, vol.10/ 2-3, pp. 202-215. p.204. cited in Kiza, Ernesto, Rathgeber, Corene and C. Rohne, Holger: **Victims of war: An Empirical Study on War-Victimization and Victims Attitudes towards Addressing Atrocities**. Germany: Retrieved from Hamburger Edition. 2006. p.37 + p. 38.

[2] حسن، نبيل محمود: **تعويض ضحايا الجريمة**. القاهرة. (د.ن). 2008. ص20+ ص21.

حيث لا بد أن يشتمل الضرر على الخسائر الاقتصادية كالنهب وحرق المنازل وغيرها من الممتلكات، والمعاناة العاطفية كنتاج للتعذيب والاحتجاز غير القانوني، كما وتعتبر الأضرار وتحديداً تلك الناجمة عن فقدان أحد أفراد الأسرة أضراراً معنويةً أيضاً، وكذلك الصدمات النفسية التي تُلم بالشخص نتيجة التعرض لإطلاق النار العشوائي، ومشاهدة أحداث عنيفة[1].

ومن خلال ما سبق إيراده من محاولات لتجسيد تعريف محدد للضحية على الصعيد الدولي، يتضح بأن عبارة الضحية تحمل في دلالتها كل شخص طبيعي أو معنوي تضرر بفعل ارتكاب جريمة من الجرائم الدولية.

ثانياً: آثار مشاركة الضحايا في إجراءات محكمة يوغسلافيا السابقة

في المراسلة المؤرخة في 24 أيار من عام 1994، والموجهة من الجمعية العمومية للأمم المتحدة ممثلة بالأمين العام الدكتور بطرس غالي إلى رئاسة مجلس الأمن الدولي في حينه تم إرفاق ملحق التقرير النهائي الصادر عن لجنة الخبراء بالحالة في جمهورية يوغسلافيا السابقة[2]، ويتضمن التقرير النهائي للجنة الخبراء دراسةً استقصائيةً ومعلومات تختص بجرائم التطهير الإثني، والإبادة الجماعية، والاغتصاب والاعتداء الجنسي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للمبادئ الأساسية للإنسانية، والتي ارتكبت في أجزاء مختلفة من البوسنة والهرسك.

ومن أبرز ما جاء في التقرير أن اللجنة لم تستطع أن تحدد مقدار الضرر، أو ترصد رقماً دقيقاً يحدد كم الانتهاكات الحاصلة، وأفادت بأن الحقيقة الواقعة لا تدع مجالاً للشك حول انعدام التكافؤ بين الأطراف المتحاربة، كما أن الوقائع على الأرض تشير إلى وقوع أعمال انتقامية، والذي بدوره لا يشكل مبرراً قانونياً أو عذراً يعطي الرخصة لصالح ارتكاب خروقات جسيمة لاتفاقيات جنيف لحماية الجرحى أو المرضى أو الأفراد أو المباني أو المعدات التي تحميها اتفاقية جنيف

---

[1] Baumgartner, Elisabeth: ***Aspects of victim participation in the proceedings of the International criminal court***, **international review of the red cross**, no. 870. vol. 90. 2008/409-440. p. 420.

[2] والمقدم عملاً بالبند الرابع من قرار مجلس الأمن 780 لعام 1992، والذي يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة الخبراء، والمخولة بالتحقيق في أحداث النزاع في جمهورية البوسنة والهرسك، ويتضمن التقرير النهائي عدة مرفقات تتضمن تقارير والتحقيقات والدراسات.

الأولى[1]، واتفاقية جنيف الثانية واتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، والبروتوكولان الإضافيان الأول والثاني لعام 1977، ما من شأنه أن يعزز الدعوة إلى ترسيخ دور الضحية في التوثيق القانوني للحقيقة التي وقعت هناك والذي تلعب فيه محكمة يوغسلافيا دوراً مفصلياً، كإعطاء صوت للضحية على صورة الشهادة أمام هيئة المحكمة وسرد المعاناة جراء الجريمة الدولية، كما أن منح الضحية موقعاً معترفاً به له بالغ الأثر في ضمان عدم حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان مرة أخرى، وتحقيق العدالة الدولية الجنائية، من ناحية أخرى تساهم المعلومات التي يدلي بها الضحايا المباشرين، أو غير المباشرين من ذوي الضحية في كشف تفاصيل الجريمة، وفي القبض على المجرمين وتقديمهم للمحاكمة، ويضاف لما سبق أن إفادات الضحايا تزيد من نسبة اليقين بما يتعلق بطبيعة وحجم الضرر الذي أصاب الضحية من الجريمة المرتكبة، كما وتشكل معرفة الضحايا والاعتراف بمركزهم قيمة كبرى في توفير الحماية لهم ولذويهم من الوقوع تحت رحمة مرتكبي الجرائم ولا سيما المتنفذين منهم على وجه الخصوص[2].

ويُشار إلى أن صوت الضحايا يلعب دوراً جوهرياً لدى وزن المحكمة للأدلة حول طبيعة الجرائم المنظورة، إضافةً إلى أن سماع الضحية يشكل جزءاً من وظيفة المحكمة في إقامة العدل وتحقيق الإنصاف، سواء خلال الإدلاء بصوته أو عن طريق ممثله القانوني، وتؤثر على حجم العقوبة التي سيحكم بها القاضي على المدان، بل وتعتبر مشاركة الضحية أيضاً ركناً في كشف الحقيقة التي قد تؤدي إلى إعلان براءة متهم ما وإدانة غيره.

وتلاحظ الباحثة في هذا المقام، أنه ليس من الضرورة بمكان أن تتطابق مصالح الضحايا مع مصالح الإدعاء الدولي العام في المحكمة الدولية، فالادعاء العام الذي يسعى في أغلب القضايا إلى إدانة المتهم لن تكون لديه ذات الرغبة والتصميم على المواجهة، والتي قد يطلبها الضحايا من

---

[1] انظر: المادة 46 من اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان/ 1949. دباح، عيسى: **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام**، "المجلد الخامس". عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2003. ص15.

[2] Kiza, Ernesto, Rathgeber, Corene and C. Rohne, Holger: **Victims of war: An Empirical Study on War-Victimization and Victims Attitudes towards Addressing Atrocities**, Op.Cit, p.102- 106.

أجل استرداد كرامتهم ورد اعتبارهم، علاوةً على أهمية تلك المشاركة في إعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع، وما يتبعه من تداعيات ايجابية على الملتحقين بالجلسات العلاجية نفسياً وجسدياً.

وبالرغم من أهمية دور الضحية إلا أن العديد من المعيقات التي واجهت إقامة محكمة يوغسلافيا السابقة، كرفض جمهورية صربيا والجبل الأسود التعاون الدولي مع المحكمة في بدايات إنشائها، أو الرضوخ لطلبات تسليم المجرمين أو محاولات التأثير على المشاركين، يبقى من الضروري البحث في كيفية إيجاد البدائل والتسهيلات لتفعيل متابعة الضحية القضائية مما لذلك من أثر هام على تحسين الأداء القضائي، فالمخاطب بالردع وهو الدولة المعتدية أو التي ينتمي إليها مجرمو الحرب، ملزم بتحمل كافة المسؤوليات التي تقضي بها المساءلة القضائية بما فيها الحيلولة دون عرقلة مشاركة الضحية للحد من الأهمية التي تصاحب مشاركتهم.

الفرع الثاني: المركز القانوني للضحايا أمام المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

تتطلب مسألة فهم المركز القانوني للضحايا في محكمة يوغسلافيا السابقة تسليط الضوء على جوانب وضعهم القانوني في العملية الإجرائية الدولية، والإجابة على التساؤلات التي تحوم حول مدى اعتبارهم طرفاً قانونياً معترفاً به في الإجراءات، وعليه فسيتطرق هذا الفرع إلى مركز الضحية في الأنظمة القانونية من أجل استخلاص الصلاحيات الممنوحة للمشاركة ضمن قواعد المحكمة الإجرائية.

أولاً: النظام الإجرائي الجنائي المطبق في المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة

لكي يكون ضحايا الجريمة الدولية على دراية بمكانتهم القانونية في المشاركة، والتي تكون فيها مجموعة الحقوق والواجبات واحدة بالنسبة لتلك الطائفة، لا بد من التعرف على أثر اختلاف طبيعة المركز القانوني الممنوح للضحايا، ومدى تأثر المحاكم الدولية الجنائية بالأنظمة التشريعية الرئيسية والتي تشكل الإجراءات الجنائية أحد أذرعها، وأهم هذه القوانين القانون المشترك (Common Law)، والقانون المدني (Civil Law).

ولدراسة طبيعة مشاركة الضحايا في المحاكمات الجنائية، لا بد من التعرض لخصائص النظام القانون المشترك والنظام القانوني المدني أو الروماني، ومدى ارتباط مفهوم حقوق الضحية بهما، وبادئ ذي بدء فقد شكلت مشاركة الضحية نموذجاً ذائعاً في البلدان التي تسير على نهج القانون المدني، وبصورة أكثر وضوحاً مقارنة بتلك التي تتبع نظام القانون المشترك، وقد عمد النظام المدني إلى دمج الضحايا في المحاكمات الجنائية، ومنحتهم دوراً أكثر من مجرد اعتبارهم شهوداً، أما في الدول التي تمارس نهج القانون المشترك، كما في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والبلدان التي كانت مستعمرات إنجليزية سابقة، أو تأثرت بالتقاليد الأنجلوسكسونية، كما دول الكومنولث السابقة والحالية، فإن المحاكمات الجنائية تركز على طبيعة الخصومة في الإجراءات الجنائية، بحيث يقوم الإدعاء والدفاع بتقديم مرافعاتهم أمام هيئة المحلفين والقاضي كأساس للوصول للحكم، في حين يقتصر دور الضحايا على الإدلاء بالشهادة، ولا يتاح لهم التعبير وتقديم مساهمتهم إلا إذا دُعُوا من قبل النيابة العامة أو الدفاع، وحينها فقط يمكنهم الإجابة على الأسئلة التي تطرح عليهم[1].

وفي بعض الدول التي تطبق نظام القانون المشترك كالولايات المتحدة الأمريكية، يُمكن أن يسمح للضحايا بتقديم المعلومات التي بحوزتهم شريطة أن تحمل في طياتها إضافةً نوعية لسجل القضية، وتتحدد تلك المرحلة قبيل إصدار الحكم؛ من أجل إطلاع المحكمة على حقائق يمكن أن تسهم في تحديد عقوبة أكثر ملائمة للجرم المرتكب، وعلى الرغم من تلك الفرصة فإن تحييد صوت الضحايا جانباً إلى مرحلة متأخرة قد يؤدي إلى التفريط بقيمة المعلومات التي تحوزها الضحية، على عكس ما إذا أتيحت المشاركة منذ بداية عملية التحقيق والاتهام، ولذلك فإن من شأن التأخير أن يجعل مشاركة الضحية هامشيةً تقام من قبيل الاستئناس[2].

---

[1] Human Rights Center, UC Berkeley, School of Law, **The Victims' Court? A Study Of 622 Victim Participants At The International Criminal Court/ UGANDA • DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO • KENYA • CÔTE D'IVOIRE**, 2015, p.16. https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/2015/04/The-Victims-Court-November-2015.pdf (last access 26 August 2017).

[2] Pocer, Fausto and E.Carter, Linda**: International Criminal Procedure: The Interface of Civil Law and Common Law Legal Systems**. UK, USA : Edward Elgar publishing. 2013. p. 168.

وفي المحاكم التي تعمل وفق القانون المدني (وهو النظام القانوني الشائع في المحاكم الوطنية في أغلب الدول الأوربية، ومعظم أمريكا اللاتينية، وأجزاء كثيرة من أفريقيا وآسيا)، وخلافاً للدور السلبي الذي يمارسه القاضي في القانون المشترك، يلعب الأخير في محاكم القانون المدني دوراً يوصف بالتحقيقي في ملف الدعوى، وهو مخول بممارسة صلاحيات التوجيه والتحكم بمنحى سريان المحاكمة واستجواب الشهود، كما ويلعب الضحايا دوراً مركزياً في إطارها، فعلى سبيل المثال: يمكن للضحايا رفع دعوى أو تقديم طلب تعويض للانضمام إلى مجريات المحاكمة الجنائية كمدع شخصي (مدع بالحق المدني)[1]، كما وللضحايا حق التمثيل القانوني، وأن يوكلوا عن أشخاصهم ما شاؤوا من محامين، ولهم أن يقوموا بتقديم الأدلة، واستجواب الشهود، وتقديم مرافعات ختامية[2].

واستناداً لما سبق يعتبر الدور المستقل للضحايا في الإجراءات الجنائية أمراً مُرحباً به في بعض النظم القانونية في العالم، حيث أن الضحايا يمكن أن ينضموا إلى الإجراءات الجنائية كأطراف مدنية أي مدعين بالحق المدني، من ناحية أخرى يعد من غير المألوف العمل بذلك في البلدان التي تسلك مسلك القانون المشترك، كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يُستدعى الضحايا للإدلاء بشهادتهم كشهود فقط، ولا يسمح لهم بلعب أي دور آخر في مجريات الوقائع، ويجب عليهم رفع دعوى مدنية منفصلة أمام القضاء المدني إذا كان هؤلاء الضحايا يرغبون في المطالبة بتعويضات عن الأضرار ذات الصلة إلى الجريمة.

وبالعودة إلى الآلية التي تم انتهاجها أمام قضاء المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فقد اعتمدت المحكمة المذكورة النموذج الإجرائي المختلط (The Mixed System)، والذي يجمع ما بين النظامين الإجرائيين الرئيسيين المتمثلان في النظام الاتهامي أو الوجاهي (The dversarial System) المستنبط من مبادئ القانون المشترك، والنظام التنقيبي أو الاستقصائي

[1] انظر: دعوى الحق المدني من المواد 194– 204 من قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لعام 2001، المنشور في العدد 38 من جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/9/5، ص94، والمعدل بموجب القرار بقانون رقم 17 لعام 2014، والمنشور في العدد 108 من جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2014/7/15، ص40.

[2] Human Rights Center. Op.Cit. p.16.

(TheInquisitorial System) المستمد من القانون المدني[1]، وقد أوضحت الدائرة الابتدائية بأن وضع قواعد أنظمة المحكمة الإجرائية بما في ذلك النظام الأساسي، قد تم عقب دراسة النظامين الإجرائيين للقانون المدني والقانون المشترك، واختبار أيهما الأصلح في تعزيز العدالة تمهيداً لاعتماده، وأوضحت المحكمة أن النتيجة النهائية كانت قواعد جديدة منشؤها أحد هذين النظامين أو كلاهما معاً، وبالتالي يمكن تمييز هذا المنشأ لدى مقارنة تطابق خصائص المواد القانونية مع نظام قانوني ما، وفهم المراكز القانونية الممنوحة من خلالها لأطراف العلاقة أمام المحكمة الدولية[2].

وعلى الرغم من ذلك وبالإطلاع على القرارات القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة يمكن القول أن النظام الإجرائي للقانون المشترك قد طغى على الإجراءات المتخذة في المحكمة، ويستند هذا الرأي إلى تغليب المحكمة هدفها في معاقبة المتورطين والوصول إلى "الحقيقة الإجرائية" وتسوية النزاع على وظيفة إنشاء "الحقيقة الموضوعية"، دون الالتفات إلى أهمية الحقيقة الموضوعية كشرط مسبقٍ وضروريٍ من أجل الحكم بقرار قضائي عادل[3]، وكدليل إجرائي على المنحى المتخذ في إطار المحكمة فقد أُتيحت للمتهمين فرصة الوصول إلى المعلومات والمستندات، والتي تكون بحوزة الإدعاء العام لكي تتم دراستها والرد عليها، في الوقت الذي سلبت هذه المنحة لأشخاص الضحايا،

---

[1] تعود جذور النظام الوجاهي إلى فترة العقود الوسطى في انجلترا، ومن أبرز ما يميز هذا النظام حيادية القاضي فيما يتعلق بالوقائع المعروضة، وحرصه على تطبيق قواعد الإجراءات بصرامة تضمن نزاهتها، وعلى نقيض النظام الاستقصائي الذي وجد في حقبة الامبراطورية الرومانية، فإن قاضي التحقيق يتولى زمام المبادرة في التحقيقات، كما أنه وفي بعض أنظمة الاستقصاء يمكن للضحية أو الجمعيات والمنظمات تقديم طلب لبدء الملاحقة الجنائية بصفتهم مدعين بالحق المدني، وكذلك المشاركة من خلال تقديم الأدلة، واستجواب الشهود، بخلاف النظام الوجاهي الذي يحتفظ للمدعي العام بحق بدء الملاحقة، ذلك أن سلطة الأخير في إصدار القرار تبقى الحاسمة وإن كان هناك أدلة كافية للاتهام، كما أن القرار الصادر من المدعي بعدم الملاحقة لا يجوز أن يعترض عليه الضحايا، كاسيزي، انطونيو: **القانون الجنائي الدولي**. لبنان: ترجمة ونشر مكتبة صادر ناشرون. 2015، ص591 + ص592، تم الاسترجاع من http://lebaneselaws.com/02329.pdf (آخر زيارة 15 آب 2018).

[2] Prosecutor v. Esad Landzo. **Decision on Motion on Presentation of Evidence by the Accused Esad Landzo**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 1 May 1997. para 15. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mucic/tdec/en/70501DE2.htm (last access on 2 November 2017)

[3] Cryer, Robert, Friman, Hakan, Robinson, Darryl and Wilmshurst, Elizabeth: **An Introduction to International Criminal Law and Procedure**, Second edition. the United States of America: Cambridge University Press, New York. 2010. p.426. Retrieved from Cambridge Core: https://www.cambridge.org/core/books/an-introduction-to-international-criminal-law-and-procedure/E8BDEC28C476BF186FE581AA9716F893 (last access 5 March 2017).

وهكذا فإن محكمة يوغسلافيا السابقة قد حرصت على إعمال ضمانات حقوق الإنسان في الإجراءات الدولية الجنائية انطلاقاً من قواعد نظام القانون المشترك[1]، دونما الالتفات وبذات المستوى لحقوق الضحية.

ثانياً: ملامح الدور الخاص بالضحايا أمام المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة

تأتي مشاركة ضحايا الجرائم الدولية المرتكبة في البوسنة والهرسك نتاجاً لما سطرته المواثيق الدولية والتحركات القانونية الدولية الجنائية اللذين سعيا إلى تثبيت مكانة الضحايا واستحقاقهم لميزة المشاركة في الإجراءات القضائية الجارية ضد المتهمين الصرب، ولدى العودة إلى جذور الاعتراف بحق الضحايا في المشاركة يلاحظ بأن محاكمات نورمبرغ قد جعلت جل هدفها ينصب على تحديد هوية الأفراد المتورطين بارتكاب الجرائم الدولية وإدانتهم بأسرع وقت ممكن، وبالتالي فإن تركيز محكمة نورمبرغ العسكرية ومحكمة طوكيو كان على الجناة دون الضحايا الذين وبالكاد اقتصر دورهم على الشهادة، ومع ذلك فقد تجلت بوادر التغيير خلال المرحلة الثانية ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتزامن مع ما يعرف بالعدالة الانتقالية والتحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، وجنوب أفريقيا، وأوروبا الشرقية، إضافةً إلى تطور مفهوم العدالة التصالحية، وظهور لجان الحقيقة والمصالحة في تشيلي والأرجنتين، والتي كان محور اهتمامها التركيز على احتياجات فئة الضحايا

---

[1] وفي القرار التالي:

Prosecutor v. Radovan Karadžić. **Decision on the accused's request that all materials, including transcripts, be disclosed to him in Serbian and Cyrillic script**. Case No. (IT-95-5/18-PT) International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 25 September 2008. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tdec/en/080925.pdf (last access on 5 June 2017).

تُظهر الممارسة القضائية للمحكمة سعيها الدؤوب من أجل إعمال حقوق المتهم الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث استشهدت بنص المادة 14/ب من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تنص على ضرورة منح التسهيلات للمتهم لكي يتمكن من إعداد دفاعه، انظر: الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية/1966، دباح، عيسى: **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام**، مرجع سابق، ص158.

وسماع شهاداتهم سعياً لتقصي الحقائق، في حين ميزت المرحلة الثالثة نشوء محاكمات دولية جنائية في شكل محاكم قضائية أقامها مجلس الأمن الدولي[1].

وتساؤل جوهري يتبادر في هذا المقام وهو إلى أي مدى كان دور الضحايا مستقلاً عن الإدعاء العام في خضم المحاكمات المنظورة في محكمة يوغسلافيا السابقة؟

ولغايات الإجابة على هذا التساؤل وبالإطلاع على كل من النظام الأساسي للمحكمة، واللائحة الإجرائية الخاصة بها يتضح بأن قواعد الإجراءات المذكورة لم تتضمن دوراً مباشراً للضحايا في الإجراءات المتخذة، وإنما اكتفت بمشاركتهم كضحايا شهود كحد أقصى، ويؤيد هذا القول الاهتمام المحدود بدور الضحايا والذي انعكس في المادتين 14 و15 من النظام الأساسي، حيث تستند كل منهما على تفويض صلاحيات عامة للقضاة لاعتماد الإجراءات المتعلقة بجملة أمور منها استمداد الأدلة الخاصة بالقضايا، وتوفير الحماية للضحايا وللشهود وفق ما يرونه مناسباً[2]، دون أي إلزام مسبق لهم بضمان دور مخصص للضحية أو حتى ما يتعلق بإجراءات الحماية الخاصة بها، بل جعلت ذلك الطرح ضمن إطار أقرب إلى الأدلة وظروفها منه إلى المشاركة المستقلة.

وفي إطار استعراض النظام الأساسي موضوع الشهود يضاف إلى أنه تم تخصيص المادة 22 فيه لتؤكد على مبدأ توفير الحماية اللازمة لهم، فضلاً عن المادة 34 من اللائحة الإجرائية للمحكمة والتي أوصت بإنشاء قسم للضحايا والشهود تحت سلطة مسجل المحكمة، ويُشكل مسجل المحكمة قناة الاتصال الحيوية التي تربط ما بين الدول والمحكمة من جهة، وبين المحكمة والغير من جهة أخرى، ويُشار إلى أنه وخلال المشاورات الرامية إلى إنشاء قسم الضحايا والشهود، دار جدال استهدف قضية تحديد التبعية الإدارية والقضائية لهذا القسم، وتقدم بعض الخبراء بفكرة وضع القسم تحت سلطة المدعي العام الكاملة، فيما وتقدم البعض الآخر بضرورة أن يكون قسم الضحايا

---

[1] Bonacker, Thorsten and Safferling, Christoph: **Victims of International Crimes: An Interdisciplinary Discourse**, The Hague, The Netherlands: T.M.C. Asser Press, 2013, p.4+ p.5. Retrieved from Springer Books.

[2] Bottigliero, Ilaria: **Redress for Victims of Crimes Under International Law**, The Netherlands: Knninklijke Brill NT{ Leiden (Springer), 2004,p. 209. Retrieved from Springer Books.

والشهود مستقلاً؛ ليتسنى له أداء مهام ملموسة في توفير المساعدة والتأثير على مجريات المحاكمة، ولكن وفي نهاية المطاف تم الأخذ بتبعية قسم الضحايا والشهود لجناح مسجل المحكمة على اعتبار أنه الجهاز الأكثر حيادية[1].

وعلى ضوء تلك الآراء يبدو أن الاتجاه الذي تبنته قواعد المحكمة هو الأقرب إلى الصواب؛ وذلك كون القسم المعني بشؤون الضحايا والشهود ليس بمحض ذاته طرفاً قضائياً معترفاً به في خضم المحكمة، كما أن عمله ليس مقصوراً على تقديم التوصيات بدعم الضحايا وتطبيق تدابير الحماية، إنما هو قسم يحمل على عاتقه مزيجاً من تلك المهام الحيوية، وهو يتعاون مع جهة الادعاء العام من أجل استدعاء الضحايا لسماعهم، وينظم الآليات اللوجستية لتأمين إحضارهم وتهيئة مشاركتهم، وتلك الوظائف لن تؤدى على النحو الأمثل ما لم يكن القسم جزءاً مرتبطاً بمسجل المحكمة الذي يحوي تحت إمرته وحدات الدعم القضائي، وشعبة الإدارة المسؤولة عن توفير الموارد البشرية والمالية.

وبمطالعة اختصاصات وحدة الضحايا والشهود، يلاحظ أنها لا تخرج عن طبيعة تقديم المساعدة والحماية على نحو صرف، مما يرسخ الدور النمطي المتمثل في تعزيز أقوال وأدلة جهة الادعاء العام في المحكمة، دونما أي محاولة للنهوض لمساعدة الضحايا في مجال الدور الإجرائي المستقل، أو فيما يتعلق بالرد على لوائح الدفاع بالصورة التي يرونها هم أو ممثليهم القانونيين، وفي حين أن الاجتهادات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة بشأن حماية الشهود وفيرة، إلا أنه لا توجد أي حالة يذكر فيها دور استثنائي للضحايا يخرجهم من القالب الذين تم حصرهم فيه[2].

---

[1] Ingadottir, Thordis, Ngendahayo, Françoise and V. Sellers, Patricia: **The International Criminal Court The Victims and Witnesses Unit (Article 43.6 of the Rome Statute)**, A Discussion Paper. the Project on International Courts and Tribunals (PICT), 2000, p.11. available at: http://www.vrwg.org/downloads/publications/02/PICTVWUMar2000.pdf (last access 25 June 2017).

[2] Bottigliero, Ilaria. Op.Cit. p.210.

ومقابل الحقوق التي يتمتع بها الضحايا الذين يمثلون أمام المحكمة تظهر أيضا مسؤوليات تتطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم بحيث تكون انعكاساً للحقيقة دون أي زيادة أو نقصان، كما أن عليهم الالتزام بالإجراءات التي تحددها لوائح المحكمة للحفاظ على عدالتها، ونزاهة الأحكام التي يُقضى بها[1].

ويُشار إلى أن النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة برواندا وتحديداً في مادتيه 14 و 21 منه، وبعد الإطلاع على لائحة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يُستنبط تطابق لدور الضحايا هناك مع الدور الثانوي الممنوح للضحية في أنظمة ولوائح محكمة يوغسلافيا السابقة، بحيث يمكنهم الإدلاء بشهادتهم كدليل لصالح جهة الادعاء فحسب، ولا يمكنهم أن يشرعوا في اتخاذ خطوات إجرائية مستقلة.

وبخصوص الحق في الطعن في القرار الصادر عن الدائرة الابتدائية، فقد أقر النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة هذا الحق لأطراف المحكمة فحسب، حيث تنظر دائرة الاستئناف في الطعون المقدمة من الأشخاص المدانين، أو من المدعي العام وفقاً للمادة 25 من نظام المحكمة، ولا يحق للضحايا مراجعة الإجراءات التي تقررها دوائر الادعاء العام بخصوص الحكم الصادر، وفي قضية Dragan Opacic، ولدى طلب شاهد منحه إذناً بالاستئناف لدى المحكمة تم رفض طلبه ذاك لكونه يفتقر لشروط تقديم الالتماس للطعن، وتحديداً تلك الشروط المتعلقة بصفة مقدم الطلب[2]، وعليه فإن عدم وجود فرصة للضحايا للمبادرة في طلب الاستئناف، لا يترك للضحايا سوى طريقة وحيدة تضمن لهم الاعتراف بهم في جدول أعمال المحكمة، وتكمن

[1] United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI). **ICTY Manual on Developed Practices**. Turin, Italy. 2009. p. 106. available at: http://www.icty.org/x/file/About/Reports%20and%20Publications/ICTY_Manual_on_Developed_Practices.pdf (last access 21 August 2017).

[2] Case of Dragan Opacic. **Decision On Application For Leave To Appeal**. Case No. (IT-94-1). 3 June 1997. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/70603al3.htm (accessed on 15 April 2018).

هذه الطريقة في استدعائهم كضحايا شهود[1]، وذلك تطبيقاً للقاعدة 107 من اللائحة الإجرائية للمحكمة، والتي تنص وكقاعدة عامة على اتباع قواعد الإجراءات والأدلة السارية في الدوائر الابتدائية على الاجراءات المعمول بها في مرحلة الاستئناف.

وتستخلص الباحثة من المطلب السابق أن مركز ضحايا الجرائم الدولية قد شهد تطوراً خجولاً مقارنةً بمفهوم ومركز الضحايا في القوانين الوطنية، وفي إطار التعريف المحدود والوارد في اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، يتضح بأن محاولات الوصول إلى تعريف شامل لم تكن على سلم أولويات منظمي لوائح المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، فمن ناحية وعلى الرغم من أهداف المحكمة التي شكل الضحايا جزءاً لا يتجزأ منها، فإن التوصل لإنزال العقاب بالمجرمين كان الشغل الشاغل للمحكمة، ولم تتنبه المحكمة إلى ضرورة الإحاطة بدور الضحية الإجرائي الذي يعدو عن أن يكون في إطار الشهادة، من ناحية أخرى فإن الجمود الذي عانى منه دور الضحية المرسوم أعلاه، لا يمكن أن يدفع إلى التغاضي عن التقدم الذي سجلته محكمة يوغسلافيا السابقة في هذا المجال، وخاصةً بعد مرور مرحلة المحاكم العسكرية، والتي غُيب فيها دور الضحايا وعُد فيها الدليل الكتابي والمستندات الأرشيفية سيدا الأدلة، كما أن التوصل لهذا الدور لم يكن بالأمر الهين بالتزامن مع العدد الهائل للجرائم المنوي عرضها على المحكمة، مما لا يدع معه مجالاً للشك أنه وإن ألقت بعض الظروف بظلالها على تكريس صورة المحكمة كأداة قضائية لمعاقبة مرتكب الجريمة، فلا يمكن التغافل عن مميزات هذه الفسحة، وتسليط الضوء على وظيفة المحكمة في إطار إعمال وتطوير دور الشاهد باعتباره أحد صور الانتصاف، وهذا ما سيتم استعراضه في المبحث الثاني من هذا الفصل.

[1] Acevedo, Juan Pablo Pérez León: **Victims' Status at International and Hybrid Criminal Courts Victims' Status as Witnesses, Victim Participants/Civil Parties and Reparations Claimants**. Abo Akademi University Press. 2014. p. 530. Retrieved from https://www.doria.fi/bitstream/handle/10024/95860/perez_juan.pdf?sequence=2 (accessed on 12 April 2018).

المبحث الثاني: الحقوق الإجرائية الممنوحة للضحايا أمام محكمة يوغسلافيا السابقة

لقد شددت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على ضرورة توفير الحقوق التي تمكن الضحايا من تحقيق مصالحهم وتحقيق العدالة لهم جراء ما وقع عليهم من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وأخذت في الحسبان ضرورة إيجاد التدابير التي تكفل تحقيق المشاركة الفعالة على النحو الأمثل في جميع مراحل الإجراءات، وفي المطلب الأول من هذا المبحث سيتم تناول القواعد التي تضمن ممارسة الحقوق الإجرائية، سواء أكان ذلك من خلال التعامل مع الضحايا برحمة واحترام كرامتهم وتأمين الحماية لهم، أو ضمان تمثيلهم وإسماع أصواتهم ومطالباتهم أمام المحكمة الدولية، وفي المطلب الثاني فسيتم تناول حقوق الضحايا في المتابعة القضائية للقضايا المعروضة، وكذلك حق الضحايا في الجبر الكافي، والمتناسب مع خطورة الانتهاكات والأضرار التي لحقت بهم، كما ويعرض المطلب الأدوات العملية التي منحتها أنظمة المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة للضحايا في سبيل ترجمة الإنصاف الجاد إلى واقعٍ ملموس.

المطلب الأول: ضمانات دخول الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية

لقد دأبت المحاكم الدولية الجنائية على التعامل باهتمام كبير فيما يختص بالتدابير الرامية لحماية الضحايا والشهود، وخاصةً أولئك المشاركين منهم في الإجراءات القضائية لدى تلك المحاكم، وقد لازم هذه العناية حذر شديد يتطلب بذل جهوداً مضنية؛ وذلك نظراً لخطورة وتعقيد الجرائم الدولية التي تقع في أقاليم النزاع المسلح الدولي، والتي قد تمس أياً من الضحايا الناجين بأذى، في حال محاولتهم الوصول إلى أجهزة العدالة الدولية للإسهام في إدانة المجرمين، وكما هو الحال في المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة وانطلاقاً من ذلك الوعي حول الخطورة التي تهدد الضحايا، فقد كرس النظام الأساسي حماية الضحايا وشاهدي العيان المشاركين كما سيتم تفصيله في الفرع الأول من هذا المطلب، ومن الضمانات التي سيبحث فيها الفرع الثاني فرص توفير التمثيل القانوني للضحايا، والتي من شأنها أن تكفل دخول الضحية إلى حلقات المحاكمة وإيصال قضيتهم العادلة.

الفرع الأول: حق الضحايا في الحماية

لقد نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كلا المادتين 20 و 22 على ضرورة الاعتراف بحق الضحايا والشهود في الحماية على صورة خاصة تطرح مصلحتين متقابلتين، ففي الوقت الذي أدرجت فيه المادة 20 والتي تكفل حق المتهم في محاكمة عادلة وسريعة مقابل وجوب احترام حق الضحايا[1]، فإن المادة 22 قد دعت نظام المحكمة إلى اتخاذ ما يلزم من التدابير في سبيل حماية الضحايا والشهود المشاركين، وتبرز أهمية إدراج هاتين المصلحتين أي مصلحة المتهم ومصلحة المجتمع الدولي في اقتضاء الجزاء والذي يمثله المدعي العام، في أن حق المتهم في محاكمة نزيهة وعادلة يسري بشكل موازٍ مع تأمين الحماية للشهود، ويؤديان معاً دورهما في وظيفة كشف الحقيقة، كما أن من غير المقبول ترك الضحايا والشهود يرفضون الظهور والإدلاء بصوتهم خوفاً من الأعمال الانتقامية، والتي من شأنها أن تتعارض مع عدالة المحاكمة وتنقص من الحقيقة التي ينبغي للمحكمة التوصل إليها.

وفي حالة الملاحقات القضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة هناك أعداد كبيرة من الشهود الذين يدلون بشهاداتهم ضد المتهمين، لذلك نشأت الحاجة لحماية من يشهد من الضحايا درءاً لأي صورة من صور التعرض لهم أو لأسرهم أو لأقاربهم بالقتل، أو التعذيب، أو الاعتداء، أو غيره من أشكال المعاملة اللاإنسانية من أجل الثأر أو عرقلة المساهمة الفعالة، كما ومن النتائج المحمودة لتوفير الحماية عدم السماح لمشاعر فقدان الثقة بالمحكمة أن تنتشر في أوساط المشاركين من الضحايا، أو إذاعة الاستخفاف بمقدرة أجهزتها التنفيذية على وضع حد أمام الذين يحاولون زعزعة أمن العائلات، من ناحية أخرى تحول تدابير الحماية دون تقويض فعالية تطبيق قانون الإثبات في القضايا المعروضة، وبالتالي لن تظهر أمام المحكمة صعوبات من قبيل إقناع الشهود من الضحايا في تقديم إثباتاتهم الشفوية، وفي قضية المدعي العام ضد Tadic وتحديداً في القرار بشأن طلب المستأنف تمديد المهلة وقبول الأدلة الإضافية، فقد ذكر المدعي العام أن الأدلة الشخصية المتمثلة في الشهود وكذلك الأدلة المستندية لم تكن متاحة أثناء المحاكمة

[1] Article 20/1 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

الإبتدائية لعدة أسباب منها: الصعوبة التي يواجهها المستأنف في الحصول على الأدلة وجمعها في جمهورية صربيا، فضلاً عن أن بعض الشهود لم يكونوا متأهبين للمضي قدماً في الإجراءات بسبب التهديدات والخوف الذي يتملكهم[1]، ووفقاً للمادة 22 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اعتمد قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العديد من التدابير والأقسام للتعامل مع الضحايا والشهود تحت مظلة القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وهي:

أولاً: وحدة حماية الضحايا والشهود

لقد نصت المادة 34 على إنشاء قسم للضحايا والشهود في إطار قلم المحكمة، ومنحها ولايةً خاصةً تتمثل في صلاحيات اتخاذ تدابير وقائية للضحايا والشهود، وتقديم المشورة والدعم للضحايا لا سيما في حالات الاغتصاب والاعتداء الجنسي، ويتألف القسم من وحدة الحماية، وحدة العمليات، ووحدة الدعم، وتتشكل كل وحدة من ثلاثة موظفين والعديد من المساعدين الذين يرافقون الشهود شخصياً أثناء إجراء الحماية المتخذ، كما ويقع المكتب الميداني لقسم الحماية في العاصمة سراييفو، وبالإضافة إلى الموظفين أعلاه هناك العديد من مساعدي اللغات المتواجدين من أجل تقديم خدماتهم، وتهدف وحدة حماية الضحايا والشهود إلى تحقيق مبادئها وسياساتها لضمان أمن جميع الشهود من الضحايا وغيرهم، وجعل تجربة الشهادة تجربة تمر بسلاسة دون أن تؤدي إلى مزيد من الضرر أو المعاناة، كالاضطرابات النفسية والصدمات، فيما وتقوم الوحدة كذلك بتقييم الاحتياجات الأمنية وتصنيف درجات التدابير، وتساهم وحدة العمليات في العمليات اللوجستية وإدارة التدابير المتخذة زمانياً ومكانياً[2].

أما وحدة الدعم فتتولى تقديم المشورة الاجتماعية والنفسية لكل حالة من الحالات الخاصة، كالشهود الإناث حول ما يتعلق بالجرائم الجنسية، وتقديم الرعاية للأطفال والشباب والمسنين،

---

[1] Prosecutor v. Dusko Tadic. **Decision on Appellant's Motion for the Extension of the Time-limit and Admission of Additional Evidence**. Case No.(IT-94-1-A), A. Ch. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 15 October 1998. para. 9. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/81015EV36285.htm (accessed on 7 November 2017).

[2] The Office of Internal Oversight Services /OIOS**. The Victims and Witnesses Section of ICTY**. New York City. 2008. The U.S. Mission to the United Nations/ USUN website available at https://usun.state.gov/about/2196/6649/6655 (accessed on 7 November 2017).

ويتمثل الدعم التوقعي تلقي الشهود معلومات عن الشهادة والسفر إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والتزويد بالكتيبات وأشرطة الفيديو، وعند وصول الشاهد إلى المحكمة تتخذ التدابير على مدار 24 ساعة وكذلك أثناء إجراء جلسة الاستماع والتي تعتبر من أصعب المراحل التي يمر بها الضحايا؛ نظراً لكونها تحمل في طياتها تلخيص تجارب مواجهة الجرم، مما يتسبب بشعور الضحية بالألم على الخسائر التي ألمت به، وُيشار إلى وجود إشكالية قضائية حول توقيت سماع الضحية، ففي الوقت الذي يستعد فيه لمواجهة المتهم في قاعة المحاكمة ترتطم تلك الفرصة في بعض الأحيان بظروف الدعوى التي تلغي ضرورة سماعه، مما يؤدي إلى إصابته بالإحباط وخيبة الأمل، ويخلف انطباعاً لديه ولدى غيره من تلك الفئة حول عبثية العدالة المنتظرة من المحكمة الدولية، كما أن تكرار التأجيل والرفض قد يحول دون مشاركة المزيد منهم حال استدعائهم في المرات المقبلة[1].

وفيما يتعلق بالجوانب الخاصة بأحقية الضحايا الشهود في الحصول على الحماية من الأخطار التي يواجهونها، يفترض القضاة في ظل الظروف السياسية والأمنية السائدة أن مخاوف الشهود تستند إلى أسس سليمة ويقينية، فعلى ضوء الصراع الذي دار في يوغسلافيا السابقة والذي ارتكبت فيه الفظائع من الجرائم، والانتهاكات بين ثلاث مجموعات إثنية و دينية تتمثل في الصرب، والكروات، والمسلمين، تلعب الأجواء المتوترة عقب إنهاء النزاع المسلح دوراً كبيراً في فقدان الشعور بالأمن لدى المشاركين في الإجراء الجنائي، كما أن بعضاً من العداوة العالقة بين المجموعات العرقية قد تطال الضحية كشاهد فضلاً عن الخطر المحدق بعائلته، وقد يتسبب الإفصاح عن هوية المشاركين في إلقاء اللوم على المجتمع الذي ينتسب إليه هؤلاء، مما يعرض الأبرياء للاستهداف خلال أعمال الانتقام، فيما ويلاحظ أنه وكلما أخذت رتبة المتهم بالعلو ضمن درجات القيادية والعسكرية فإن ذلك يرفع من نسبة حدوث أعمال انتقام ضد الضحايا الشهود المشاركين، ويترجم

[1] Max Planck Institute for foreign and International Criminal Law. **The Victims and Witnesses Section at the ICTY/** An Interview with Wendy Lobwein. Rohne, Holger-c. Germany. 2003. p. 7- 9. Available at https://www.mpicc.de/files/pdf1/the_victims_and_witness_section_at_the_icty_rohne.pdf (last access on 15 September 2017).

ذلك من خلال زيادة حجم طلبات توفير تدابير أكثر سرية في القضايا التي يمثل فيها القادة المتهمون[1].

ثانياً: صور حماية الضحايا

تشكل القاعدتين 69 و75 من اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة أعمدة وسمات المرحلة الثانية من أحكام الحماية، حيث تنص القاعدة 69 على كيفية طلب الإجراءات للحماية، وتفتح المجال لأيٍ من طرفي المحاكمة سواء جهة الإدعاء العام أو جهة الدفاع بالتقدم بطلب إلى القاضي أو هيئة المحكمة؛ لغرض طلب عدم الكشف عن هوية الضحية أو الشاهد الذين يواجهون خطراً ما من جهات معينة جراء المحاكمات السارية، أو خشيةً من وقوع هذا الخطر[2]، في حين أن الفقرة الثانية من القاعدة المذكورة تنص على جواز أن يتشاور القاضي أو الدائرة الابتدائية مع قسم الضحايا والشهود لدى تحديد تدابير الحماية[3].

وقد أكدت المادة A/75 كذلك على جواز اتخاذ القاضي أو الدائرة إجراءات الحماية من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب الضحية أو الشاهد المعني، أو قسم الضحايا والشهود، بشرط أن تكون التدابير متسقةً مع حقوق المتهم، وتتمثل صور الحماية الواردة في المادة 75 من خلال التدابير الخاصة بمنع إفشاء هوية أو مكان تواجد الضحية الشاهد أو الشهود للجمهور أو وسائل الإعلام، مع بقاء الجلسات علنية، ويستفيد من ذلك الإجراء الأشخاص ذوو الصلة بالضحية أو الشاهد، ومن التدابير كذلك عقد الجلسات السرية أي المغلقة، أو الإدلاء بالشهادة من خلال أجهزة تغيير الصور أو الصوت أو الدوائر التلفزيونية المغلقة[4]، مع جواز أن يتم الكشف عن الهوية في وقت لاحق من القضية وفقاً للمستجدات التي تطرأ على حالة الضحية وأمنها وسلامتها[5]، ويكفل قسم

---

[1] Amerasinghe, Chittharanjan Felix: **Evidence in International Litigation**. BRILL. 2005. p. 341- 342. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

[2] Rule 69/A of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] Rule 69/B of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[4] Rule 75/B of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[5] Rule 75/C of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

الضحايا والشهود إعلام هؤلاء الضحايا بموعد الجلسة التي سيشاركون فيها، فيما وتسمح المادة لأطراف الدعوى بتوجيه طلب للدائرة من أجل إلغاء إجراءات الحماية المقررة، أو تغييرها، أو زيادتها، ويكون تقديم هذا الطلب مشروطاً بأن تكون الأسباب مبنيةً على أساس مقنع، بحيث تدرج فيها طبيعة الظروف الملحة[1]، ويقدم أطراف الدعوى الطلب إلى الدائرة المعينة وفقاً للتسلسل المحدد في اللائحة، فيما وصرحت المادة المذكورة بصلاحية الدائرة القضائية وحيثما يكون هناك قصور في العدالة أن تأمر من تلقاء نفسها بإلغاء أو تغيير أو زيادة تدابير الحماية كحالة استثنائية تتمثل في غياب موافقة قسم الضحايا والشهود على تلك الطلبات[2].

وعلى المستوى القضائي فقد تمت مناقشة صور وحالات توفير الحماية التي يحق للضحايا المطالبة بها والحصول عليها في قضية المتهم Tadic[3]، حيث تم تفصيل عدة فئات ذات أحقية في الحصول على الحماية، وضمن معايير محددة تتيح عدم الكشف عن هويتهم، والتي بموجبها لن يتم تحديد هوية الضحايا والشهود للمتهمين، والسرية أمام الجمهور ووسائط الإعلام، والاسم المستعار خلال جلسات مغلقة وفقاً للمادة 79[4]، والحماية التي يوفرها إعادة التوطين لتجنب المواجهة مع المتهم، وبينت المحكمة أن الفرق بين عدم الكشف عن هوية الضحايا عن طلب السرية يكمن في أن عدم الكشف يهدف إلى حماية سلامة الشخص، في حين أن السرية تهدف إلى حماية الحق في الخصوصية، وحرمة الحياة الخاصة، والتي تكون عرضةً للانتهاك في القضايا التي تبحث بجرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي[5].

---

[1] Rule 75/G of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] Rule 75/J of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] Prosecutor v. Dusko Tadic, **Decision on the Prosecutor's Motion Requesting Protective Measures for Victims and Witnesses**. Case No.(IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 10 August 1995. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/tadic/tdec/en/50810pmn.htm. (accessed on 12 November 2017).

[4] وبالإضافة إلى سبب الحفاظ على سلامة الضحايا والشهود فقد أدرجت القاعدة 79 عدداً من الأسباب التي تدعو المحكمة إلى جعل جلساتها مغلقة، وهي دواعي الحفاظ على النظام العام والآداب، وحماية مصالح العدالة، وأشارت القاعدة إلى ضرورة أن تعلن الدائرة الابتدائية عن سبب قرار إغلاق الجلسات أمام العلن.

[5] Amerasinghe, Chittharanjan Felix. Op.Cit. p. 343.

وتحدد تدابير الحماية زمنياً في الفترة التي تسبق ظهور الضحية للشهادة وأثناء ظهور في المحاكمة أمام المحكمة[1]، وتهدف هذه التدابير إلى الحد من المخاطر المحدقة بسلامة الضحايا والشهود إلى أن يتمكنوا من العودة إلى بلادهم، ويذكر بأن الإدعاء العام للمحكمة لا يملك أي جهاز للشرطة خاص به، لذلك فإن حماية الشهود خارج مقر المحكمة غير ممكنة دون التعاون مع بلدان تتيح استقبال الشهود وتوفير الحماية لهم، ويأخذ قسم حماية الضحايا والشهود على عاتقه قضية التفاوض مع الدول الصديقة؛ سعياً لإبرام اتفاقات تهدف إلى توفير الأمن وإعادة التوطين لمن يتعرض للتهديد من المشاركين في المحكمة[2].

وعلى الصعيد العملي يتم نقل الشاهد وفق ترتيب أمني تحت إشراف وسلطة مسجل المحكمة، كونه لا يعتبر تدبيراً وقائياً يمكن منحه من قبل أي قاض أو دائرة ابتدائية، ويعمل موظفو قسم الضحايا والشهود على تجنيد الأعضاء المشاركين في حماية الشهود من كافة الوكالات المختصة بإنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، وضمن إطار النظام القضائي الوطني لكل دولة، كما ويشترك رئيس القسم والمسجل في بحث المقترحات لاتخاذ قرار نهائي بشأن الإجراء الذي يتعين اتخاذه في أي من الدول، وكذلك الترتيبات حول قيام الدول بتوفير عدد من المنافع للشخص المنقول لها وللمعالين، ومن تلك المنافع المعيشية الحق في الإقامة والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والإسكان ومسألة الجنسية، وعلى الرغم من اختلاف الاستحقاقات بتوفير المنافع للمحميين من بلد إلى آخر، إلا أنها تكاد تكون موازية لما أقرته اتفاقية الأمم المتحدة بشأن وضع اللاجئين لعام 1951، ويتمثل الهدف من وراء عملية التوطين تزويد الشخص المنقول بالقدر الكافي من الموارد لبدء حياة جديدة في البلاد المنتقل إليها، ويُشار إلى أن محكمة يوغسلافيا قد أبرمت وحتى عام 2009 عدداً من الاتفاقات لنقل الشهود تشمل 13 دولة، فيما وتواظب المحكمة على التفاوض مع العديد من الدول الأخرى جراء عدم كفاية الاتفاقات حتى وقت كتابة هذه السطور في ظل تزايد

---

[1] وقد نصت القاعدة C/69 أنه وحال الكشف عن هوية الضحية أو الشاهد في غضون الوقت الذي تحدده الدائرة الابتدائية، ومع مراعاة المادة 75، لا بد من إتاحة الوقت الكافي لجهة الدفاع من أجل إعداد الردود على أقوال هؤلاء الضحايا والشهود.

[2] بوسماحة، نصر الدين، **حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي**، مرجع سابق، ص39.

احتياجات الحماية المطلوبة، وتعتبر هذه الاتفاقات وثائق سرية تقدم إلى الأمين العام من الأمم المتحدة، لتكون أقرب إلى الالتزامات السياسية منها عن الالتزامات القانونية[1].

وبالإمكان القول أن الجهود الحثيثة التي بذلتها محكمة يوغسلافيا السابقة، والتي أخرجت مجموعة متسقة من السوابق القضائية بشأن حماية الضحايا الشهود، قد ألقت بظلالها على إنشاء المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، والتي قامت باستقاء رؤيتها في هذا الصدد على ذات الإجراءات السابقة المعمول بها في المحكمة المؤقتة، وبنت لها من ذات التدابير أحكاماً تتعلق بالمواضيع المؤسسية والإجرائية الخاصة بالحماية[2]، فمن الناحية المؤسسية، تنص قواعد المحكمة الجنائية الدولية أيضا على إنشاء وحدة للمجني عليهم الشهود، ومن الناحية الإجرائية، فإن المحكمة الجنائية الدولية مكلفة أيضاً باتخاذ التدابير المناسبة للحماية والسلامة، والرفاه البدني والنفسي، ومراعاة مشاعر ضحايا الجرائم المرتكبة[3].

الفرع الثاني: الحق في التمثيل القانوني

للتعرف على طبيعة الحق في الحصول على تمثيل قانوني ملائم للضحايا سيتم تناول هذا الحق من خلال جوانب عدة على نحو ما يلي:

---

[1] Committee on Legal Affairs and Human Rights of the Council of Europe. **The protection of witnesses as a cornerstone for justice and reconciliation in the Balkans'** .3 September 2009 Doc AS/Jur(2009)38. para 24 available at: http://assembly.coe.int/CommitteeDocs/2009/20090903_ajdoc38.pdf (last access on 9 November 2017).

[2] انظر: المادة 43 من نظام روما الأساسي، والقاعدتان87 و88 من اللائحة الإجرائية للمحكمة الجنائية الدولية.

[3] International Bar Association's Human Rights Institute (IBAHRI). **International Criminal Law Manual**. London. 2010. p.439+ p.440. available at: https://www.ibanet.org/Article/NewDetail.aspx?ArticleUid=aad84f6f-8058-4a1f-91ce-be0eba974d3e (last access on 5 October 2017).

أولاً: تعيين الممثل القانوني

يعد الحق في المساعدة القانونية حقاً معترفاً به في القانون الدولي، وقد اعتمدت الأمم المتحدة مبادئ توجيهية عدة بشأن الحصول على المساعدة القانونية في نظام العدالة الجنائية، كما وأوردت تعريفاً واسعاً للمساعدة القانونية يشمل تأمين المشورة القانونية، والتمثيل للأشخاص المحتجزين أو المعتقلين أو المسجونين المشتبه فيهم، أو المتهمين بارتكاب جريمة ما، وكفلت المبادئ التي تُعنى بما أطلقت عليه مسمى الضحايا والشهود توكيل ممثلين قانونيين في عملية العدالة الجنائية، وقد ورد ذلك الحق في المبدأ 24 حيث أشار إلى أنه ينبغي للدول أن تقدم المساعدة القانونية إلى ضحايا الجرائم دون المساس بحقوق المتهمين أو التعارض معها، وطالما كان ذلك بالإمكان وحسب الاقتضاء، فيما وأكد المبدأ 25 على دور الدول في تقديم المساعدة القانونية إلى الشهود على الجرائم المرتكبة، دون أن يؤدي ذلك إلى المساس بحقوق المتهمين أو الإنقاص منها[1].

وعلى المستوى القضائي الدولي فقد مُنح الضحايا والشهود الحق في التمثيل القانوني من قبل المحاكم الدولية الجنائية الخاصة[2]، كما هو الحال في محكمة يوغوسلافيا السابقة حيث يلجأ مسجل المحكمة إلى تعيين محام يمثل الضحايا والشهود الذين يخضعون لإجراءات مقيدة لظهورهم تحت بند الحماية مثلاً؛ لغايات متابعة الإجراءات القضائية الجارية، ويتولى قسم خدمات الدعم الخاص تحديداً هذه المهمة تحت إشراف قلم المحكمة، والذي يعد مكلفاً بتقديم الدعم الإداري والقانوني للقسم، وقد أنشئ القسم المذكور عام 2014 في محاولة لتوحيد مهام الدعم القضائي التابع لقلم المحكمة ويتألف هذا القسم من أربع وحدات، وهي: وحدة دعم الشهود، ووحدة حماية الشهود، وغرفة عمليات جلسات المحكمة، ومكتب المساعدة القانونية وحقوق الدفاع، ويشار إلى أن وحدة دعم الشهود ووحدة الحماية الخاصة بهم هما موحدتان ضمن قسم الضحايا والشهود، على النحو المنصوص عليه في المادة 34 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة، وبالعودة إلى موضوع التمثيل القانوني يبدو بأن المحكمة قد جعلت من هذه المهمة أمراً مسنداً إلى قسم الضحايا

---

[1] الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية**. A/RES/67/187 (28 آذار 2013). متوفر لدى org/A/RES/67/187

[2] مونية، بن بو عبدالله: **المركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية**. عمان: اليازوري. 2014. ص162.

والشهود، حيث تعتبر من واجبات هذا القسم أن يقوم بتقديم المشورة بأنواعها إلى الضحايا، ومرافقتهم حتى يحين موعد مثولهم أمام المحكمة للمشاركة بأصواتهم.

وفي موضوع توحد صفة التمثيل والشهادة الذي تنظمه المادة 26 من مدونة قواعد السلوك للمحامين أمام المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، جاء النص على عدم جواز توجيه دعوة لسماع محام إلا في ثلاث حالات استثنائية وملحة وهي: تعلق الشهادة بمسألة غير متنازع عليها لا علاقة لها بوقائع الجرم الحاسمة، أو أن تكون حول طبيعة الخدمات القانونية المقدمة، أو تكون على مرتبة عالية من الأهمية التي لولاها ستصاب مصلحة المتهم بضرر جسيم[1]، وعليه خلصت دائرة الاستئناف إلى عدم إمكانية سماع Salahovic، وهو الممثل القانوني للمتهم Jadranko Prlic كشاهد لعدم توفر أي من تلك الحالات التي تجيز الجمع بين صفة التمثيل القانوني وفرصة تقديم الشهادة للمحكمة[2]، فيما وقد عرفت المادة 1 من المدونة المذكورة المحامي على أنه أي شخص تم اختياره من قبل العميل وقدام بتقديم مستند التوكيل لدى مسجل المحكمة، وقد يكون الشخص الذي يعينه المسجل لتمثيل عميل ما، أو من تعتبر من مهامه التواصل مع العملاء، وقد جاء تعريف لفظة العميل المذكورة في المدونة لتدل على المتهم أو المشتبه به أو المحتجز أو الشاهد أو أي شخص آخر يمثله محام منتدب أو تم تعيين محام له من قبل قلم المحكمة.

وفي وقت لاحق أقر واضعو نظام روما الأساسي بأهمية إشراك ضحايا الجرائم الدولية بصورة مستقلة عن طرف الادعاء في المحكمة، وفي الفقرة 3 من المادة 68 من النظام منح الضحايا الحق في المشاركة من خلال ممثليهم القانونيين ووفق الكيفية التي تمليها قواعد الإثبات والإجراء للمحكمة.

---

[1] Article 26 of Code of Professional Conduct for Counsel Appearing Before the International Tribunal. (IT/125 REV. 3). last amendment on 22 July 2009.

[2] Prosecutor v. Jadranko Prlic, **Decision on appeals against decision admitting transcript of Jadranko Prlic's questioning into evidence**. Case No.(IT-04-74-AR73.6). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 23 November 2007. ICTY website available at http://cld.unmict.org/assets/filings/Decision-on-Appeals-against-Decision-admitting-transcript-of-Jadranko-Prlics-questioning-into-evidence.pdf (last access on 22 November 2017).

وبالانتقال إلى وظائف الممثلين القانونيين يلاحظ بأن ممثل الضحايا يؤدي وظيفةً هامةً تنصب على محورين أساسيين، هما شرح إجراءات المحكمة للضحايا، وكذلك إسداء المشورة للضحايا حول حقوقهم خلال الإجراءات السارية، وعلى الرغم من تشابه عمل ممثلي الدفاع عن دور محامي الدفاع، فإن الممثلين القانونيين للضحايا يتميزون في عدد لا بأس به من الخصائص، أهمها أن مصالح موكليهم تختلف عن مصالح المتهمين، فالضحايا يسعون إلى عرض أكبر قدر من الآلام أمام هيئة المحكمة، في الوقت الذي يهدف فيه المتهمين موكلي محامي الدفاع إلى إبعاد شبح الإدانة عنهم، كما أن ممثلي الضحايا موكلون باسم أعداد أكثر بكثير من نظرائهم محامي الدفاع عن المتهمين، وفي أغلب الأحيان فإن الضحايا يقطنون في بلدان بعيدة عن مكان سريان المحاكمة، وبالتالي فإن الممثل القانوني للضحايا يُعين بناءً على الثقة التي يوليها الضحايا لقلم المحكمة والمسجل على وجه الخصوص؛ وذلك نظراً لصعوبة عملية الاختيار والاجتماع بالممثلين القانونيين مع كل عميل على حدة[1].

وبتفحص القاعدة الفرعية 1 من القاعدة 90 في لائحة الإجراءات للمحكمة الدولية الدائمة، والتي تشير إلى تخيير الضحية في اختيار ممثل قانوني، تلاحظ الباحثة أن هذه الحرية مقيدة بالفقرة الثانية التي أشارت إلى أنه وفي حال وجود عدد ما من الضحايا، يجوز لعدة أطراف منها هيئة القضاة، أو مجموع الضحايا أنفسهم، طلب مساعدة قلم المحكمة لتعيين ممثل أو ممثلين قانونيين عنهم؛ وذلك لأغراض ضمان فعالية الإجراءات، ويكون ذلك عن طريق إحالة الضحايا إلى قائمة المحامين المستعدين لتلك المهمة والمتوفرة لدى قلم المحكمة، أو اقتراح واحد أو أكثر من الممثلين القانونيين من أجل التمثيل المشترك، وفي حال لم يتمكن الضحايا من اختيار ممثليهم في غضون المهلة المقررة يجوز لدائرة المحكمة أن تطلب من المسجل اختيار واحد أو أكثر من الممثلين القانونيين، ولا يوجد أي حكم في لوائح عمل المحكمة يحظر على الضحية اختيار ممثل قانوني آخر له كضحية في قضية أخرى.

---

[1] Redress. **Ensuring The Effective Participation Of Victims Before The International Criminal Court**. London. 2005. p. 2. http://www.redress.org/downloads/publications/REDRESS%20-%20Legal%20Representation%20for%20Victims%2023%20May%202005.pdf (last access on 25 August 2017).

وفيما يتعلق بمعايير المساعدة القانونية التي تدفعها المحكمة في إطار تمويل التمثيل القانوني، تنص القاعدة 5/90 على جواز أن يتلقى الممثل القانوني الذي تختاره المحكمة أتعابه المالية من قلم المحكمة، وذلك في حال افتقار الضحية أو مجموعة الضحايا إلى الموارد اللازمة لدفع مستحقات التمثيل القانوني المشترك، إلا أن هذه القاعدة تواجه صعوبات إجرائية تنبع من وجود جهالة حول تحديد تلك المعايير وتقديم المساهمة المالية، الأمر الذي يستدعي من المحكمة تنظيم مدونة خاصة بهذا الغرض.

وفي حال اعتراض بعض الضحايا المشاركين في القضية على أن يمثلهم محام مشترك يعينه المسجل، أو في حال وجود تضارب داخل جموع الضحايا الممثلين، يأخذ المكتب العمومي لمحامي الضحايا (the Office of Public Counsel for the Victims- OPCV) على عاتقه تأمين ممثل قانوني عن هؤلاء المشاركين[1]، وبموجب البند 81 من نظام المحكمة، فقد تم إنشاء مكتب عمومي لمحامي الضحايا من قبل مسجل المحكمة، وأسند لهذا المكتب مهمة الإشراف على تقديم المساعدة والدعم الضروريين لممثلي الضحايا القانونيين والضحايا أنفسهم، كتقديم المشورة القانونية، والتثقيف القانوني[2]، وبالتعاون مع المحكمة يقوم المكتب العمومي بتوفير خدمات التمثيل القانوني طيلة الإجراءات المقامة أمام المحكمة الدولية الجنائية، فضلاً عن تقديم المساعدة والدعم للمحامين الذين يعينهم الضحايا خارج إطار مسجل المحكمة[3]، والمكتب يتمتع باستقلالية تامة من الناحية الموضوعية ولا يتبع قلم المحكمة إلا في النواحي الإدارية الخاصة بالهيكل التنظيمي للمحكمة كما هو مذكور في المادة 2/81، ويسمح هذا الاستقلال للمكتب بالعمل دون التعرض للضغوط مهما كان مصدرها، وللمكتب دور هام في تعزيز حقوق الضحايا في الإجراءات، والمشاركة في

---

[1] 80/2 of Regulations of the Court. Adopted by the judges of the Court on 26 May 2004 Fifth Plenary Session The Hague, 17- 28 May 2004 Official documents of the International Criminal Court ICC-BD/01-01-04, the Public Information and Documentation Section Of the ICC .The Hague. 2004. available at: https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/B920AD62-DF49-4010-8907-E0D8CC61EBA4/277527/Regulations_of_the_Court_170604EN.pdf

[2] مونية، بن بو عبدالله، **المركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية**، مرجع سابق، ص 162+ ص163.

[3] Article 81/4 of Regulations of the court (ICC).

الاجتماعات المتخصصة مع الهيئات الفرعية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمنظمات غير الحكومية[1].

ووفقاً للقاعدة 6/90 من اللائحة الإجرائية، على الممثل القانوني للضحايا أن يتمتع بالمؤهلات المطلوبة ذاتها من محامي الدفاع، والمنصوص عليها في القاعدة 1/22، ومنها إثبات الكفاءة العلمية في القانون الدولي أو الجنائي، وتحصيل خبرة عشر سنوات في مجال ذي صلة بالإجراءات الجنائية، سواء كقاض، أو مدع عام، أو مدافع، أو أي مجال آخر[2]، إضافةً إلى معرفة ممتازة في واحدة على الأقل من لغات المحكمة[3].

ثانياً: عوائق التمثيل القانوني للضحايا

بالإطلاع على مدونة قواعد السلوك المهني للمحامي أمام المحكمة الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة، يتبين أن لقلم المحكمة وتحديداً المسجل نفوذاً ملحوظاً على تعيين الممثل القانوني، بل وسحبه ضمن أسباب وطرق العزل الواردة في المادة 9، كما وقد ركزت مواد المدونة على تنظيم مهام محامي الدفوع على وجه الخصوص، وعلى الرغم من إيراد المادة 12 التي تلزم المحامي على إبقاء العميل على علم بوضعه القانوني أمام المحكمة بما في ذلك الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، يخلو الواقع العملي من إتاحة حق الوصول إلى ملف القضية أمام الضحايا على غرار ممثل الدفاع، وفي الإجتهاد القضائي لما يُطلق عليه دائرة الأمم المتحدة الخاصة بمتابعة عمل المحاكم الدولية الجنائية، أي محكمتي يوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا[4]، تم

---

[1] The Office of Public Counsel for Victims (OPCV). Representing Victims before the International Criminal Court/ A Manual for legal representatives. The Hague. 2014. p. 188

[2] Article 67 of Regulations of the court (ICC). available at: https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/tmp/Representing%20Victims%20before%20ICC.PDF (last access on 15 October 2017).

[3] Funk, T. Markus: **Victims' Rights and Advocacy at the International Criminal Court**. Oxford University Press. USA. 2010. p.93+ p.94. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

[4] وهو جهاز قضائي يُعرف باسم Mechanism for International Criminal Tribunals (MICT)، وتم إنشاؤه بموجب القرار رقم 1966 الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والمعتمد في تاريخ 22 كانون الأول 2010، وتُعد هذه الجهة مكلفةً بمواصلة المهام الأساسية للمحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الدولية الخاصة برواندا إلى ما بعد انتهاء ولايتهما؛ حرصاً من الأمم المتحدة على الحفاظ على إرث هاتين المحكمتين وإتمام وظائفهما على أكمل وجه.

تسليط الضوء على ذكر هذه الميزة لمحامي المتهم، وأفاد القاضي Lee G. Muthoga أن للمحامي المعترف به، أو المسند إليه، أو المعين من قبل المسجل للمتهم أو المدان، أن يحصل على حق الوصول إلى السجل الكامل والمقيدة فيه كافة الإجراءات، ولا بد لذلك أن يحدث تلقائياً فور الطلب ودون أدنى تأخير[1]؛ لتسهيل الاضطلاع بواجباتهم كاملة، وعليه فإن الضحايا وإن ارتأى مسجل المحكمة تعيين محام يمثلهم في مسألة ما، فإن هذا التعيين الخجول سيبقى تحت إمرة المسجل وقسم الضحايا والشهود، ولن تكون هناك حلقة وصل مجدية بين الضحية والمحامي المعين؛ كون المسجل هو من يتولى هذه المهمة وفقاً لإملاءات جهة الإدعاء العام، والتي ترى نفسها حامية حقوق هؤلاء الضحايا والشهود، فضلاً عن أن أياً من أنظمة ولوائح محكمة يوغوسلافيا السابقة لم تُصرح بأحقية وصول الضحية إلى الملفات، وإن عين قلم المحكمة باسمها ممثلاً قانونياً.

وعلى صعيد المحكمة الدولية الجنائية الدائمة وفي ظل استبعاد التمثيل الذاتي للضحايا[2]، فإن حق التمثيل القانوني والمتاح في المادة 3/68 من نظام روما الأساسي يعاني من الطابع البيروقراطي الذي أضفته قواعد الإجراءات على مشاركة الضحية، حيث أن انتظار المبادرات لكي تصل من الضحايا من أجل توكيل الممثلين القانونيين، يبقى من الصعوبة بمكان تأمل حدوثه بالنسبة لكل ضحية وضحية على الأرض، كما أن عدم طرح حلول بديلة للجمود الذي يعتري المادة سيؤدي إلى توليد شكل جديد من تهميش الضحايا، وتجاهلهم في إطار النظام الدولي الجنائي[3]، وعملياً يواجه الضحايا في مجال استيفاء حقهم في مسألة التمثيل القانوني العادل معضلةً تمثل في قصور الممثلين في تزويد الضحية بالمعلومات الكافية حول عمل المحكمة والحقائق المؤسسية

---

[1] Eliezer Niyitegeka v. Prosecutor, **Decision on Niyitegeka's Urgent Request for Orders Relating to Prosecution Witnesses**. Case No. (MICT-12-16). Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 29 January 2016. Mechanism for International Criminal Tribunals (MICT) website available at http://cld.unmict.org/assets/filings/462-MICT-12-16-0126-1-NIYITEGEKA-DECISION-ON-NIYITEGEKA-S-URGENT-REQUEST-FOR-ORDERS-RELATING-TO-PROSECUTION-WITNESSES.pdf (accessed on 22 November 2017).

[2] ويعود ذلك لافتقار الأفراد العاديين إلى المعرفة القانونية في مجال القانون الدولي الجنائي، والإلمام المطلوب في مجال الإجراءات الدولية الجنائية أمام المحكمة.

[3] Dolbec, Hébert and Laurence, Marie**: *Towards Bureaucratization: An Analysis of Common Legal Representation Practices Before the International Criminal Court*, Revue Quebecoise de Droit International.** Special Issue. 2015/ p35-61. p. 51.

فيها، أو التطورات القضائية حول الملفات المنظورة، ولتلافي ذلك يسعى القسم إلى تحقيق التواصل الجاد مع الضحايا في الميدان من خلال التعاون مع منظمات المجتمع المدني المحلية[1].

وفي الوقت الذي يعتبر فيه التشاور مع الضحايا خاصية هامةً تميز عمل محامي الضحايا عن عمل المحامين الآخرين في قاعة المحكمة الدولية الدائمة، فقد أفاد أحد الممثلين القانونيين أنه من الصعب أحيانا إقناع مسجل المحكمة بضرورة إجراء بعض البعثات وتطوير مكانة المساعدين الميدانيين في مناطق الضحايا، مما يعطي انطباعاً بعدم وجود بوادر جدية للتعاون في هذا الصدد[2].

ومن التحديات العملية كذلك الافتقار إلى الشفافية في المعايير المطبقة لدى اختيار المحامين، ولتجاوز هذه العقبة قام المحكمة الدائمة بوضع مجموعة من المبادئ التي تستند إلى الاجتهادات القضائية للمحكمة، وتجارب قلم المحكمة في تنظيم شؤون اختيار الممثل القانوني المشترك، ويذكر من تلك المبادئ التأكد من وثوق الضحايا المؤهلين للمشاركة بالممثل القانوني المُعين، وأن يتمتع المحامي بتجربة سابقة مميزة في مجال العمل مع الضحايا أو غيرهم من الفئات المهمشة في مجتمع الضحايا، مع الأخذ بعين الإعتبار حفاظ المحامي على حلقة الوصل التي تربطه بمكان الضحايا وتمكنهم من إبداء ملاحظاتهم على مسامعه، كما ويرى قلم المحكمة ضرورة ملحة في أن يكون الممثل القانوني ذا خبرة في الإجراءات التي تنطوي على مجموعات كبيرة من الضحايا[3]، وعلى الرغم من إيراد تلك الملاحظات فإن المتأمل لها يرى أن مصلحة تحسين المستوى المهني تطغى على سماتها، وهي أكثر ما تسعى إلى تحسين أداء المحامي أمام الهيئة القضائية أكثر منها

---

[1] Tenove, Chris: International Justice for Victims? Assissing the International Criminal Court From the Perspective of Victims in Kenya and Uganda. Research Paper. 2013.p. 29 + p. 30. https://www.researchgate.net/publication/320386086_International_Justice_for_Victims_Assessing_the_International_Criminal_Court_from_Victims'_Perspectives_in_Kenya_and_Uganda. (last access on 16 November 2017).

[2] The International Federation for Human Rights (FIDH). **Enhancing Victims' Rights Before the ICC/ A View from Situation Countries on Victims´ Rights at the International Criminal Court**. Paris. 2013. p. 23. available at: https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh_victimsrights_621a_nov2013_ld.pdf. (last access on 18 November 2017).

[3] Redress**. Representing Victims before the ICC: Recommendations on the Legal Representation System**. 2015. p.14. available at: https://redress.org/downloads/publications/1504reprentingvictims.pdf (last access on 18 November 2017).

إلى الحرص على تطوير سبل العمل بآراء الضحايا، والتي يمثلها الوكيل القانوني في أدوار المحاكمة.

وفيما يتعلق بنهاية سريان التمثيل تنظم المادة 17 من مدونة السلوك المهني للمحامي صور انتهاء أو إنهاء اتفاق التمثيل القانوني، حيث يقدم المحامي المشورة القانونية ويستمر في تمثيل موكله حتى يصدر الحكم في القضية المعروضة على المحكمة بما في ذلك أمام كافة درجات التقاضي، أو انسحاب المحامي من الاتفاقية وفقاً للمادة 16 أو 18 من هذه المدونة، أو عزل المحكمة لمحام عينته مسبقاً سواء أكانت الدائرة التمهيدية، أو الدائرة الابتدائية أو دائرة الاستئناف[1].

وفي ختام هذا المطلب يمكن القول أن ضحايا الجرائم الدولية في إقليم يوغسلافيا السابقة، قد حازوا على حق الحماية بصورة تدعم مشاركة فاعلة في إجراءات المحكمة الدولية، هذا الحق الذي كفله النظام الأساسي للمحكمة الدولية، وأخذت اللائحة الإجرائية على عاتقها تفصيل تلك الحماية، وما تبع ذلك من جهود القضاة والتي تركزت على دراسة فئات المستحقين وربطهم بصور الحماية المتوفرة، كما وتشير الباحثة إلى أن المطلب قد تعرض للوظيفة الحيوية التي تضطلع بها وحدة حماية الضحايا والشهود، والتي تعد متخصصةً في مقابلة الضحايا وتهيئة إجراءات الحماية لهم قبل ولدى وبعد قدومهم للشهادة، كما أنه وفي إطار الفرع الثاني من المطلب السابق يأتي حق تعيين الممثل القانوني للضحايا، ولكن كحق لم تتح لضحايا إقليم يوغسلافيا السابقة إمكانية الوصول إليه نظراً لحصره في حدود ضيقة ضمن ما يراه قسم الضحايا والشهود التابع للمحكمة، والذي يقدم الاستشارات اللازمة حول وضع الشهود وتحديداً الضحايا منهم، وفي ذات الإطار فقد ظهرت عوائق تعترض عمل الممثل القانوني للضحايا، وخاصةً في مجال الوصول إلى الملفات على عكس وكيلي المتهمين، والذين يتاح لهم الوصول أنى وكيفما شاؤوا ذلك، في ظل غياب تنظيم هذه الجزئية في نظام المحكمة الأساسي، وعلى إتاحة ذلك الحق لدى التجربة اللاحقة المتمثلة في نظام روما الأساسي، فإن التقنين لا زال يعاني من تجاهل تخصيص ثقل ما لآراء الضحايا أمام رأي القاضي والادعاء، وينصب بدلاً من ذلك على شروط الممثل القانوني المهنية، وفي المطلب القادم

[1] ICC-ASP/4/Res.1, Code of Professional Conduct for counsel, Adopted at the 3rd plenary meeting on 2 December 2005, https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/BD397ECF-8CA8-44EF-92C6-AB4BEBD55BE2/140121/ICCASP432Res1_English.pdf.

سيتم دراسة مدى قدرة الضحايا على تحصيل الحقوق الخاصة بالمتابعة؛ لكي يتمكنوا من اجتياز حصرهم في إطار الشهادة في منظومة القضاء الدولي.

المطلب الثاني: الحقوق الخاصة بتمكين الضحايا من متابعة مصالحهم القضائية

يعتبر التوصل إلى تحقيق العدالة الإجرائية والموضوعية هدفاً سامياً للمحاكمات الدولية الجنائية، ولتحقيق سبل انتصاف أكثر فعالية للضحايا كان لا بد لهذين الشقين أن يتحدا ويكمل كل منهما الآخر، وتعد حقوق الضحايا في الاشتراك جزءاً لا يتجزأ من العدالة الدولية الجنائية، وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية فقد طرأت العديد من التغييرات الإيجابية في مجال الاعتراف بحقوق الضحايا أثناء سير الدعوى، وسيتطرق الفرع الأول إلى تطور حقوق ضحايا الجريمة الدولية في الجانب الإجرائي في الدعوى السارية، في حين سيتناول الفرع الثاني مسألة الحق في الجبر وسبل الاقتضاء المتاحة.

الفرع الأول: حق الضحايا في الاشتراك في إجراءات أجهزة العدالة الدولية الجنائية

لقد ورد في المادة 4 من إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، ما يؤكد على ضرورة معاملة الضحايا باحترام وبمعاملة تحفظ كرامتهم، واستقبال استفساراتهم حول الدعوى القضائية، وتسهيل الاستجابة لهم من خلال تطوير الإجراءات القضائية والإدارية لتتواءم واحتياجاتهم، وإشراكهم ضمن عملية اقتضاء الجزاء، وتتمثل صور المساهمة من خلال تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات المتخذة وتوقيتها وسيرها، وإفادتهم بالقرارات الرئيسية الصادرة في ملف القضية، وتبليغهم حول الطريقة التي سيتم من خلالها البت في قضاياهم، إضافةً إلى ضرورة أن يكون النفاذ إلى جهات التقاضي متاحاً لكي يبدي الضحية وجهة نظره، في شأن الوقائع المتصلة بالتحقيق أو المحاكمة إذا كان من شأنها التأثير في مصالحه المشروعة[1].

[1] الردايدة، عبد الكريم: **دور أجهزة العدالة الجنائية في حماية حقوق ضحايا الجريمة : دراسة مقارنة ما بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية**. عمان. الأردن: دار اليراع للنشر والتوزيع. 2010. ص228.

وأكدت الفقرة ب من المادة 6 من الإعلان المذكور على أهمية إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر الضحايا، وأخذها في الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات القضائية، وأشارت إلى ضرورة تجنب التأخير سواءٌ في جلسات المحاكمة، أو تنفيذ الأحكام التي تقضي بمنح تعويضات لهم[1].

ويطالب الضحايا بالاعتراف لهم بهذا الحق في المحاكم الدولية نظراً لحاجتهم الماسة إلى المعرفة وإطلاعهم على تطورات القضايا، وبالتالي تمكينهم من استقبال صورة واضحة عن فعالية الدعوى والجلسات، وطابع الجدية التي تتسم بها في سبيل اقتضاء حقوقهم، ويمنح هذا الحق الضحايا فرصة سرد قصصهم وتثقيف المجتمع الدولي وشعوب المنطقة حول الجرائم التي ارتكبت في أقاليم الحروب والنزاع الدولي[2].

ويُقصد بالإجراءات الدولية الجنائية مجموعة الإجراءات التي تبدأ بتحريك الدعوى الدولية لقيام المسؤولية الجنائية على أحد الأشخاص المتورطين في ارتكاب إحدى الجرائم الدولية؛ بقصد الوصول إلى إثبات الجريمة ومعاقبة الجاني، ولا تختلف مراحل العمل الدولي الجنائي في صميم عمله القضائي عن مراحل الخصومة الجنائية الوطنية وما يسبقها من أعمال تحر واستدلال، ولكن مع مراعاة الفوارق الموضوعية والإجرائية السارية وفق أنظمة المحاكم الدولية، وتضم تلك المراحل في أرجائها تحريك الدعوى، والأصول الواجب اتباعها من طرف الإدعاء العام، وإجراءات المحاكمة من سماع للشهود، ومناقشة أدلة الاتهام وأدلة الدفاع، وضمان حق المتهم في الدفاع عن نفسه، والطعن بالأحكام الصادرة، وتنفيذ العقوبات[3].

---

[1] انظر: الفقرات أ– هـ من المادة 6 من إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة.

[2] Impunity Watch. **Victim Participation and Transitional Justice in Cambodia: the case of the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia (ECCC)**. The Netherlands. 2016. p.28. https://www.impunitywatch.org/docs/IW_Report_Victim_Participation_in_Cambodia_(April_2016).pdf. (last access on 1 December 2017).

[3] صبحي نجم، محمد: **الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية**، ط3. عمان. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2016. ص18+ ص47.

وبإلقاء نظرةٍ فاحصةٍ على واقع منح الضحايا الحق في إشراكهم ضمن حلقات المنظومة الدولية الجنائية، تتمثل بدايات ذلك الجدل إبان محكمة نورمبرغ العسكرية، حيث تم تقديم طلب إشراك الضحايا الناجين من المحرقة النازية من قبل ممثل لمنظمة يهودية، وتعرف هذه المنظمة باسم المؤتمر اليهودي العالمي، حيث تقدمت بذلك الالتماس إلى النيابة العامة للمحكمة إلا أن رئيس النيابة العامة الأمريكي آنذاك Robert H. Jackson (روبرت جاكسون) قد رفض هذا الاقتراح جزئياً، معللاً ذلك بأن النيابة العامة لم تكن تعتزم تحويل محاكمة نورمبرغ إلى محاكمة محرقة، أو تمييز فئة معينة من مجموعات الضحايا في إطار المحاكمة، مما جعلها تسير في نهج تنأى به عن استقبال طلبات تفعيل المشاركة؛ وذلك مخافة أن تتحول المحاكمة إلى محاكمة انتقامية لصالح طائفة معينة على حد تعبير جهة الادعاء، ووفقاً (لجاكسون) فإن فتح الباب أمام مجموعات أكثر زخماً من الضحايا سيجعل من الصعب على الهيئات القضائية التركيز في مهامهم القضائية بما فيها دراسة القضايا، أو التركيز على تكييف الجرائم المرتكبة[1].

وبالنظر إلى أغراض المحكمة العسكرية في نورمبرغ، ومنها إحقاق العدالة واقتضاء حق الناجين وضحايا السياسات النازية، يلاحظ بأن ذلك الغرض لم يتحقق على أكمل وجه حيث استبعدت مجموعات الضحايا الناجين من قاعة المحاكمات؛ بسبب أداء المدعين العامين الأمريكيين والبريطانيين الذي يعكس النظام الإجرائي الاتهامي، وعلى الرغم من التواصل الذي قام به المدعون العامون الفرنسيون والسوفييت مع عدد من الناجين لتقديم ما بجعبتهم من أدلة خلال المحاكمة[2]، فإن نظام الإدعاء الأمريكي وإجراءاته والذي يمثله رئيس نيابة المحكمة قد فرض نفسه

[1] Cuppini, Alessandra: Crime Victims and the "Yo-Yo Effect" An Historical Investigation of Victim's Participation in Criminal Proceedings. Historia et ius. 8. 2015. p. 30+ p. 31. http://www.historiaetius.eu/uploads/5/9/4/8/5948821/cuppini_8.pdf. (last access on 28 November 2017).

[2] ويعود أصل هذه الممارسة إلى الثقافة القانونية الغالبة في دول فرنسا والاتحاد السوفييتي سابقاً في تلك الفترة، والتي تتسم بغلبة النظام الجنائي الإجرائي التحقيقي (الاستقصائي) في القوانين الجزائية المعمول بها (قانون الإجراءات الجزائية لعام 1808 في فرنسا، وقانون الإجراءات الجزائية الساري في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1923 حتى الأعوام 1958–1960)، وحيث يسعى النظام المذكور من خلال إجراءاته إلى كشف الحقيقة بطريقة استقصائية، وإشراك أكبر قدر ممكن من شركاء العدالة من شهود وخبراء في سبيل ذلك، على عكس النظام الإجرائي الاتهامي، والذي يعتمد في طريقته للتوصل إلى الحقيقة من خلال التركيز على المواجهة والمحاججة بين الخصوم (الادعاء والدفاع)، وعلى الرغم من رفض مقترح الوفد الفرنسي والسوفييتي في تطبيق بديل يحمل خصائص النظام الاستقصائي، إلا أن بعضاً من سمات ذلك النظام قد ميزت النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ ومنها وجود قواعد إثبات مرنة، والتأكيد على حق المتهم في إبداء بيانه في ختام المحاكمة، كاسيزي، انطونيو: **القانون الجنائي الدولي**، مرجع سابق، ص606+ ص607.

على مجريات القضايا، ما من شأنه أن أدى إلى تحجيم دور الضحايا الشهود القلائل الذين أتيحت لهم فرصة الشهادة، فيما ويعزى سبب ضآلة ظهور الضحايا في محكمة نورمبرغ إلى غياب عبارة "ضحية" أو "ناجٍ" عن نصوص النظام الأساسي لمحكمة نورمبرغ العسكرية، حيث لم تشر لوائح المحكمة إلى أي من كلتا العبارتين[1].

وترى الباحثة أن تجاهل الجهات التي أقرت لوائح المحكمة العسكرية الاعتراف بأي حق أصيل للضحايا في الاشتراك، سواء خلال التحقيق الإبتدائي أو الشهادة أو أي حق إجرائي آخر، يشكل انعكاساً لعدم رغبة الدول المنظمة استقبال مطالبات مستقبلية من الضحايا لتزويدهم الحماية والدعم قبل وأثناء وبعد الشهادة، وقد يكون إعراض الدول عن فتح الباب للضحايا سببه الخشية من ظهور مطالبات قضائية لتحصيل الجبر ترى فيها الدول المنتصرة عبئاً لا حمل للمحكمة العسكرية به.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وبعض الاجتهادات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، تلزم الدول الأطراف فيها بالوفاء بالتزاماتها حول مساندة الضحية ودعمها قضائياً، فيما وتعتبر الاتفاقية أي حرمان للضحية من الوصول للمعلومات الواردة في التحقيق أو الإجراءات اللاحقة، كما هو الحال في قضية Case Of Oğur v. Turkey (Application no. 21594/93)، والمعروفة بقضية أوغور ضد تركيا، حيث لم يكن في الإمكان لأقرباء الضحية أن يحصلوا على أوراق الملف، واعتبرت المحكمة ذلك مساساً خطيراً بحق الضحايا في الوصول إلى العدالة، مما أدى إلى عرقلتهم عن استنفاد درجات التقاضي الممكنة، ويمنع عنها أي طعن قانوني في القرارات الصادرة بحق المتهم[2].

---

[1] R. Reginbogin, Herbert and J. M. Safferling, Christoph: **The Nuremberg Trials International Criminal Law Since 1945- 60th Anniversary International Conference.** Gernany: K. G. Saur Verlag GmbH, München. 2006. p. 86. Available at: https://oapen.org/download?type=document&docid=626381 (last access on 28 November 2017).

[2] ECtHR, Öğur v. Turkey, Judgment of 20 May 1999, Application No. (21594/93), para. 92. https://hudoc.echr.coe.int/eng#{"tabview":["document"],"itemid":["001-58251"]} cited in Ochoa Sanchez, Juan Carlos, **The Rights of Victims in Criminal Justice Proceedings for Serious Human Rights Violations**. Leiden/Boston: Brill Nijhoff. 2013. p. 6.

وفي إطار اجتهادات المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة لم تمنح المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أي حقوق إجرائية صريحة للضحايا، كالنص على مركز مستقل أو أي حق أصيل من حقوق التدخل أثناء المحاكمة، انطلاقاً من نفي صفة اعتبارهم طرفاً في الدعوى، وفي خضم المحاكمة يمكن تلخيص الإمكانية الفعلية للضحية في الاشتراك من خلال تلبيته الحضور حال طلب منها التحدث كشاهد في مرحلة المحاكمة بناءً على استدعاء أي من طرفي الدعوى له؛ وذلك لمناقشته فيما ورد في لوائح الاتهام من بنود جرمية منسوبة للمتهمين، أو لإثبات أو نفي ما عرض من أدلة في أيدي المدعي العام والدفاع[1].

وتفسر نقاط ثلاث أسباب عدم تمتع الضحايا بحق مباشر في الاشتراك في محكمة يوغسلافيا السابقة وهي كالتالي:

أولاً: محدودية الدور المرسوم للضحايا في نصوص النظام الأساسي للمحكمة

على الرغم من التميز الذي سجله النظام ولائحة القواعد الإجرائية في مجال حماية الضحايا والشهود، إلا أن النظام الأساسي فضل وبالدرجة الأولى تلبية مطالب المجتمع الدولي في معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية، ومنح ذلك اهتماماً فاق ما قد يتطلبه إرضاء المصالح الشخصية للضحية، ويستند هذا التفسير إلى الصياغة الواردة في سياق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 827، والتي تفصح عن الغرض الوحيد المرسوم من إنشاء محكمة دولية والمتمثل في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة[2]، الأمر الذي يعطي انطباعاً مفاده أن تأسيس تلك المحاكم الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا وكذلك رواندا، يخدم تحقيق مصالح استراتيجية لإنهاء الأعمال القتالية في تلك البلدان، وكما هو مبين في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن هو من يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب

[1] Cuppini, Alessandra. Op.Cit,p.3. p. 35.

[2] قرار مجلس الأمن رقم 827 لعام 1993.

اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41[1] و42[2] لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه[3].

ثانياً: طبيعة النظام الإجرائي المتبع

تستند الإجراءات المتبعة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى نموذج الخصومة الاتهامي، واعتمدت في عملها على القواعد المعمول بها في الولايات الأنجلو–أمريكية، حيث يحصر ظهور الضحايا على مجرد الظهور في المحكمة للشهادة بناءً على طلب أحد أطراف القضية، وعلى الضحايا الذين يريدون المطالبة شخصياً بحقوقهم أن يبادروا باتخاذ إجراءات مدنية منفصلة تستهدف التعويض.

ثالثاً: وظيفة الادعاء العام الدولي

لقد تبنى واضعو النظام الأساسي وقواعد المحكمة، توجهاً مفاده بأن يُعهد بمهمة تمثيل الضحايا إلى المدعي العام؛ بوصفه الوصي الرئيسي على مصالح المجتمع الدولي، وله أن يستعمل سلطته التقديرية السيادية التي تخوله حرية التصرف، وتقرير إدخال الضحايا أثناء المحاكمات من عدمه، خاصةً في ظل محاكمات تستهدف أشد أنواع الجرائم خطورة بحق المدنيين، علاوةً على أن التدخل الواسع للضحايا في الإجراءات يتعارض وقدرة المدعين العامين على رفع القضايا أمام المحاكم الدولية، مما يجعل من الصعب بمكان التوفيق بين حق الضحية في المتابعة وحق المتهم في محاكمة عادلة وسريعة[4].

كما وتطفو إشكالية الصلاحيات المنقوصة الخاصة بدور الضحية لدى عقد المقارنة مع ممارسات القانون الجنائي الوطني، حيث يتمتع الضحايا بدور أكثر سلاسة على الصعيد الجنائي

[1] وتُعطي المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن الحق في اتخاذ ما يراه من التدابير والتي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، بما فيها قطع العلاقات الدبلوماسية، ووقف الصلات الاقتصادية ووسائل المواصلات المختلفة.

[2] تنص المادة 42 من الميثاق أن لمجلس الأمن أن يتخذ من الأعمال العسكرية ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي، حال رأى مجلس الأمن أن المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به.

[3] المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945.

[4] E. Wojcik, Mark: False Hope: ***The Right Of Victim Before International Criminal Tribunals,*** **L'Observateur des Nations Unies**, no. 1, vol. 28, 2010/1-31, p. 4 -6.

الإجرائي، وذلك بالاستناد إلى المواد 52–66 من قانون الإجراءات الجنائية اليوغوسلافي السابق لعام 1986، ومن مظاهر تلك المشاركة الاعتراف للضحية بحقها في متابعة القضايا الجنائية ذات الصلة بالجريمة الواقعة عليه، إضافةً إلى الحق في السير في إجراءات اقتضاء التعويض أمام ذات المحكمة[1].

بيد أنه وعلى الرغم من القيود المفروضة على حق الضحية في التعبير خلال سريان المحاكم الدولية الجنائية المؤقتة، فقد أقرت المحكمة الدولية الخاصة يوغسلافيا السابقة ومحكمة رواندا بهذه المشكلة، وحاولت كل منهما تحسين أداء الضحايا من خلال ما أجرته من تعديل طال قواعد الإجراء والإثبات، ففي تاريخ 11 شباط عام 1994[2]، منح التعديل الضحايا والمنظمات التي تمثلهم حقاً يخولهم الاشتراك وفق مسمى Amicus Curiae، وهو مصطلح لاتيني يُقصد به أصدقاء المحكمة، ويخول هذا الحق تمكين الضحايا والجمعيات الناطقة باسمهم من المثول أمام المحكمة، والسماح لهم بتقديم بيانات أو مذكرات بشأن أية مسألة تحددها دائرة المحاكمة بعد استيفاء جميع شروط المقبولية الخاصة بهم[3]، كما ولا بد من أجل التسجيل كصديق للمحكمة في قضية ما، أن يكون هناك من الأسباب التي تدفع مقدم الطلب إلى الاعتقاد بأن مذكراته ستساعد في مسار القضية، أو المساهمة في استيعاب حقيقة أحداث الجرائم المنظورة بشكل سليم، أو بيان وشرح أي اتصال أو علاقة كانت لمقدم الطلب مع أي طرف في القضية[4]، كما ولدائرة القضاة وحدها الحق

---

[1] Meernik, James and King, Kimi: ***The Sentencing Determinants of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: An Empirical and Doctrinal Analysis,*** Leiden Journal of International Law. 4. 16. 2003/ 717–750. p. 727 (See supra note).

[2] Rule 74 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Rules_procedure_evidence/IT032Rev50_en.pdf.

[3] The Prosecutor v. Ante Gotovina and Mladen Markac. **Ante Gotovina's Response To "Application And Proposed Amicus Curiae Brief" Filed On 13 January 2012**. Case No.(IT-06-90-A). International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia. 27 January 2012. ICTY website available at: http://icr.icty.org/LegalRef/CMSDocStore/Public/English/Response/NotIndexable/IT-06-90-A/MSC7958R0000353550.pdf (accessed on 4 December 2017).

[4] United Nations. **Information Concerning The Submission Of Amicus Curiae Briefs**. (IT/122/Rev.l). 16 February 2015. para 4. available at http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/it122_amicuscuriae_briefs_en.pdf.

في تقدير توجيه دعوة لأي شخص اعتباري أو طبيعي، والذي قام بالتسجيل مسبقاً من أجل القدوم إلى المحكمة ومناقشته حول النقاط المستشكلة على هيئة المحكمة[1].

وتمثل هذه الإضافة ميزةً هامةً يقوم بها قسم الضحايا والشهود التابع للمحكمة، والتي تضطلع بطبيعة الحال بخطوات تأمين الحماية للضحايا الشهود المشاركين كنقلهم من الموطن إلى المحكمة، وتأمين وثائق السفر، وتأشيرات الدخول، وعقد اتفاقات التعاون الدولية لغايات أمن الضحية، وإيواءهم ونقلهم بعد انتهاء المحاكمات، وتعتبر جميع تلك الإجراءات مكفولة لضمان عدم تعريض عدالة المحاكمات للخطر من أي جهات تتعمد ترهيبه من أداء شهادته[2].

وفي ضوء الانتقادات السابقة، اتخذ واضعو نظام روما الأساسي مساراً مختلفاً وأدخلوا نظاماً تشاركياً مطوراً للضحايا، حيث يعترف النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة بحق الضحية في الوصول إلى كافة الإجراءات أمام المحكمة، وفي أول قرار تاريخي للمحكمة الجنائية الدولية أصدرت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية قراراً يعترف بحق ست ضحايا في الاشتراك في الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك في مرحلة التحقيق، وقد اتخذ هذا القرار في قضية المدعي العام ضد Thomas Lubanga Dyilo والمعروفة بقضية (لوبانغا)، ويعتبر هذا القرار فريداً من نوعه في مجال القانون الدولي، حيث اعترفت المحكمة للضحايا بحقوقهم في الدفاع عن مصالحهم بصورة أكثر قرباً من ذي مضى، و أقرت محكمة الاستئناف ما ساقته الدائرة الابتدائية من إجراءات تمهد مشاركة الضحية، إضافةً إلى الحدود التي تمارس الدائرة صلاحيتها بالسماح للضحايا بتقديم الأدلة وفحصها[3].

---

[1] بن خديم، نبيل: **استيفاء حقوق الضحايا في القانون الدولي الجنائي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بسكرة. بسكرة. الجزائر. 2011-2012. ص92+ ص93.

[2] J. Mekjia, Gerard and C. Varughese, Mathew: ***Hearing the Victim's Voice: Analysis of Victims' Advocate Participation in the Trial Proceeding of the International Criminal Court***. **Pace International Law Review**, no. 1, vol. 17, 2005/1-46, p. 12.

[3] الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قضية المدعي العام ضد Thomas Lubanga Dyilo (توماس لوبانغا ديلو)، ICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10، 11 تموز 2008، حكم بخصوص استئناف المدعي العام والدفاع لقرار الدائرة الابتدائية الأولى بشأن مشاركة الضحايا، والصادر في 12 كانون الثاني/يناير 2002، الفقرة 4 https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_08122.PDF

وتنص القاعدة 89 من اللائحة الإجرائية للمحكمة على الكيفية التي تتم من خلالها عملية تقديم الطلبات للمشاركة لتقديم آراء الضحايا وشواغلهم، ويقدم الضحايا طلباً خطياً إلى المسجل الذي يحيلهم إلى الدوائر ذات الصلة، وقد استقر أحد القرارات الصادرة عن الدائرة التمهيدية في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عدة مبادئ مستخلصة حول مشاركة الضحية، وأهمها بأنه لا يتعين على مقدمي الطلبات، سوى إثبات أن عناصر المادة 85 من اللائحة الإجرائية للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة قد استوفيت على وجه التحديد[1].

من ناحية أخرى فقد أقرت دائرة الاستئناف في المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، موقف الدائرة الابتدائية من الضحايا المشاركين في كل من الفقرة 108 والفقرة 109 من القرار المطعون فيه، حيث سمحت لهؤلاء الضحايا بتقديم الأدلة، بل وطلب فحصها لدى تقديمها من قبل المتهم سعياً للتوصل إلى الحقيقة، واستندت في ذلك إلى عدم وجود ما يعيق استقبال الأدلة في إطار بنود نظام روما الأساسي، وتحديداً ضمن المادة 3/68 والتي توصي بمراعاة حقوق المتهم في محاكمة عادلة لدى عرض الضحايا شواغلهم، والمادة 4/69 الخاصة بالفصل في مقبولية الأدلة[2]، كما وبينت دائرة الاستئناف أن تفسير نص المادة 6/64/د، يمنح الدائرة الابتدائية صلاحية الأمر بتقديم الأدلة علاوة على ما سبق عرضه خلال أدوار المحكمة؛ من أجل بناء قناعاتها، مشيرةً إلى أن صلاحية الأخيرة لا تمس بواجب الادعاء العام في تقديم الأدلة، فوظيفته تلك ليست حقاً حصرياً من شأنه أن يلغي أو يقيد حق الضحايا في المشاركة المثلى[3].

---

[1] Situation in the Democratic Republic of the Congo**. Decision on the Applications for Participation in the Proceedings of VRS 1, VRS 2, VRS 3, VRS 4, VRS5 and VRS 6.** No**.** (ICC-01/04-101-tEN-Corr) , Pre-Trial Chamber. International criminal court. 17 January 2006. para 79. ICC website available at: https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2006_01689.PDF (last access on 1 December 2017).

[2] Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo, **Judgment on the appeals of The Prosecutor and The Defence against Trial Chamber I's Decision on Victims' Participation of 18 January 2008**. para. 86. Case No. (ICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10), International Criminal Court. 11 July 2008 . ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_03972.PDF (accessed on 25 July 2018).

[3] Ibid, paras. 93- 95.

وجدير بالذكر أن الرأي المخالف للقاضي Georghios M. Pikis، قد عارض قول الأغلبية مستشهداً بعدم جواز أن يوجه الاتهام للمتهم من غير خصمه التقليدي، والمتمثل في الادعاء العام الدولي، ورأى القاضي أن مشاركة الضحايا من خلال التعبير عن الشواغل والآراء، لا تجعل من الضرورة بمكان إجازة تقديم الأدلة من قبلهم؛ لما لذلك من خطر محدق بحق المتهم في عدالة المحاكمة، كما أن إثبات التهم أو نفيها يعد أمراً خاصاً بأطراف المحاكمة فحسب، والضحايا ليسوا أطراف مستقلين بذاتهم[1].

وفي ذلك ترى الباحثة أن رأي دائرة الاستئناف يبدي مرونةً محمودة، وتجاوباً مطلوباً يحول دون إقصاء أو تحجيم دور الضحية، والذي سعى منظمو نظام روما الأساسي إلى بث الروح فيه، من خلال إضفاء تلك السمة الاستقصائية من النظام الإجرائي التحقيقي، هذه السمة التي تجعل من الضحية مؤهلة لأداء دور المتابعة والبحث عن الأدلة وتقديمها.

وفي ذات الوقت ومع منح نظام روما الحق للضحايا في التعبير عن شواغلهم، وعدم تقييد ذلك الحق بالنسبة للأدلة المقدمة، تشير الباحثة إلى دور الجهة القضائية في الحيلولة دون إطلاق العنان للمشاركة بما قد يضر بحقوق المتهم، وهنا تبرز أهمية السلطة التقديرية للقضاة؛ لكونها تشكل المرجعية الموثوقة لفحص الأدلة ونجاعتها لبناء الأحكام بناءً عليها، أو ردها حال عدم إيفائها بمعايير الدليل الجنائي المطلوبة، لذلك فإن فتح الباب للضحايا لتقديم الأدلة أمام الدائرة الابتدائية، وبطلب من الهيئة بحد ذاته لن ينقص من مبدأ افتراض براءة المتهم، وكذلك في حقوقه الإجرائية في تقديم الرد والدفاع المناسب.

[1] Ibid, para. 14+ para. 15.

الفرع الثاني: حق الضحايا في جبر الضرر

يُعرف الضرر في الاصطلاح الفقهي القانوني بأنه "كل إيذاء يلحق بالشخص سواء أكان في ماله أو جسمه أو عرضه أو عاطفته"[1]، ولطالما شكلت مطالبات الضحايا المتضررين حقاً محصوراً بيد الدولة تحت عنوان الحماية الدبلوماسية في القانون الدولي، ويقضي هذا الفكر بأن للدولة أن تقوم برعاية مصالح مواطنيها المتضررين في وجه الدولة التي تمس حقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها بالضرر، ويكون ذلك عن طريق تفعيل إحدى القنوات السياسية مثل الوساطة أو التوفيق، أو القضائية كالتوجه للمحاكم الدولية وعلى رأسها محكمة العدل الدولية أو محاكم التحكيم، كما وتتمتع الدولة في إطار ذلك الحق بالسلطة التقديرية المطلقة للموازنة بين المصلحة العامة لها كدولة في إطار المجتمع الدولي، ومصلحة المتضررين في التعويض، وفي حالة الامتناع عن ممارسة الدولة لحقها في حماية رعاياها والمطالبة باسمهم، لم يكن أمام هذه الفئة إلا اللجوء إلى أحد مسارين يتمثل أولاهما في رفع دعوى المطالبة الدولية بصورة فردية، دون تدخل من الدولة التي ينتمون إليها[2]، أما المسار الثاني فيكون من خلال مطالبة حكومة دولتهم الوطنية، والتي فضلت عدم سلوك مسلك المطالبة الدولية.

ومع ظهور توجهات جديدة في إطار قضية الانتصاف لدى الضحايا، وكنتيجة للاختلافات الفقهية التي دارت ما بين الاعتراف بمكانة الفرد في القانون الدولي، ومدى الاستقلالية التي يتمتع بها في إطار هذا القانون عن الدولة الأم[3]، فقد تم التوصل إلى اعتبار المطالبة بالجبر أمراً غير مقتصر على الدولة باعتبارها الشخص القانوني المعترف به في القانون الدولي العام وفق المفهوم

---

[1] النعمان، رياض: **المعجم القانوني: أول معجم شامل بكل مصطلحات القانون المتداولة وتعريفاتها**، الجزء الثاني. عمان. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2013. ص941.

[2] فارسي، جميلة: **وضع الفرد في القانون الدولي**. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر. 2016. ص12- ص14+ ص52، انظر كذلك بعض من الحالات الاستثنائية للجوء الفرد للقضاء الدولي من أجل طلب التعويض، ص58- ص61 من ذات المرجع.

[3] ومن رواد المدرسة الموضوعية الفقيه والقاضي الإيطالي أنزيلوتي (Anzilotti)، والذي كان أحد السباقين في تطوير نظرية التحرر من الأفكار الرومانية المتوارثة حول المسؤولية الدولية، وإخراجها من مفاهيم القانون الخاص ليكون عنوانها الأبرز أن المسؤولية الدولية تصور علاقة دولة بدولة، جميل حرب، علي: **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**، مرجع سابق، ص176+ ص177.

التقليدي، بل إن الفرد الطبيعي الذي يحوز صفة الضحية أصبح مؤهلاً للمطالبة بحقه في الجبر عن الأضرار الناتجة عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني وكذلك تلك التي تبلغ من الخطورة ما يجعلها من عداد الجرائم الدولية[1]، وتأتي هذه الفرصة وفقاً لما تشير إليه المادة 3 من الاتفاقية الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية المعروفة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 ، والمادة 91 من الملحق الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف عام 1977[2]، حيث بينت هذه النصوص أساس إسناد مسؤولية الدولة المنتهكة لأحكام الاتفاقية دون اشتراط صورة محددة لكيان الجهة المطالبة سواء أكانت دولة أم شخصاً طبيعياً.

وفي إطار القانون الدولي الجنائي يتوسع مفهوم الضرر ليتضمن الأشخاص والممتلكات المشمولة بالحماية وفق القانون الدولي الإنساني، وفي ظل حالات الانتهاكات الخطيرة لتلك الحقوق بالحماية يُعد الحق في الجبر ضرباً من ضروب انتصاف ضحايا الجرائم الدولية في مجال الحقوق المدنية، ومن هذا المنظور سيبحث هذا الفرع في الأدوات التي توفرها المحاكم الدولية الجنائية في مجال معالجة هذا الحق وجعله متاحاً أمام الضحايا.

---

[1] ومن صور تطور مكانة الفرد أمام الآليات الدولية الإقليمية حق الفرد في التقاضي أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تمارس دوراً رقابياً على تطبيق حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وفي هذا الصدد وعلى ضوء القضايا الأخيرة للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، يُشار إلى أن التداخل بين القانون الدولي الإنساني والاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان قد حاز مكانة هامةً ضمن أولويات المحكمة، وذلك على الرغم من التردد في التطبيق الصريح، أو الاستناد المباشر في الجبر لبنود القانون الدولي الإنساني.

See: Case Of Hassan v. The United Kingdom (Application no. 29750/09). European Court of Human Rights. 16 September 2014. para 101- 104. cited in Honko. Kristiina: The Relationship Between International Humanitarian Law And The European Convention Of Human Rights, And Their Evolutive Application In The Context Of Armed Conflicts. https://blogs.uta.fi/ecthrworkshop/2016/01/11/honko/

[2] نصر الدين، قليل: **مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي**. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة الجزائر 1، الجزائر. 2017/2006. ص147.

أولاً: أشكال الجبر

وقبيل الإطلاع على الممارسة القضائية الدولية للحق في اقتضاء الجبر، لا بد من تبيان صور الجبر على النحو المحدد في القانون الدولي، ألا وهي الرد، والتعويض، وإعادة التأهيل، والرضا، وضمانات عدم تكرار الانتهاك، وبدايةً يعد الرد من الناحية التقليدية الشكل الأساسي لجبر الضرر؛ لأنه يهدف إلى إعادة تأسيس حالة الضحية كما كانت قبل ارتكاب الجرائم، كاستعادة الحرية للمعتقلين والأسرى، أو عودة الشخص من منفاه الى مكان إقامته الأصلي، وكذلك استرجاع الممتلكات، كما نُص عليه في المادة 14 من البروتوكول الأول لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954[1]، لكن وبالنظر إلى أنواع الجرائم الدولية كجرائم الإبادة الجماعية وما جاء على شاكلتها يصدق القول باستحالة إعادة المعدوم، مما يجعل من خيار الرد وحده أمراً غير كافٍ، وفي تلك الأوضاع يجد الضحايا أنفسهم مضطرين لانتهاج وسائل أخرى تفي بغرض الجبر في هذا الإطار.

ومن تلك الوسائل البديلة يأتي خيار التعويضات، وهي عبارة عن منح مالية تقدم للضحايا عن الأضرار التي لحقت بهم، كما ولا بد أن يكون التعويض متناسباً وجسامة الانتهاكات، وحجم الأضرار المترتبة عليها، وظروف كل حالة على حدة، ويتضمن التعويض الأضرار التي يمكن تقييمها اقتصادياً كالضرر البدني أو العقلي، والفرص الفائتة بما فيها فرص العمل والتعليم والمنافع الاجتماعية، والأضرار المادية والأرباح الفائتة، والضرر المعنوي، والتكاليف المترتبة على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء، والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية، ويقع على عاتق الدول توفير سبل الجبر للمواطنين ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو ضحايا الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتي يتسبب بها القادة والموظفون لدى

[1] حسن، محمود نبيل، **تعويض ضحايا الجريمة**، مرجع سابق. ص94+ ص95.

إدارة تلك الدول وفق أركان المسؤولية الجنائية أو المدنية (الدولية)، ووفقاً لقوانينها المحلية تحت طائلة المسؤولية القانونية الدولية والتزاماتها بالمواثيق والمعاهدات الدولية[1].

وتتميز التعويضات المطروحة في هذا المقام عن غيرها من المكافآت المقدمة للضحايا لقاء خدمات معينة كالإعفاء من تكاليف الإجراءات القضائية، ويمكن أن يدفع التعويض مباشرة من الشخص المدان أو من خلال الصندوق الاستئماني الذي يكون تابعاً للمحاكم الدولية، ومن أشكال الجبر كذلك إعادة تأهيل الضحايا، والذي يسعى بدوره إلى التقليل قدر الإمكان من آثار الصدمة النفسية وكذلك الجسدية والاجتماعية المترتبة على الجرائم المرتكبة، وتنطوي عملية إعادة التأهيل على الرعاية الطبية والنفسية، فضلاً عن الخدمات القانونية والاجتماعية[2]، وتأتي الصورة الأخيرة من صور الجبر في ما يعرف بالترضية، والمقصود بالترضية: مجموعة التدابير الرامية إلى الاعتراف بالحقيقة الحاصلة ونشر أحداثها، وليس للترضية صور محددة لها إذ قد تتخذ الترضية صورة الإجراءات المحسوسة كفتح التحقيقات والمباشرة بالملاحقات القضائية، أو تكون رمزيةً على نظير الاعتذار الرسمي، وتشييد المعالم التذكارية، ومناسبات إحياء الذكرى[3]، كما ويعتبر الحكم الصادر عن المحكمة ذاتها في مجال المساءلة الجزائية شكلاً من أشكال الترضية الوجدانية التي تمنح الضحايا شعوراً من الارتياح والسكينة النفسية.

---

[1] الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.** المبدأ التاسع. 147/ A/RES/60 (2006/3/21)، متوفر لدى http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BPGRRRVGVIHRLS.pdf

[2] Duraj, Erinda: ***The rights of Victims under International Criminal Justice*. Academic Journal of Business, Administration**, Law and Social Sciences, no. 1, vol. 1, 2015/102-114, p. 110+ p.111.

[3] صبري محمد، أسامة: ***حقوق المجني عليه أمام المحاكم الجنائية الدولية*. القادسية للقانون والعلوم السياسية.** العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الأول لكلية القانون عام 2006. 2008. 298- 326. ص 313+ ص314.

ثانياً: الاعتراف بحق الجبر في المحاكم الدولية الجنائية

بالاطلاع على أنظمة المحاكم الدولية العسكرية يلاحظ غياب مفاهيم الجبر عن بنودها؛ وذلك على إثر التسوية السياسية المتجسدة في Potsdam Conference (مؤتمر بوتسدام) الذي جمع الدول الثلاث الكبرى عام 1945، والذي تمت الإشارة في بيانه الختامي إلى وجوب إلزام ألمانيا بدفع التعويضات عن الأضرار التي سببتها للأمم المتحالفة، ويضاف إلى ذلك أن قرارات المنتصرين لم تحل دون قيام الدولة الألمانية بدفع تعويضات إضافية مستقلة، بحيث تقدم للناجين من حادثة المحرقة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي عام 1952 وبناءً على توقيع Luxembourg Agreement (اتفاقية لوكسمبرغ) بدأت ألمانيا باتباع آلية تعويض لليهود الناجين، وبحلول عام 2030 من المقدر أن تكون ألمانيا قد دفعت أكثر من 70 مليار دولار في شكل تعويضات للناجين والمستعمرين اليهود في فلسطين، ولم يتوقف الأمر حد التعويضات بل وبادرت المستويات الرسمية الألمانية إلى تقديم اعتذارها عن تلك الحادثة في مناسبات عدة، أبرزها رسالة الاعتذار التي وجهتها رئيسة الهيئة التشريعية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) سابقاً Sabine Bergmann-Pohl (سابين بيرغمان) بتاريخ 12 أبريل 1990[1]، ويتضح مما سبق بأن على مؤسسات الدولة الحاكمة أن تأخذ على عاتقها قبول وإعلان المسؤولية الأخلاقية عن الانتهاكات التي تسببت بها في الماضي، ولا بد لها أن تنبذ التنكر للظلم المرتكب، فيما وتعتبر هذه الخطوة ضروريةً لغايات المصالحة بغض النظر عن طول الفترة الزمنية التي مرت على تلك الوقائع أو بداية المساءلة الجزائية للجناة، وفي الحالة اليابانية لم تقتصر الدولة على دفع التعويضات للصين وكوريا الجنوبية بل ورافق ذلك تدفق المعونات اليابانية للصين في شكل قروض ومنح، أو مساعدة تقنية في مشاريع البنية التحتية الكبيرة[2].

---

[1] East Germany Apologizes : Message to Jews Accepts Nazi Atrocity Reponsibility: New Gov't. Asks Israel to Forgive http://articles.latimes.com/1990-04-12/news/mn-1752_1_east-germany (last access on 5 December 2017).

[2] Keith، Robbins. **تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية**. ترجمة هبه حاتم. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. 2017. ص483. تم الاسترجاع من Google Books. (آخر زيارة 11 نيسان 2018)

وحول موضوع إتاحة الحق في الجبر أمام الضحايا في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا بد من الإشارة بدايةً إلى اختلاف ظروف إنشاء المحكمة المذكورة عما اتسم عليه الأمر في محاكم نورمبرغ والشرق الأقصى، حيث أن تأسيس محكمة يوغسلافيا قد كان بقرار جسم دولي يمثل تقريباً جميع دول العالم، وبموجب الفصل السابع في ميثاق الأمم المتحدة، ولم تكن جزءاً من تسوية سياسية ما يعرف بمجموعة الدول المنتصرة في حالة المحاكم العسكرية، بالإضافة إلى أن محكمة يوغسلافيا السابقة قد أقيمت في حقبة أكثر تقدماً على صعيد القانون الدولي من فترة إبان وعقب الحرب العالمية الثانية، مما يدعم المطالبات بإنصاف الضحايا بصورة ملموسة تجد صداها في النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا، وتحديداً في الصلاحية المخولة بها الدائرة الابتدائية من حيث الأمر برد الممتلكات المسروقة، أو عائدات بيع تلك الممتلكات للضحية[1]، ويمتد أثر هذه الأوامر كذلك إلى أطراف ثالثة دون أن يكون لها أي صلة بالجريمة المرتكبة[2].

أما وبخصوص الوجهة التي تقدم إليها طلبات التعويض عقب صدور أحكام الإدانة، فقد قامت اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة بتنظيم هذه المسألة، حيث وعملاً بالتشريعات الوطنية لكل دولة على حدة، يمكن للضحايا أو الأشخاص والجهات الذين يطالبون بالتعويض باسم الضحايا، رفع دعوى في محكمة وطنية أو هيئة مختصة أخرى لغايات الحصول على تعويض[3]، فيما ويقوم قلم المحكمة بناءً على طلب المدعين بتزويد السلطات المختصة بالحكم القضائي الذي يدين المتهم، ويثبت تسببه بإصابة الضحية من خلال الجريمة المرتكبة من قبله[4]، وذلك من أجل استخدام القرار كبينة للحصول على تعويض، شريطة أن يكون الحكم الصادر بالإدانة نهائياً فيما يتعلق بقيام المسؤولية الجنائية، وملزماً للتنفيذ أمام الدوائر المختصة[5].

---

[1] Article 24/b of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[2] Rule 105/b of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] Rule 106/b of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[4] Rule 106/a of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[5] Rule 106/c of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

ويستخلص من القاعدة 106 أعلاه أن نظام المحكمة الإجرائي قد قطع الطريق أمام تلك الفرصة في استقبال قرارات المطالبة بالتعويض والحكم عليها من قبل المحكمة بصورة ذاتية، ويأتي هذا القصور تحت حجج مفادها عجز موازنة المحكمة عن استيعاب حجم التعويضات المتوقع المطالب بها، والتي يمكن التكهن بمقدارها قياساً على الأعداد الهائلة لمجموعات الضحايا، وعلى الرغم من المقترحات المقدمة من قبل المدعية العامة Carla Del Ponte (كارلا ديل بونتي)[1]، والتي تفيد باستغلال الأصول المجمدة المملوكة للمتهمين، فإنه وحتى انتهاء ولاية محكمة يوغسلافيا السابقة في 21 كانون الأول من عام 2017، لم يتم التوصل إلى أي من الأدوات التي قد تسرع من عملية استحصال الضحايا على التعويض أمام الجهات الوطنية[2].

وقد قضت المحكمة الابتدائية الأولى في بلغراد العاصمة الصربية بتاريخ 2016/4/8، ولأول مرةٍ بوجوب تعويض الضحايا، وذلك من خلال دفع دولة صربيا مبلغ 25.9 مليون دينار صربي، أي ما يعادل 240 ألف دولار لعدد من عائلات الضحايا يبلغ 24 عائلة، وهم ذوي القرابة لضحايا قتلوا أمام منازلهم في بلدة بودوييفو في آذار من عام 1999، وعددهم 14 ضحية من النساء والأطفال على أيدي خمسة من عناصر الشرطة الصربية من وحدة خاصة تسمى Scorpions "العقارب"، والذين حكم عليهم بالسجن مدداً تصل إلى 20 عاماً، وعليه يصبح هذا الحكم الأول من نوعه[3].

[1] وقد شغلت (ديل بونتي) منصب رئيس الإدعاء العام لمحكمتي يوغسلافيا السابقة ورواندا الأعوام ما بين 1999– 2007.

[2] Donadio, Colette: ***Gender Based Violence: Justice and Reparation in Bosnia And Herzegovina***. **Mediterranean Journal of Social Sciences**, no. 16, vol. 5, 2014/692-702. p. 696.

[3] The first judgment on the responsibility of the state for the crimes in Kosovo: Compensation to families of victims of the crime in Podujevo. Humanitarian Law Center. http://www.hlc-rdc.org/?p=31649&lang=de (last access on 29 November 2017).

فيما وقرر مركز القانون الإنساني استئناف القرار لاعتقاده بأن الحكم لم يحترم مبدأ التعويض عن الأفعال غير المشروعة، وفق الدستور الصربي، ويقضي هذا المبدأ بقيام مسؤولية الدولة عن التعويض في الحالات التي تكون سلطاتها مسؤولةً بصورة مباشرة عن قتل المدنيين[1]، والمكفول بموجب المادة 35 من دستور صربيا لعام 2006، كما أن الحكم وعلى الرغم من أهميته قد انتهك الحق في الانتصاف على نحو ما تكفله المادة 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان سارية النفاذ عام 1953، والتي تعد صربيا طرفاً مصادقاً عليها بانضمامها إلى مجلس أوروبا عام 2003، مما يلزم المحكمة أن تُخضع تقديرها للتعويضات لمعايير المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضايا مماثلة[2]، ويُذكر بأنه ومنذ تقديم الدعوى المدنية أعلاه في كانون الثاني من عام 2007، جرت معركة قانونية طويلة ومريرة مع ممثلي الدولة والإدعاء العام، حيث وعلى الرغم من اعترافها بحق الضحايا في الحصول على تعويض بدايةً[3]، اتخذت المحكمة موقفاً معارضاً يقضي بعدم أحقية التعويض بذريعة مرور التقادم وفقاً للمادة 377 من قانون العقود والأضرار الصربي، وأن التطبيق المجرد للقاعدة القانونية الوطنية يستوجب رفع دعوى التعويض فور اكتشاف الأهالي قتل أقربائهم، ولم يتبدل هذا التفسير المُجانب للصواب إلا في آب من عام 2014، عندما أصدرت المحكمة الدستورية الصربية قراراً بإعادة المحاكمة لتنظر فيها المحكمة مجدداً[4].

وفي أواخر عام 2000، تقدم رئيس محكمة يوغوسلافيا السابقة باقتراح إلى مجلس الأمن الدولي بصفته منفرداً وممثلاً لبقية قضاة المحكمة، ويتضمن مفاد هذا الاقتراح أن تبدأ أجهزة الأمم

---

[1] وقد قضت المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة في قضية Tadic عام 1999، بأنه ينسب تصرف فرد عادي أو مجموعة غير منظمة بطريقة عسكرية إلى الدولة، وذلك في حال ثبت إصدارها تعليمات محددة بخصوص التصرف الذي يشكل جرماً دولياً، أو في حالة وجود تنظيم أو تخطيط لأعمال هؤلاء الأفراد العسكرية، أو ترتيب تمويل أو جهات تشرف على عملية التدريب أو التوجيه بشكل عام، حسن، نبيل محمود: **الحماية الجنائية لضحايا الجريمة في القانون الدولي الإنساني**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر. 2009. ص303+ ص304.

[2] See: Avşar v. Turkey. Rights (Application no. 25657/94). European Court of Human Rights. First Section . 10 July 2001. para 429+ 431+ 439+ 443 http://www.hr-dp.org/files/2013/09/10/CASE_OF_AVSAR_v._TURKEY_.pdf (accessed on 12 April 2018).

[3] المادة 172 من قانون العقود والأضرار المعدل لعام 1993، والتي تنص على مسؤولية الدولة عن الأضرار التي لحقت بالأشخاص جراء تسبب أجهزتها بتلك الأضرار أو أثناء أدائهم لواجباتهم.

[4] The first judgment on the responsibility of the state for the crimes in Kosovo: Compensation to families of victims of the crime in Podujevo. Op.Cit.

المتحدة بالنظر في إنشاء آلية خاصة بتقديم التعويضات للضحايا، إلا أن هذا الاقتراح لم يلق آذاناً صاغية، وحتى وقت كتابة هذه السطور لم تصدر المحكمة أمراً يصب في مجال التطبيق العملي الفعال للمواد 105 و106، فيما ويُذكر أن محكمة يوغسلافيا السابقة ما فتئت تطرح المبادرات الرامية لاعتماد نظام ملائم لحصول الضحايا على الجبر؛ انطلاقاً من قناعتها بمحدودية أثر الأحكام الجنائية على تحقيق السلام والمصالحة في المنطقة[1]، إذ ينبغي لوسائل الانتصاف الأخرى أن تكون مكمّلة للمحاكمات الجنائية إذا ما أُريد تحقيق السلام الدائم، ويتعين أن تتضمن تلك الوسائل تقديم تعويضات كافية للضحايا عن معاناتهم.

ووفق تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول متابعة تطبيق العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، فقد وجدت لجنة حقوق الإنسان بأن على الدولة الصربية أن تقوم بفتح تحقيقات جدية في جميع الحالات المزعومة حول وجود انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات تمس الحقوق الواردة المادتين 6 و 7 من العهد الدولي خلال فترة التسعينات، ومحاكمة الأشخاص المشتبه بهم، فضلاً على وجوب أن تتكفل بتقديم الجبر المناسب للضحايا وأسرهم عن تلك الانتهاكات[2].

وعلى الرغم من إيراد القاعدة 106 المشتركة في لائحتي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، فإن ذلك لا يبدو كافياً في ظل ترك الضحايا يواجهون مصيرهم في مطالبة

---

[1] الأمم المتحدة. **رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.** S/2011/316 (18 May 2011)، الفقرة 89 – 90. متوفر لدى
http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/316&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

[2] United Nations. **Consideration Of Reports Submitted By States Parties Under Article 40 Of The Covenant Concluding observations of the Human Rights Committee**. CCPR/CO/81/SEMO (12 August 2004), para 7-15. available at http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FCO%2F81%2FSEMO&Lang=ar. See more:
الفقرة 10– 12، الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية** CCPR/C/SRB/CO/2 (20 أيار 2011). متوفر لدى
http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FC%=en

المجرم الدولي بالجبر، دون أي تغطية مالية أو قانونية من قبل المؤسسات القضائية الدولية[1]، أو ترك تلك المطالبة ترضخ تحت رحمة القوانين الوطنية، وتحديداً في الدول التي تتنكر لمسؤولياتها في التعويض عما سببه مواطنوها من جرائم دولية باسمها، لذلك أدت تلك الثغرات في الإجراءات السابقة إلى إحداث تحول غير مسبوق في نظام روما الأساسي لعام 1998، بحيث يتم تمكين المحكمة الدولية الجنائية الدائمة من أن تصدر أمراً مباشراً تحدد خلاله أشكالاً ملائمةً من أشكال جبر أضرار الضحايا، وضد أي شخص مدان بقرار نهائي منها، وتمتد تلك المكنة إلى الحكم برد الحقوق والتعويض ورد الاعتبار، كما وللمحكمة أن تأمر بتنفيذ قرار الجبر عن طريق الصندوق الاستئماني المنصوص عليه في المادة 79[2]، علاوةً على كون المطالبة بالتعويض من الصندوق متاحة في مرحلة التحقيقات وإجراءات المحاكمة السابقة لإصدار الحكم.

وجدير بالذكر أن المطالبة بالتعويض لن تكون كافيةً من خلال توجيهها إلى المدانين فحسب، بل لا بد يكون لها صدى متمثلاً في اعتراف الدولة الطرف في المحكمة الدولية بمسؤوليتها عن مواطنيها المتورطين، مما يلزمها بدفع مستحقات التعويض التي عجز الصندوق عن تحصيلها من ممتلكات المُدان، وكما يتضح من آليات متابعة تنفيذ حقوق الإنسان الدولية فإن مسؤولية الدولة قد تقوم أيضاً جراء التقصير في اتخاذ إجراءات منع الانتهاكات، أو التلكؤ في تقديم الأدلة ضد فرد معين، أو تسليمه للمثول أمام إجراءات المحاكمة الدولية[3].

وبالنسبة للحقوق الأساسية للمتهم فقد رأت المحكمة الدائمة بتفضيل فصل الإجراءات والجلسات الخاصة بالنظر في موضوع التعويض، وجعلها مستقلة عن الجلسات الأخرى الخاصة بمناقشة التهم المدعى بها، وذلك لورود إمكانية أن تظهر أدلة ما تؤدي إلى تبرئة المتهم، وقد جاء في قرار الدائرة التمهيدية والمؤرخ في 17 يناير عام 2006، أن على المحكمة تنظيم إجراءات

---

[1] Cohen, Miriam: ***Victim Redress From Nuremberg And Tokyo To The ICTY And ICTR***. **Revista do Instituto Brasileiro de Direitos Humanos**, no. 14, vol. 14, 2004/311-321, p. 317.

[2] المادة 2/75 من نظام روما الأساسي لعام 1998.

[3] Evans, Christine: **The Right to Reparation in International Law for Victims of Armed Conflict**-Cambridge Studies in International and Comparative Law . New York: Cambridge University Press. 2012. p.123+ p. 124. available at: http://www.corteidh.or.cr/tablas/r31595.pdf (last access on 6 December 2017).

الجبر على النحو المنصوص عليه في نظام روما وبما يحفظ حقوق المتهم في المحاكمة العادلة وتحسين وتيرة وسرعة الإجراءات، ونبذت المحكمة أي مأخذ قد يوصم به إشراك الضحايا كون تلك الممارسة هي حق معترف به، وله من الآثار الإيجابية ما لا يمكن الاستهانة بها في مجريات التحقيق والمحاكمة[1].

وعلى الرغم مما يقدمه الصندوق من مبالغ مكملة لمقدار التعويضات والتي يتم استحصالها من المُدانين، إلا أنه ووفقاً للأولويات المنظمة للمحكمة يبدو من الصعب أن تتم تغطية تعويضات تتجاوز أموال الميزانية المخصصة، مما يستدعي ممارسة المطالبة والضغط على الدولة المتسببة بالانتهاكات[2].

وبالإطلاع على مواقف القضاة في قضيتي لوبانغا وروتو يتبين بأن الأمر لم يحسم بعد حول السبيل الأنسب والأكثر فعالية حول موضوع التوجه لطلب التعويض عن طريق المحكمة الدولية، ذلك أن مهمة تعديل المادة 2/75 لتشمل مسؤولية الدولة أو الجهات الفاعلة الأخرى تقع على عاتق الدول الأطراف، بما في ذلك وضع آليات الإنفاذ والكيفية التي تقرر تعاون الدول مع المحكمة[3]، ويذكر بأن القواعد 94 وحتى 97 من قواعد إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الدائمة قد نظمت الإجراءات العملية الخاصة بالتعويض، وهي تختلف باختلاف الجهة المطالبة به والتي قد تكون الضحية ذاتها أو المحكمة التي تنظر في القضية الجزائية.

وتلخص الباحثة هذا المطلب في أن حق ضحايا الجرائم الدولية في المتابعة، هو حق مقيد وفق رؤية الادعاء العام الملم بأوراق الدعاوى الدولية، كما أن نطاق تحرك الضحية في هذا الإطار ضيق، ويفتقد إلى المرونة التي يتمتع بها على الصعيد الوطني، مما لا يدع فرصةً أمام الضحايا

---

[1] Henzelin, Marc, Heiskanen, Veijo, and Mettraux, Guenael: ***Reparations To Victims Before The International Criminal Court: Lessons From International Mass Claims Process***. **Criminal Law Forum**. vol.17, issue 3-4, 2006/317-344, p. 335.

[2] Megret, Frederic: ***Justifying Compensation by the International Criminal Court's Victims Trust Fund: Lessons from Domestic Compensation Schemes***. **Brooklyn Journal of International Law**. no. 1, vol. 36, 2010/124- 201. p.177.

[3] Moffett, Luke: ***Reparations for Victims at the International Criminal Court: A New Way Forward?*. The International Journal of Human Rights**, no. 9, vol. 21, 2017, p. 1204-1222. p.23+ p24.

سوى خلق صلات تربطهم بالمؤسسات المعنية بهم، وبذل المحاولات لاستغلال رخصة أصدقاء المحكمة، للتخفيف من حالة الإقصاء للضحايا، وبعد عرض التجارب القضائية لضحايا الجرائم في إقليم يوغسلافيا السابقة، وظهور عجز محكمة يوغسلافيا السابقة عن تأمين الموارد المالية لاستيعاب المطالبات الهائلة المتوقعة للتعويض، يتبين أن إجراءات الانتصاف في الجانب المدني لا تزال تعاني من الضبابية، إذ أنه وعلى الصعيد العملي لا يزال الضحايا يترددون في التوجه إما للمحاكم الوطنية أو محاكم الدولة المتسببة بالانتهاكات والجرائم، كما هو الوضع في الحالة البوسنية، أو في حالة المحكمة الدولية الجنائية الدائمة فيما يتعلق بضحايا الجرائم المنظورة هناك.

ويعود مصدر تلك المخاوف إلى الإجراءات المعقدة المطلوبة في الدعاوى القضائية الموجهة لإحدى تلك الهيئات الدولية القضائية، خاصةً في ظل السوابق القضائية التي لا زالت حديثة عهد في هذا المضمار، فضلاً عن ارتباط تلك المعضلة أشد الارتباط بالمواقف السياسية والقضائية للدولة صاحبة الاعتداء حال رفع دعوى التعويض في محاكمها، كما هو حال الدولة الصربية، حيث تغدو أحكام قوانينها الوطنية غير متوائمة وظروف المطالبة بالتعويض عن الجرائم الدولية، مما يشكل حائلاً دون تحمل الدولة المسؤولية عن انتهاكات سلطاتها وتابعيها للقانون الدولي عموماً، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي على وجه التحديد.

خلاصة الفصل الأول

لقد تم وفي خضم هذا الفصل بحث الجوانب الخاصة بالظروف التي واكبت مشاركة ضحايا الجرائم الدولية، وكان ذلك من خلال المبحث الأول الذي تناول تأسيس محكمة يوغسلافيا السابقة، ودور مجلس الأمن الذي وضع أنظمة المحكمة، والذي كان له بارز الأثر في رسم ملامح تعريف الضحية في اللوائح الإجرائية، وتبين ظروف إنشاء المحكمة الترابط القوي الذي يميز القانون الدولي الإنساني بالقانون الدولي الجنائي، واللذان تتركز غايتهما في البحث عن إيجاد بيئة رافضة لمنطق الحرب، والخراب الذي تخلفه آلة الدمار، ومن ناحية أخرى فقد دار النقاش الذي طرحته محكمة يوغسلافيا السابقة حول طبيعة النزاع الدولي الحاصل في إقليم يوغسلافيا، وتتبع أهمية هذه المسألة كون مستقبل مشاركة ضحايا النزاع في منظومة المحكمة الدولية، مرتبط أشد الارتباط بقرارات

المحكمة في هذه الجزئية، وحيث قضت المحكمة فيها بأن طبيعة النزاع المنظور سواء أكانت دولية أم داخلية، لا يمكن أن تنفي أن الأفعال والانتهاكات الحاصلة هي في الحقيقة جرائم دولية، وأنها تستلزم إقامة محكمة دولية؛ إعمالاً لمبدأ الاقتصاص وعدم إفلات المذنبين من العقاب.

وقد تم في هذا الفصل استعراض عناصر التعريف الخاص بضحايا الجرائم الدولية، وأثره على ما ترتبه أنظمة المحاكم الدولية من حقوق لهم، وفي نظام محكمة يوغسلافيا السابقة ولائحتها الإجرائية، فقد تم ترتيب العديد من الحقوق للضحية، ولكن في صورة مقترنة وملازمة للسلطة التقديرية لأجهزة المحكمة، ومن تلك الحقوق التي أدرجتها والتي تميزت بها حقوق الضحايا الشهود في الحماية، وركز المبحث الثاني من هذا الفصل على موضوع التمثيل القانوني، وحق الضحية في المتابعة القضائية للدعاوى المرفوعة، ومحاولات المحكمة في التخفيف من سيطرة النظام الإجرائي الاتهامي، وإدخال ما أطلقت عليه اسم أصدقاء المحكمة؛ سعياً لإشراك وإسماع أصوات لاعبين آخرين في جلسات المحاكمة، وعقب بحث تلك الحقوق تم الانتقال إلى حق الضحايا في الجبر، حيث اعتبر نظام المحكمة مسؤولاً كذلك عن إحالة قضايا التعويض إلى هيئات متخصصة أخرى لهذا الغرض، وقام منظموه بإعفاء المحكمة الدولية من هذه المهمة، على الرغم من الإجحاف الذي تم التسبب به للضحايا، والذين يشكلون الحلقة الأضعف وسط العجز المادي والقانوني في البيئة التشريعية الوطنية لدى الدولة المعتدية، أو الدولة حاضنة المعتدين في مجال جبر أضرار ضحايا الجريمة الدولية.

الفصل الثاني

مظاهر مشاركة الضحايا في إجراءات المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

في موضوع هذه الدراسة والذي يتمحور حول مشاركة الضحايا في الإجراء الدولي الجنائي في محكمة يوغسلافيا السابقة، وعقب تناول الجوانب الخاصة بإدخال الضحايا لمنظومة العدالة الدولية الجنائية، يأتي هذا الفصل في سبيل استعراض دور الضحايا المشتركين في القضايا قيد التحقيق، وكذلك في القضايا المعروضة أمام هيئة المحكمة الدولية، وفي هذا الإطار سيتناول المبحث الأول من هذا الفصل، الصور التي تنطوي على مشاركة الضحايا في مرحلة التحقيق الدولي، وسيتم تسليط الضوء على آثار مشاركة الضحايا لطواقم التحقيقات الدولية، ومكتب الادعاء العام الدولي في هذا الصدد، فيما وسيخصص المبحث الثاني للوقوف على الجوانب المتعلقة بمثول الضحايا أمام المحكمة، والاطلاع على جوانب احتكاك مشاركتهم تلك مع حقوق المتهم في أن تدار له محاكمة دولية عادلة.

المبحث الأول: دور الضحايا الإجرائي في مرحلة ما قبل إحالة القضايا إلى جلسات المحاكمة

يرتبط دور الضحايا في إجراءات التحقيق بمحورين رئيسين، هما محور المساهمة في عمليات البحث والتحقيقات الأولية الميدانية التي يجريها مراقبو حقوق الإنسان في مناطق الانتهاك، ومحور خاص يتعلق بدور مكتب الادعاء العام في تحقيق العدالة الإجرائية للضحية، ومن أجل توضيح معالم تلك المساهمة في نطاق تلك الإجراءات التي تشرع بها الجهات التحقيقية، سيتناول المطلب الأول من هذا المبحث وضع الضحايا في مرحلة ما قبل التحقيق الابتدائي، وتفاعله مع الجهات الدولية لدى رصد الانتهاك، فيما سيستعرض المطلب الثاني موضوع تدخل جهاز الادعاء العام الدولي لنصرة الضحايا وفتح التحقيقات بشأن قضايا الانتهاك، وما يرتبه من حقوق تكتسبها الضحية في مجال المشاركة في إجراءات التحقيق الابتدائي الرسمية.

المطلب الأول: مشاركة الضحايا في أعمال لجان تقصي الحقائق قبيل تحريك الدعوى الدولية الجنائية

تتعدد السبل التي من خلالها يمكن للضحية أن تبدي ما بحوزتها من معلومات حول الجرائم الدولية الخطيرة، ومن أبرز تلك الفرص المتاحة توجيه التقارير للإبلاغ عن تلك الجرائم للجان تقصي الحقائق الدولية[1]، وفي الممارسة العملية يتم التعامل مع الادعاءات من قبل تلك اللجان حول ارتكاب جرائم حرب كدليل يتطلب بذل المزيد من التحقق لتأسيس ذلك الاشتباه على أسباب جدية لارتكاب جريمة من قبل شخص معين، وفي هذا المطلب سيبحث الفرع الأول في الإفادات التي يقوم الضحايا بتزويدها للجان الدولية، فيما وسيسلط الفرع الثاني الضوء على المكانة القانونية للدليل المستقى من التقارير الأممية في إجراءات محكمة يوغسلافيا السابقة، والقرارات القضائية الصادرة عنها.

الفرع الأول: صورة مشاركة الضحايا في عمل لجنة تقصي الحقائق الخاصة بحالة يوغسلافيا السابقة

لقد أدت المطالبة بالتوصل إلى العدالة الدولية الجنائية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى إلى إنشاء العديد من اللجان والبعثات الدولية التحقيقية، كاللجنة الخاصة بالبحث في مسؤولية مجرمي الجرائم الدولية في الحرب العالمية الأولى عام 1919، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بجرائم الحرب لعام 1943، والشرق الأقصى لعام 1946، وتُمكن المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة إرسال لجان الخبراء الخاصة بالبحث في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، كما هو الحال في قضية الانتهاكات في يوغسلافيا السابقة، ولجنة الخبراء لعام 1994 للتحقيق في الأوضاع الخطيرة في رواندا، كما واستمر إرسال بعثات التحقيق لتقييم أخطر حالات الانتهاك كما هو الحال في مناطق

[1] ومن الفرص المستجدة التي أتاحتها المحكمة الدولية الجنائية الدائمة بخصوص الوضع في فلسطين، ودون تدخل جهاز الادعاء العام، إصدار الدائرة التمهيدية بتاريخ 13 تموز 2018، قراراً لقلم المحكمة الدولية بإنشاء نظام مخصص لنشاطات رصد المعلومات والتوعية، بحيث يكون موجهاً لضحايا الوضع في فلسطين، يتبعه تأسيس صفحة معلومات عن الضحايا في فلسطين على موقع المحكمة الإلكتروني،

Situation In The State Of Palestine. Case No. (ICC-01/18). International Criminal Court. 13 July 2018. para. 19. ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_03690.PDF (last access on 14 July 2018).

دارفور، إرتيريا، العراق، لبنان، الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسوريا، وغيرها من الأقاليم، ويمكن تشكيل تلك اللجان من قبل جهات أممية عدة وهي الأمين العام، ومجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان وسلفه لجنة حقوق الإنسان، وأخيراً المفوض السامي لحقوق الإنسان[1].

وتتجسد خطة عمل لجان تقصي الحقائق، من خلال رصد كافة أنماط التجاوز أو التعدي على بنود القانون الدولي الإنساني، أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخلق شبكات تعاون مع المؤسسات المحلية ذات العلاقة، ليعقب ذلك التوثيق المنظم والذي يرمي إلى تنظيم كافة الحقائق المسجلة في أرشيف خاص، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة إرفاق البينات والحجج للأفعال التي يزعم إخلالها بالقوانين الدولية والوطنية[2].

وُيشار إلى أن لجان التحقيق الدولية قد تُشكل فوراً على إثر أحداث مفاجئة، أو عقب مدة من حدوث ممارسات مر عليها أمد طويل نسبياً، فيما وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بدور إشرافي يتضمن التوجيه وتقديم المشورة بشأن منهجية التحقيق المطبقة، وكذلك العمل على تطوير أدوات التحقيق بما يكفل استخدام تلك الاستنتاجات والتوصيات المتولدة عنها في ضمان حق الضحايا في الحصول على سبل انتصاف فعالة[3].

وقد سبق أن استجاب المجتمع الدولي للحاجة إلى التحقيق في حالة يوغسلافيا السابقة، من خلال أنشطة المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان (اللجنة سابقاً)، والمعني بحالة حقوق الإنسان في إقليم يوغسلافيا السابقة، وكذلك من خلال تشكيل لجنة الخبراء المنشأة نفاذاً لقرار مجلس الأمن 780 لعام 1992، والتي تعتمد في أدواتها على جمع المعلومات من مجموعة متنوعة من المصادر بما في ذلك الجهات الحكومية، والصحافة المحلية، وموظفي المنظمات غير الحكومية،

---

[1] Marina Aksenova and Morten Bergsmo: Defining the Purposes, Mandates and Outcomes of Fact Finding Commissions Beyond International Criminal Justice, Policy Brief Series, no. 38, 2015, http://www.toaep.org/pbs-pdf/38-aksenova-bergsmo

[2] مؤسسة الحق. **دليل حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان**. رام الله– فلسطين. 2011. ص11– ص16.

[3] United Nations. the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). **Commissions Of Inquiry And Fact-Finding Missions On International Human Rights And Humanitarian Law- Guidance and Practice**. New York and Geneva. 2015. p.2+ p.3. available at http://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice.pdf (accessed on 5 February 2018).

وقوات حفظ السلام، ومقرات المنظمات دولية كالاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر[1]، فضلاً عما يتيحه مجلس حقوق الإنسان لمؤسسات المجتمع المدني من فرصة لتسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان باعتبارها هيئات تتمتع بصفة المراقب في المجلس.

وبالاطلاع على حصيلة أعمال لجنة الخبراء الأممية في إقليم يوغسلافيا السابقة، يتضح بأن لجنة الخبراء قد تلقت ما يزيد عن 65 ألف صفحة من الوثائق، والمعلومات المطبوعة والمسجلة عن طريق الفيديو حول الانتهاكات[2]، فيما وقد أجرت اللجنة سلسلة من المقابلات مع 146 من الضحايا في كرواتيا وسلوفينيا في آذار من عام 1994، كما وجمعت اللجنة شهادات حول جرائم القتل والتعذيب ومختلف أنواع الاعتداءات بحق الرجال والنساء والمسنين والأطفال، مما دفعها إلى الخروج بخلاصة مفادها أن مستوى وقوع الضحايا في هذا النزاع كان مرتفعاً، وأن الأطراف المعتدية قد عمدت إلى ممارسات الإبادة الجماعية والتطهير الإثني على نحو ممنهج يبعث على وجود سياسة معتمدة في وقت سابق لحدوث الانتهاكات[3].

وفيما يتعلق بالأجواء المحيطة لتلقي المعلومات من ضحايا الجرائم الدولية، تأخذ الجهات المنظمة للجان تقصي الحقائق ولدى تشكيلها لتلك اللجان لزوم أن يتمتع أعضاء لجان التحقيق بالحيادية والموضوعية في توثيق الأحداث، كما وتراعي لدى اعتمادهم ضرورة إلمامهم بالمواثيق الدولية، وتحديداً تلك التي تحكم ممارسات الدول الأطراف أثناء النزاع الدولي المسلح، وعلاوة على ما سبق، لا بد أن يحرص أعضاء لجان تقصي الحقائق على السرية أثناء عملهم، باعتبارها أحد

---

[1] الأمم المتحدة. مسائل حقوق الإنسان: **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين**، A/50/329، (19 أيلول 1995). ص18، متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/50/329&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

[2] وجدير بالذكر أنه وعلى إثر الكم الهائل من تلك المعلومات، فقد أنشأت اللجنة قاعدة بيانات في المعهد القانوني الدولي لحقوق الإنسان والتابع لجامعة DePaul (ديبول) في ولاية شيكاغو من الولايات المتحدة الأمريكية، وتحوي هذه القاعدة سجلاً وافياً لجميع الانتهاكات المرتكبة، وما يزيد عن 300 ساعة شرائط فيديو، و65 ألف صفحة من المستندات، وكانت اللجنة قد قامت بخمس وثلاثين زيارة ميدانية، الأمم المتحدة، **التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 780 (1992)**، مرجع سابق، ص9، وكذلك: قصيله، صالح: **ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان**. القاهرة: دار النهضة العربية. 2009. ص480.

[3] المرجع السابق، ص65+ ص82.

أهم عناصر التوثيق؛ وتعود تلك الأهمية لكون أن تلك الانتهاكات الدولية المرتكبة، والتي يتم تسجيلها من خلال وسائط التسجيل الإلكترونية، قد تُعرض ممتلكيها أو الذين تقع ضمن حيازتهم إلى الترهيب وتهديدات بالتدمير أو إزالة الأدلة الوثائقية والمادية، فضلاً عن الترهيب الجسدي الذي يهدد الضحايا ممن يحوزون مصادر المعلومات تلك، والذين يُحتمل مشاركتهم كشاهدين أمام المحكمة الدولية، مما يتوجب على الموثق أن يراعي الحفاظ على سرية المصدر، وعدم التسبب بضرر قد يطال هؤلاء الضحية جراء تسريب أي معلومات عن هوياتهم، أو الأدلة التي بحوزتهم[1].

وقد أظهرت مقابلات أعضاء لجان تقصي الحقائق للضحايا العديد من التحديات، والتي تشتمل على الأصعدة الأخلاقية والنفسية والأمنية في التعامل مع الضحايا؛ ويُشار إلى أن المقابلات التي لم يسبقها إقامة تدريب مكثف للمحققين قد كان لها أثر الصدمة الأولية في نفس الضحايا، وبالتالي المس بمقبولية الدليل المستخرج جراء اقتطاع المقابلات، أو رفض الضحايا التوقيع على شهاداتهم[2]، أو ظهور ردات فعل متأخرة كالأزمات النفسية أو النسيان، كما أن الإعداد غير المدروس للمقابلة قد يؤدي إلى إعراض الضحية ورفضها التعاون لافتقارها للوعي حول أهمية حقوق الإنسان، أو اليأس من تحرك المجتمع الدولي، لذا فلا بد وقبيل تنظيم مقابلات الضحايا أن يتم دمج الضحية ببرامج التأهيل عقب الحروب والنزاعات المسلحة، وإخضاع كلا من أعضاء فرق تقصي الحقائق الدولية، والوكالات المتخصصة الوطنية، ومحققي المحكمة الدولية، للتدريب المهني لضمان السلامة النفسية للضحايا، وإقامة لقاءات سلسة يستطيع من خلالها المحققون من تسجيل

---

[1] وتتصل حماية المعلومات اتصالاً وثيقاً بحماية الأشخاص المتعاونين، حيث ينبغي للمحققين ولدى النظر في أي من أدلة التقنية المعلوماتية (أجهزة الحاسوب المكتبية والمحمولة، الكاميرات الرقمية، التسجيلات الصوتية، الأشرطة الممغنطة، الأقراص المضغوطة) أن يراعوا ضمان أعلى مستوى من الأمان لحائزها، فلا يتاح لهم استرجاع المعلومات من تلك الوسائط إلا بموافقة صريحة من الضحية التي يجري مقابلتها؛ نظراً لحساسية الأوضاع الأمنية التي يجري التحقيق في سياقها، وخوفاً من التعرف على الضحايا وعائلاتهم ومن يمت لهم بصلة من خلال الصور أو الأصوات المستخرجة،
United Nations. the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). **Commissions Of Inquiry And Fact-Finding Missions On International Human Rights And Humanitarian Law- Guidance and Practice**. New York and Geneva, Op.Cit, p. 79.

[2] كما ولا بد من تقدير الحالة النفسية للضحية، وانتقاء الصيغ الملائمة للأسئلة الموجهة، فيما وتعد واجبات توخي حسن المعاملة وأصول تسجيل الإفادة من الضحية الشاهد، مطلوبةً على صعيد تعامل أجهزة العدالة الجنائية من شرطة أو نيابة في الأنظمة الوطنية أو من قبل لجان تقصي الحقائق، ومكتب الادعاء العام الدولي على مستوى الملاحقة الدولية، عبد اللطيف الفقي، أحمد: **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003. ص49+ ص50.

الإفادات، بعيداً عن أي لبس موضوعي أو إجرائي قد يطرأ ويهدد سلامة إفادات الضحايا وقانونيتها[1].

وتشير الباحثة إلى أهمية تدخل لجان تقصي الحقائق الدولية في متابعة موضوع الملاحقة لمرتكبي الجرائم الدولية، وتحديداً في مجال جمع الإفادات من الضحايا، أو الأشخاص الذين شهدوا ملابسات وقوع الضحايا، ذلك أنه وفي حالات القتل الجماعي تنعدم الفرص في تحصيل المعلومات من الضحايا كمصدر مباشر، وتتولى اللجان والهيئات ذات العلاقة تعويض المعلومات المفقودة، ليُتاح للمقربين أو الجهات الحقوقية الادعاء باسم الضحايا المتوفين أو المفقودين، وتحصيل الحق من خلال مقاضاة المتهمين جنائياً ومدنياً على المسار الدولي.

وفي إطار التعامل بمسؤولية مع الضحايا، فلا بد من الإصغاء لكافة المخاوف الأمنية التي قد يعرب عنها الضحية، والحصول على تفاصيل الاتصال به إن أمكن، كما ويراعي أعضاء لجنة الخبراء ظواهر قد تتسبب في صعوبة التفاعل مع الضحايا، كمشكلة الأمية التي تعيق قدرة الضحية عن التوقيع، أو قراءة بيانات تعرض عليه خلال المقابلات، ولا يغيب عن ذهن المراقب الدولي توخي الحيطة لدى اختيار المترجمين الفوريين للتواصل السليم مع الضحية[2].

وتتوخى لجنة الخبراء الأممية موثوقية شهادات الضحايا المستجمعة من مختلف المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وتكمن أهمية تنقيح الأدلة في الأثر الرئيسي له على عملية اختيار القضايا المُرحلة لفتح ملفات الدعاوى الدولية وبالتالي المقاضاة، وعليه فإن المحققين الدوليين مطالبون بالالتزام بمعايير العمل المهني لدى جمع شهادات الضحايا تحقيقاً لمسؤوليتهم الأدبية تجاههم، إذ أن تمتع طواقم التحقيق بالمهنية في ذلك الجانب الخاص بتحري صدق الشهادات، يؤدي بالضرورة إلى الحيلولة دون إفلات أحد المتهمين من يد

---

[1] The International Center for Transitional Justice (ICTJ). **Documenting Truth**. New York. 2009. p. 27. available at https://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-DAG-Global-Documenting-Truth-2009-English.pdf

[2] The Swedish National Defence College, Folke Bernadotte Academy. **A Handbook On Assisting International Criminal Investigations**. Stockholm. 2011. p. 28. available at https://fba.se/contentassets/6f4962727ea34af5940fa8c448f3d30f/handbook-on-assisting-international-criminal-investigations.pdf (accessed on 13 February 2018).

القضاء في معرض وزن البينة، وأعضاء لجنة التحقيق وتبعاً لذات المسؤولية ملزمون بعدم المغالاة في رصد الواقع، وذلك لكي يبقى نظام العدالة الدولية الجنائية بمنأى عن نتائج الخطأ غير المرغوب فيه لدى جمع الأدلة، والتي قد تظهر من خلال طعون جهة الدفاع بعدم مشروعية الأدلة المقدمة من الادعاء[1].

وجدير بالذكر أن محكمة يوغسلافيا السابقة مطالبة هي الأخرى، من خلال وظيفتها بتقديم إجابات للتساؤلات التي توجه إليها لدى استعراض شهادات الضحايا الواردة في التقرير النهائي للجنة الخبراء، وتنصب تلك التساؤلات حول الكيفية التي ستنتهجها المحكمة لمعرفة الحقيقة من خلال الشهادات الواردة[2].

الفرع الثاني: تقدير القيمة الإجرائية لأدلة مشاركة الضحايا الواردة في تقرير لجنة التحقيق الأممية

تؤدي اللجان الدولية عملها في الاستقصاء حول انتهاكات حقوق الإنسان؛ وذلك سعياً منها لتحقيق أرضية جادة تمهد إجراء مساءلة لاحقة قد تأتي على صورة إنشاء محاكم دولية قضائية، أو قرار يقضي بإرسال هيئات تحقيق رسمية تابعة لتلك المحاكم، وللحكم على مدى تأثير المعلومات التي أدلى بها الضحايا والموثقة في تقارير لجنة تقصي الحقائق، فلا بد من معرفة مراحل

---

[1] وفي حالة لجنة التحقيق الدولية المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم دإ-1/21 لعام 2014، والمخصصة للنظر في الانتهاكات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يتضمن القدس الشرقية وقطاع غزة المحتل، فقد جاء في التقرير الصادر عام 2015، أن اللجنة الدولية قد التزمت بالأساس المنطقي كمعيار للإثبات؛ من أجل تقييم المعلومات المتدفقة إليها حول الوقائع محل التحقيق، وأوضحت اللجنة أن هذا نتائج هذا المعيار تبقى في النطاق المرسومة له ضمن أهداف لجنة التحقيق، ولا يتعداه إلى حسم مسؤولية أفراد بعينهم عن الانتهاكات، وقد توصلت اللجنة إلى تلك القناعة مراعاةً منها لقاعدة افتراض البراءة، وعنصر الخطأ الواردين في مجال القصد الجنائي، وانطلاقاً من أن مهمة الملاحقة الدولية الجنائية تتبع وبصورة حصرية اختصاص المحاكم الدولية الجنائية، انظر: البند 10، الأمم المتحدة. **حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-1/21.** A/HRC/29/52. (24 حزيران 2015)، متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/HRC/29/52&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

[2] Henham, Ralph: ***Some Reflections On The Role Of Victims In The International Criminal Trial Process***, **International Review of Victimology**, vol. 11. 2004/201-224, p. 215+ p. 216.

الإجراءات التي توصلت إليها عملية المحاسبة الدولية في حالة يوغسلافيا السابقة، والتي استخدمت خلالها تقرير لجنة الخبراء.

ولتسليط الضوء على أهمية تقرير لجنة الخبراء في إقليم البوسنة والهرسك، يشار إلى أنه وعلى الرغم من وصول أول القضاة عام 1993، فلم تكن هناك لوائح الإجراءات قد صيغت بعد، ولم تبدأ المحاكمة الأولى أمام المحكمة الدولية إلا في 7 أيار من عام 1996[1]، فضلاً عن التعقيدات الجمة التي واجهت عمل المحكمة، والتي كان سببها الرئيسي التوتر الأمني الذي كان مسيطراً على الأرض، مما حدا بالمحكمة الدولية وتحديداً جهاز الادعاء العام إلى الاعتماد على تقرير الخبراء اعتماداً رئيسياً في تلك الفترة[2].

ويُذكر أن المجتمع الدولي لم يكن على علم بالمذابح التي وقعت في منطقة Srebrenica (سريبرنيتسا)، إلا بعد مرور أشهر من وقوع أحداث القتل الجماعي، حيث تمكن محققو المحكمة الدولية من الوصول إلى مواقع القتل، وفي تلك الأحوال التي حالت دون قدرة المحققين على الوصول الفوري للضحايا، وجمع المعلومات والأدلة في مسرح الجريمة[3]، فقد قام أعضاء لجنة الخبراء الأممية بالاستعاضة عن الزيارات الميدانية بمقابلات الضحايا والشهود في مقدونيا وألبانيا، وعملوا على تحصيل التقارير التي تحتوي إفاداتهم ريثما يتاح لهم الوصول إلى كوسوفو، وفي هذا الإطار وحتى أواخر عام 1999، فقد أدى القيد المتمثل في صعوبة الوصول إلى المناطق المنكوبة

---

[1] حيث كانت تلك المحاكمة موجهة ضد المتهم Dusko Tadic.

[2] أحمد صبري الجندي، إمام: **دور المدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية**. القاهرة: دار النهضة العربية. 2015. ص26+ ص27.

3 وفي التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2015، فقد أجرت اللجنة ما يزيد عن 280 مقابلة مع الضحايا والشهود، وتلقت ما يزيد على 500 تقرير مكتوب في ضوء عدم السماح للجنة بالدخول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، ونظراً للقيود المفروضة على الحركة والتي تمنع الضحايا والشهود من مغادرة غزة، فقد حصلت اللجنة على إفاداتهم عن طريق إجراء مقابلات عبر وسائل التواصل التقنية ومنها Skype (سكايب)، Video Conference (مؤتمرات الفيديو عبر الشبكة العنكبوتية)، والهاتف، البنود 7 و 8، الأمم المتحدة. **حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-1/21**. مرجع سابق.

إلى تعقيد الأمر على المحققين فيما بعد؛ نظراً لقيام مرتكبي الجرائم ومواليهم بتمويه الأدلة، وإخفاء الأجسام المستخدمة في التنفيذ[1].

وللتوصل إلى حقيقة ما تعكسه إفادات الضحايا في أعمال لجنة الخبراء من أهمية، وتفصيل آثار تلك الإفادات، يمكن تقسيم موقف محكمة يوغسلافيا السابقة في الاعتماد على تلك الأدلة من خلال المراحل التالية:

أولاً: مرحلة التحقيق الابتدائي

في نظر المحكمة الخاصة بيوغسلافيا السابقة فقد اعتبرت تقارير تقصي الحقائق بأنها تقارير مفيدة فيما يسمى بالمرحلة التمهيدية للتحقيق (التحقيق الابتدائي)، والتي تسبق إحالة المتهمين إلى المحكمة، وفي تلك الحالات، يعد عمل المدعي العام الدولي نقطة انطلاق للتحقيقات والملاحقات القضائية، وفيها يقوم المدعي ومكتبه بدراسة التقرير الأممي الموثق لانتهاكات حقوق الإنسان في إقليم النزاع المسلح، وبناءً على المعلومات الواردة فيها والتي تصف خطورة الوضع الإنساني، فإنه يقوم باتخاذ قراره بفتح التحقيق الابتدائي التابع للمحكمة الدولية الجنائية[2]، وكذلك اختيار الحالات المنوي رفع لوائح اتهام بخصوصها، وإصدار مذكرات توقيف للمتهمين، وبالتالي يتبين بأن مشاركة الضحايا في تقرير الخبراء النهائي وملحقاته، والخاص في حالة يوغسلافيا السابقة تعد بمثابة مشاركة في إجراء دولي كاشف وسابق لأي عملية تحقيق قد تشرع بها جهات المساءلة الدولية، كما أن أدلة الضحايا المسجلة هي أدلة يمكن أخذها بعين الاعتبار بصورة مباشرة في هذه المرحلة[3].

---

[1] Whiting, Alex: ***In International Criminal Prosecutions- Justice Delayed Can Be Justice Delivered***, **Harvard International Law Journal**, no. 2, vol. 50, 2009/323- 364, p. 335+ p. 336.

[2] ولا بد في هذا المقام من الإشارة إلى الفروقات في الممارسة بين صلاحية المدعي العام لمحكمة يوغسلافيا السابقة في الشروع بالتحقيق من تلقاء نفسه وتوجيه الاتهام، عن صلاحية المدعي العام المقيدة في إطار المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، إذ يُتطلب من المدعي العام الحصول على إذن من الدائرة التمهيدية من أجل الشروع في إجراء التحقيق، المادة 3/15 من نظام روما الأساسي.

[3] Stahn, Carstem, Jacobs, Dov: **Human Rights Fact-Finding and International Criminal Proceedings: Towards a Polycentric Model of Interaction,** Grotius Centre Working Paper 2014/017-ICL, Leiden Law School Research Paper, p. 10+ p. 11. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2388596 (accessed on 24 February 2018).

ثانياً: مرحلة المحاكمة

ويمكن استعراض مكانة الأدلة المستمدة من مشاركات الضحايا في إجراءات تقصي الحقائق، في مرحلة التحقيق النهائي على صعيدين وهما:

1. مرحلة استنتاج المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة يوغسلافيا السابقة (الفقه القضائي للمحكمة)

لقد استعانت محكمة يوغسلافيا السابقة في دراسة وبحث الجوانب الموضوعية لأركان الجرائم الدولية، ببنود أقرتها تقارير تقصي الحقائق لدى لقاءات اللجان الأممية بالضحايا، كما وتمت الاستفادة من تلك النتائج التي توصل إليها التقرير في إطار الفقه القضائي للمحكمة، ومن الأمثلة على ذلك ما عرفت به المحكمة من جهود بذلتها لاعتماد تفسير موسع لمفهوم جريمة الإبادة الجماعية، وصورها التي تهدف إلى تدمير القواعد الاجتماعية والثقافية للمجموعة البشرية، وقد اعتمدت المحكمة في استنتاجاتها تلك على تقارير تقصي الحقائق ليوغسلافيا السابقة، وتقرير فريق الخبراء المخصص بموجب قرار من مجلس حقوق الإنسان حول الانتهاكات في جنوب أفريقيا[1].

وفي ذات المنحى فقد وثقت المحكمة في قضية Krstic رجوعها إلى التقرير النهائي للجنة الخبراء الخاصة بيوغسلافيا السابقة لعام 1992، ومن خلال البند 94 قامت المحكمة ببناء المبدأ القانوني القائل بأن تدمير جزء معين من مجموعة يمكن اعتباره مؤشراً قوياً على نية الإبادة الجماعية بغض النظر عن الأرقام الفعلية للقتلى علت أم دنت[2].

[1] Prosecutor v. Radislav Krstic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-98-33-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 August 2001. paras. 56, 57. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/krstic/tjug/en/krs-tj010802e.pdf (accessed on 13 February 2018).

[2] Ibid, para. 587.

وعزت هيئة المحكمة إلى التقرير النهائي للجنة الخبراء لعام 1992، الاجتهاد القضائي الذي توصلت إليه بشأن الاستدلال على المعرفة الفعلية من خلال الأدلة الظرفية[1]، وبناءً على ذلك، فقد توصلت الدائرة الابتدائية في قضية Celebici، إلى أنه وفي ظل غياب أدلة مباشرة تبرهن معرفة الرؤساء بالجرائم التي يرتكبها مرؤوسوهم، فإنه لا يمكن افتراض هذه المعرفة، مما يستلزم البحث عن طرق بديلة لاستخراج أدلة تثبت تورطهم، ومن تلك الطرق استخلاص المسؤولية الجنائية من خلال الأدلة الظرفية، والتي تتحدد في جملة أمور أدرجتها لجنة الخبراء الخاصة بيوغسلافيا السابقة، وفي البند 58 من تقرير اللجنة النهائي فقد أتت هذه الأدلة على شاكلة عدد ونوع الأفعال غير المشروعة، نطاق العمليات، الوقت الذي وقعت فيه تلك الأفعال، عدد ونوع القوات المعنية، الموقع الجغرافي للأفعال، وغيرها من المؤشرات التي اقتبستها المحكمة في قرارها نقلاً عن التقرير المذكور[2].

كما ورأت المحكمة في قضية Aleksovski، أن مفردة الرؤساء واسعة بما فيه الكفاية لتطال كل من القادة العسكريين، والسلطات المدنية التي تتمتع بممارسة درجة مماثلة من القيادة والسيطرة على تصرفات مرؤوسيهم، وأوضحت المحكمة أن تفسيرها هذا يتفق والصيغة التي اختيرت للتقرير النهائي للجنة الخبراء في البند 57، وكذلك الصيغة الواردة لمصطلح الرئيس الواردة في الفقرة 3 للمادة 7 في النظام الأساسي للمحكمة، والمتعلقة بمسؤولية الأفراد الدولية الجنائية عن الجرائم الدولية[3].

---

[1] Prosecutor v. Radoslav Brdanin. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-99-36-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 1 September 2004. paras. 35, 36, 387. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/brdanin/tjug/en/brd-tj040901e.pdf (accessed on 13 February 2018).

[2] Prosecutor v. Zenjil Delalic, Hazim Delic, Esad Landzo. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 16 November 1998. paras. 386, 387. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mucic/tjug/en/981116_judg_en.pdf (accessed on 15 February 2018).

[3] Prosecutor v. Zlatko Aleksovski. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-14/1-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 25 June 1999. para. 75. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/aleksovski/tjug/en/ale-tj990625e.pdf (accessed on 18 February 2018).

2- مرحلة إصدار الأحكام النهائية بالإدانة أو البراءة

لقد أوضحت لجنة الأمن والتعاون في أوروبا في تقريرها حول الادعاء بجرائم الحرب الواقعة في يوغسلافيا السابقة، أنه وكما هو الحال مع معظم جرائم القتل الجماعي والتطهير العرقي، فإن قلة قليلة من القرارات القضائية ستستمد من إقرارات المتهمين؛ وذلك بسبب الإنكار المستمر من قبلهم، ورفضهم الإدلاء باعترافات تؤدي إلى إدانتهم بتلك الجرائم، مما يتطلب استغلال ادعاءات الضحايا والشهود العيان والمسجلة في تقارير تقصي الحقائق الدولية لتأكيد نسبة التهم إلى الفاعلين الأصليين وشركائهم، كما ويشيد التقرير بأهمية بذل الموارد المتاحة من أجل كشف الدليل الجنائي من خلال وسائل وأدلة الطب الشرعي في هذا المجال، إضافةً إلى المختبرات الجنائية، وعمليات كشف مواقع المقابر الجماعية وإخراج الجثث والتي تقدر تكلفتها بمبلغ يتراوح ما بين 2 – 3 ملايين دولار لكل موقع[1].

وعلى إثر ما ورد في تقرير لجنة الأمن والتعاون في أوروبا أعلاه من ضرورة استغلال إفادات الضحايا الناجين الأوائل، والواردة مشاركتهم في تقرير تقصي الحقائق، يُطرح تساؤل هام حول مدى تأثير تلك الإفادات على مجريات الأحكام بالإدانة أو البراءة بصورة قاطعة، ومن أجل التوصل إلى موقف محكمة يوغسلافيا السابقة حول تلك المسألة، تلاحظ الباحثة غلبة التردد والحذر في إيراد محكمة يوغسلافيا السابقة ضمن قراراتها، أدلة جنائية مستمدة من تقرير تقصي الحقائق بصورة مباشرة، ويعود السبب في تمنع المحكمة عن استخدام تلك الأدلة بصورة حاسمة، إلى كون تلك الأدلة مفتوحة ولا تفي بمتطلبات الدليل الجنائي، والذي من شأنه أن يساهم لاحقاً في تشكيل القناعة الوجدانية المطلوبة للقاضي الجنائي، وبالتالي الحكم بناءً عليها.

ولكن وفي الوقت ذاته فقد اعتمدت المحكمة تلك الأدلة بصورة غير مباشرة، أي شريطة ورودها تحت مظلة أدلة المدعي العام الدولي، والذي يقوم بالمرور عليها وتطويرها قبيل عرضها على المحكمة، وعلى سبيل المثال: فقد ترد إفادة جوهرية لأحد الضحايا الناجين من عملية قتل

[1] Commission on Security and Cooperation in Europe (OSCE)**. Prosecuting War Crimes in the Former Yugoslavia**. Vienna. 1996. p. 17. available at https://www.csce.gov/sites/helsinkicommission.house.gov/files/WarCrimesUpdate1995.pdf (accessed on 13 February 2018).

جماعي في تقرير تقصي الحقائق، ففي هذه الحالة يقوم مكتب الادعاء العام الدولي بالاستقصاء عن صاحب الإفادة وتنظيم إفادته لتخرج بالصورة الإجرائية المطلوبة، والتي تتخطى عيوب الإفادة السابقة.

وعلى الرغم من أن الأدوات التي يقوم من خلالها الباحثون الميدانيون والدوليون للجان تقصي الحقائق في عمليات جمع الأدلة، هي أشبه بأدوات بالتحقيق القضائي الجنائي[1]، فإن الباحثة ترى أن تلك الأدوات لا تلغي بأي حال من الأحوال التقييم اللاحق لطواقم التحقيق الرسمي، صاحب الخبرات القانونية الجنائية المختصة، وعليه تبقى أدلة لجان تقصي الحقائق معرضةً على الدوام لاختبار فحص مكانتها القانونية من قبل مكتب الادعاء العام الدولي، حيث يراعي الأخير الصعوبات العملية والمادية التي قد تجعل من تقارير تقصي الحقائق مجرد قراءة أولية لا ترقى إلى الجدية التي تتسم بها أدلة الإدانة أو البراءة.

وفي نهاية هذا المطلب يتضح بأن الضحايا يتميزون بمشاركتهم الفاعلة قبيل وأثناء عمل لجان التحقيق الأممية، ذلك أن لا أقدر من الشعب الضحية على تقديم صورة الحدث كما هي، ولا يوجد من هو أحرص منه على متابعة سير عمل لجان تقصي الحقائق، وحثها على تغطية وقائع الانتهاكات والجرائم؛ لتثبيتها وتسجيلها علها تكون شواهد إدانة كافية في الملفات التحقيقية، وفي حالة النزاع في إقليم يوغسلافيا السابقة فقد لمست لجنة الخبراء الدولية تعطش السكان الذين عانوا من ويلات الحرب القاسية لتقديم شهاداتهم، وتلقت بصدر رحب حصيلة ما دأبت المؤسسات الوطنية على تقنينه من أدلة، وفي هذا الإطار برز دور الضحايا في تقديم الشهادات الحية أمام اللجنة الدولية، والتي أعدت تقاريرها التي لاقت صدى ملحوظاً في القرارات القضائية في محكمة يوغسلافيا السابقة، وعلى الرغم من عدم وجود موقف براغماتي عملي يهدف إلى إبراز نقاط التقاء

[1] ويشار في هذا السياق إلى تنوع المعايير حول اعتماد الأدلة التي يتوصل إليها أعضاء لجان التحقيق الأممية، ذلك أن المعايير المستخدمة تختلف باختلاف اللجان في ظل عدم توحيدها في معيار واحد، مما يمكن أن يشكل نقطة ضعف تربك استخدامها كدليل دقيق وموثوق لدى رفعها لمؤسسات المحاسبة الدولية،

Joon Kim, Hun: ***The Role of UN Commissions of Inquiry in Developing Global Human Rights:***
Prospects and Challenges, **The Korean Journal of International Studies**, no. 2, vol. 14, 2016/241- 264. p. 259+ p. 260.

بين تقارير تقصي الحقائق حول أوضاع حقوق الإنسان والإجراء الدولي الجنائي، والافتقار إلى رأي يوضح مدى إمكانية أن تفضي نتائج تلك التقارير إلى ملاحقة جدية، تبقى السلطة التقديرية للمحاكم الدولية الجنائية ومنها محكمة يوغسلافيا السابقة، وباستخدام صلاحياتها في وزن قيمة تقارير لجان تقصي الحقائق، هي الفيصل في الحكم على مرتبتها ضمن الأدلة والقرائن، وتبعاً للمرحلة التي وصلتها المحكمة في نظر قضية ما، فمن ناحية يمكن اعتبار المعلومات الناتجة دليلاً جوهرياً يمكن الارتكاز عليه بصورة مباشرة في إجراءات تحقيقية أصيلة، كما هو الحال في مراحل مبكرة كإصدار مذكرات الاعتقال بحق متهمين معينين[1]، أو أن تبقى في نطاق الأدلة الاستئناسية والتفسيرية حول أركان الجرائم الدولية، والمسؤولية الشخصية لمجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية في مراحل أكثر تقدماً في المحاكمة.

المطلب الثاني: مكتب الادعاء العام الدولي ودوره في تحقيق العدالة الجنائية الإجرائية لضحايا الجرائم الدولية

يشكل مكتب المدعي العام، أحد أجهزة محكمة يوغوسلافيا السابقة الثلاثة، فإلى جانب دوائر القضاة الابتدائية والاستئنافية، وقلم المحكمة، يأتي مكتب الادعاء ليكون قائماً هو الآخر على إنجاز الأهداف التي رصدت لإنشاء المحكمة الدولية، ويقسم جهاز الادعاء العام الى أربعة أقسام وهي مكتب المدعي العام، قسم التحقيقات، قسم الخدمات القانونية، وقسم المعلومات والتسجيلات،

[1] حيث أصدرت المحكمة الدولية الجنائية الدائمة مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير للاشتباه بمسؤوليته عن ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور في السودان، وقد اعتمدت الدائرة التمهيدية في إصدار المذكرة بصورة رئيسية على المعلومات الواردة ضمن تقرير تقصي الحقائق في إقليم دارفور،

Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General, Pursuant to **Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004**, cited in: Prosecutor v. Omer Hassan Ahmad Al Bashir (Omer Al Bashir). **Decision on the Prosecution's Application for a Warrant of Arrest against Omar Hassan Ahmad Al Bashir**. Case No. (ICC-02/05-01/09), International Criminal Court. 4 March 2009. para's 62, 63, 64, 66, 69, 76, 77, 83, 88, 94, 97, 136, 137, 215, 219. ICC website available at https://www.icc-cpi.int/pages/record.aspx?uri=639096 (accessed on 18 February 2018).

ويعين المدعي من قبل مجلس الأمن الدولي بعد قيام الأمين العام للأمم المتحدة بتسميته، كما ويمارس المدعي العام أعماله لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد[1].

ويأتي إنشاء عمل مكتب المدعي العام كمرحلة مكملة للجهود التي قام بها النظام القضائي المحلي لإقليم البوسنة والهرسك، وتحديداً في مجال إجراء التحقيقات حول جرائم الحرب المرتكبة، وإقامة ما عرف بغرفة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وهو جهاز أيد تشكيله مجلس الأمن الدولي في مساندةً منه للمطالبات المنادية بكشف الحقيقة عما ارتكب في الأقاليم المنكوبة، من ناحية أخرى فقد شكل الأرشيف الضخم للأدلة والمعلومات ومنتوجيتها القانونية ثمرة تعاون هامة بين مكتب الإدعاء العام الدولي لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، والنيابة العامة المحلية لجمهورية البوسنة والهرسك، فضلاً عن المساهمة المقدمة من وكالة التحقيقات والحماية وقوات مكافحة الإرهاب أحد فروع تلك الوكالة، وكذلك المحققين الدوليين والمهنيين المحليين العاملين في فرق تتبع القضايا[2].

الفرع الأول: اختصاص الادعاء العام الدولي في تحريك الدعوى لدى وقوع ضحايا للجرائم الدولية

على مدار تاريخ عمل المحاكم الدولية تولى المدعون العامون في المحاكم العسكرية الدولية، والتي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية سلطة تحريك الدعاوى الجزائية والتحقيق ضد مرتكبي جرائم الحرب نيابة عن الدول المنتصرة، وبخلاف ميثاق المحكمة العسكرية الدولية في نورمبرغ، فقد

---

[1] Article 16 of Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

والمدعي العام الحالي هو Serge Brammertz من بلجيكا، وقد عُين لهذا المنصب في 1 كانون الثاني من عام 2008، فيما وتقلد منصب المدعي العام في المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة عدة شخصيات وهي تصاعدياً: Ramon Escovar Salom من فنزويلا (1993–1994)، Richard Goldstone من دولة جنوب أفريقيا (1994–1996)، Louise Arbour من كندا (1996–1999)، وCarla Del Ponte من سويسرا (1999–2007)، أحمد السيد، مرشد وغازي الهرمزي، أحمد: **القضاء الدولي الجنائي دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا**. عمان. الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. 2002. ص80+ ص81.

[2] Ronen, Yael: ***The Impact of the ICTY on Atrocity-Related Prosecutions in the Courts of Bosnia and Herzegovina***, **Penn State Journal of Law & International Affairs**, no.1, vol. 3, 2014/113-160, p. 129.

عملت "الثقة المتبادلة" بين القوات المتحالفة على إلغاء الحاجة إلى إنشاء مكتب ادعاء عام مركزي، واستعيض عن ذلك بتشكيل لجنة التحقيق والملاحقة تتكون من ممثلي كل من الدول الأربعة (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفييتي)، بحيث تعين كل دولة منها وفداً من الممثلين المختصين لمباشرة إجراءات جمع الأدلة الجنائية، وكذلك المصادقة على لوائح الاتهام المعدة وإحالتها للمحكمة، ويأتي ذلك استناداً لما جاء في المادة 14 من اللائحة المرفقة لاتفاقية لندن عام 1945، والتي أسست بموجبها محكمة نورمبرغ[1].

وبالإضافة إلى الشبهة التي تحوم حول ظروف تشكيل لجنة التحقيق آنذاك، فقد سارت إجراءات المحاكم العسكرية في ظل أجواء سياسية حالت دون منح الاستقلال المهني، لأي من أعضاء النيابة العامة أو القضاة، ولم تكن هناك مساهمة من دول الحلفاء الصغرى، أو الدول المحايدة، وكان ماثلاً للعيان هدف تلك المحاكمات في إنزال العقوبات على الجرائم المرتكبة من طرف دول الحلفاء الكبرى، والتي جمعت بين صفتي الخصم والحكم، دون الشروع بأي مساءلة على التجاوزات المنسوبة لبقية أطراف الحرب، وعلى سبيل المثال: لم توجه لوائح اتهام من قبل المدعي العام للإيطاليين المسؤولين عن جرائم الحرب، أو للقوات الأمريكية لقصفها اليابان بالقنبلتين الذريتين على هيروشيما وناجازاكي عام 1945[2].

وتظهر لوائح الاتهام الموجهة من قبل المحكمة الدولية العسكرية، والتي صيغت باسم كل دولة ضد جميع المتهمين، أن أعمال التحقيق الجنائية قد كانت تدار تحت السيطرة الكاملة لأصحاب القرار في الدول المنتصرة، وعليه فقد ساد الاعتقاد بأن التجاء تلك الدول لمحاكمة عسكرية يساعد على الجمع بين أسس المحاكمة العادلة، والمتمثلة تحديداً في دفاع المتهم عن

---

[1] **دراسات في الادعاء العام**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2004. ص66+ ص67.

[2] عبد الرزاق حميد، حيدر: **تطور القضاء الدولي الجنائي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة**. المحلة الكبرى- مصر: دار الكتب القانونية. 2008. ص122.

نفسه، وسرعة الإجراءات، دون التعثر بعقبات فقهية أو جدلية كما هو الحال في مسار القضاء العادي في المحاكمات الجنائية[1].

وفي حالة محكمة يوغسلافيا السابقة، فإن الأمر يبدو مغايراً عن سابقه في المحاكم العسكرية، إذ تتضمن مهمة المدعي العام شقين رئيسيين يتمثلان في التحقيق في الجرائم، ومن ثم متابعة القضايا في جلسات المحاكمة، وبعد ذلك يأتي دور تمثيل الضحايا لدى الدائرة الاستئنافية حين الاقتضاء، فيما وقد نص نظام المحكمة على الاختصاصات التي يضطلع بها المدعي العام، وجاء في المادة 16 من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، أن اختصاصات المدعي العام تنصب في تنظيم التحقيقات، ومتابعة مقاضاة المتهمين[2].

وفي اللائحة الإجرائية للمحكمة الدولية، وبالإضافة إلى تبيان المهام المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، فإن للمدعي العام حرية تفويض أي من تلك المهام لموظفي وأعضاء مكتب الادعاء، وبموجب إذن خاص بذلك، كما ويمارس نائب المدعي العام تلك الوظائف أيضاً حال غياب المدعي عن العمل، أو عدم القدرة على التصرف، أو وفق تعليمات صريحة من المدعي العام[3].

ويتألف مكتب المدعي العام من وحدة التحقيق ووحدة خاصة بالأنشطة الميدانية تعمل خارج إطار المحكمة، إضافةً إلى وحدة الادعاء المتخصصة بتقرير ما يلزم الشروع به من إجراءات حول القضايا المعروضة، وبخصوص تعيين موظفي مكتب المدعي العام ونائب المدعي، يقوم الأمين

[1] ناصر طه، رمضان: **مبدأ استقلال القضاء في القانون الدولي الجنائي**. القاهرة – الإمارات. دار الكتب القانونية : دار شتات للنشر والبرمجيات. 2015. ص129.

[2] Article 16/1 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[3] Rule 37 and Rule 38 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

العام للأمم المتحدة بتعيينهم بناءً على توصية تصدر من المدعي العام، مع مراعاة أن يتم اختيارهم وفقاً للقواعد المعمول بها في نظام الموارد البشرية للأمم المتحدة[1].

فيما وأكدت المادة 3/30 من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا، بأن الاتفاقية الخاصة بمميزات وحصانات الأمم المتحدة لعام 1946 تنطبق على أعضاء هيئة المحكمة، والمدعي العام وموظفيه والمسجل وموظفيه، كما ويتمتع المدعي العام والمسجل بنفس المميزات والتسهيلات الممنوحة للدبلوماسيين طبقاً لقواعد القانون الدولي[2].

وللإطلاع على الجوانب المتعلقة بتحريك الدعوى ضد مرتكبي الجرائم الدولية، فلا بد من تناول الإطار القانوني الذي يتيح تحريك الدعوى الجنائية، وتسليط الضوء على الإشكاليات التي تحيط باستعمال المدعي العام لصلاحيته تلك.

أولاً: السند القانوني لسلطة الإدعاء العام في تحريك الدعوى الدولية الجنائية

بصفته المدعي الأول، للمدعي العام لمحكمة يوغسلافيا السابقة أن يصدر تعليماته بالشروع بالتحقيق في إحدى الجرائم، وذلك دون أن يضطر مكتبه لاستحصال إذن من أي سلطة أخرى أو جهاز آخر، كما وللمدعي أن يأمر بفتح التحقيق الجنائي لدى استقباله معلومات حول تلك الجرائم، وقد تكون تلك المعلومات واردة من مصادر حكومية، أو منظمات حكومية دولية، أو منظمات غير حكومية، أو أحد أجهزة الأمم المتحدة، شريطة خضوع تلك المعلومات لتقييم خاص يستهدف قياس مدى جديتها، والتثبت من دقة الوقائع والتفاصيل المسجلة، وذلك تمهيداً للبت في جديتها وكفايتها لتأسيس لوائح اتهام ضد المتهمين، وبالتالي إحالتها إلى المحكمة للنظر فيها.

---

[1] أحمد صبري الجندي، إمام: **دور المدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية**. مرجع سابق، ص27+ ص28، ويشار إلى أن انتقادات قد وجهت إزاء طريقة تعيين مكتب الادعاء العام؛ مخافة التأثير على استقلالية المكتب، ونودي بدلاً من ذلك بتعيين المدعي العام على نهج تعيين قضاة المحكمة، والذي يتم عن طريق ترشيح القضاة وانتخابهم من قبل دول منظمة الأمم المتحدة، وعلى النحو المبين في المادة 13، زعبال، محمد: **إجراءات التقاضي وضمانات حقوق الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2006- 2007. ص19.

[2] علي سمير الدليمي، عامر: **صلاحية المدعي العام القانونية لدى المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة قانونية)**. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع. 2013. ص74- ص77.

كما ومنحت القاعدة 9 من اللائحة الإجرائية للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، المدعي العام صلاحية اقتراح طلب الدائرة الابتدائية إحالة الملفات من المحاكم الوطنية إلى المحكمة الدولية، كما في حالات افتقاد أنظمة التحقيق أو المحاكمة الوطنية إلى النزاهة أو الاستقلال، وتحولها إلى أداة لإفلات المتهم من العقاب، أو في حال تبين أن الجريمة موضع التحقيق هي في الواقع جريمة دولية، أو لدى ارتباطها ارتباطاً حيوياً بالتحقيقات أو المقاضاة في الجرائم الدولية أمام محكمة يوغسلافيا السابقة[1].

وبالاطلاع على طبيعة الأنظمة القانونية المختلفة حول طريقة وغايات إدارة التحقيق الجنائي، يظهر مفهومان متغايران لدور المدعي العام، ففي إطار القانون المشترك (common law) لا بد من إنجاز "وظيفة الاتهام" وفق ما يرمي إليه هذا المصطلح بحرفيته، وهو ساعٍ في وظيفته تلك إلى إثبات التهم بحق المتهمين دون هوادة، على عكس دور المدعي العام في القانون المدني (civil law)، إذ يُعد المدعي في منظومته مسؤولاً عاماً آخر كالقاضي، وهو ملزمٌ بالحياد من أجل تحقيق مبادئ العدالة، وذلك باعتباره الوصي على القانون أثناء المحاكمات الجنائية[2].

وعلى الرغم من الرؤية المطروحة من قبل واضعي مواد النظام الأساسي، والقواعد الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، وادعائهم تأطيرها ضمن مزيج نظري من كلا النظامين القانونيين المشترك والمدني، يظهر تساؤل هام يتمثل في الآتي:

أي من النظامين القانونيين كان غالباً على المواد القانونية التي تنظم أعمال الإدعاء العام في التحقيق ومباشرة الدعاوى في الجرائم الدولية؟

بالاطلاع على المواد القانونية المخصصة، والتي تمنح السند القانوني لأعضاء الادعاء العام في إجراءات التحقيق، يلاحظ غياب منح اختصاص تحريك الدعاوى الدولية لضحايا الجرائم الدولية، وتستدل الباحثة من خلال ذلك الغياب على رجحان كفة النظام القانوني المشترك في العمل

[1] Rule 9 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] Kuczynska, Hanna: **The Accusation Model Before the International Criminal Court/ Study of Convergence of Criminal Justice Systems**, Switzerland: Springer International Publishing. 2015. p. 46. Retrieved from Springer Books.

الإجرائي في مكتب الادعاء العام، والمتأمل لعمل مكتب الادعاء يجد أن الضغط المتولد عن الحجم الهائل للاتهامات المراد تقديمها يأخذ حصة الأسد في التأثير على إشراك الضحايا في إثبات التهم، كما ويأخذ هذا العامل بالتصاعد تحديداً في حالات محاكمة القادة المسؤولين عن جرائم الحرب، إذ يكون التهافت على استصدار قرارات بالإدانة هو سيد الموقف، مما يدفع بمنظمي الإجراءات القضائية إلى استبعاد دور الضحية المشتكية في هذا الصدد، وفتح المجال لإعطاء الأولوية لمكتب الادعاء في التحرك والإثبات عن طريق المراسلات الحكومية، والأوامر الكتابية الداخلية بين المعسكرات وغرف العمليات، وتبعاً لذلك وتحت براثن الواقع الصارم قد يصبح أمر سماع أصوات الضحايا أحد الأمور الهامشية من قبل المكتب، والتي لا تستدعي العجالة في البحث فيها، أو إيلائها الأهمية بقدر وظيفة إسناد التهم وإصدار مذكرات اعتقال بحق المتهمين خشية هروبهم.

ثانياً: الآلية العملية المنتهجة في تقرير الادعاء العام تحريك الدعاوى الجزائية وأثرها على الضحايا

لقد أكدت المادة 16 من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة على استقلالية المدعي العام، وأشارت في الفقرة 2 منها على أن هيئة المدعي العام هي هيئة مستقلة لا تتلقى أي تعليمات من أية حكومة أو مصدر آخر مهما كان ثقله، وبينت الفقرة 4 من ذات المادة ضرورة أن يراعى في ترشيح المدعي العام عدم انتماء المرشح لأي حزب أو مجموعة سياسية؛ للحيلولة دون تأثير هذا الانتماء على مصداقية تصرفات المدعي والإجراءات التي يتخذها، كأن يكون ميالاً لطرف من أطراف الدعوى، كما ولا بد أن يتحلى بالأخلاق الرفيعة، وتكون له خبرة ودراية في مجال التحقيقات الدولية الجنائية، وعلى الرغم من تلك الاحتياطات فقد تم توجيه عدة انتقادات الى طريقة تعيين المدعي العام من قبل مجلس الأمن، إذ انصبت هذه الانتقادات في مجملها على إمكانية تحكم جهة التعيين أو مساسها باستقلالية عمل الادعاء بصورة صارخة[1]، ونادت باستبدال هذا النهج بتطبيق

[1] وتأتي هذه الدعوات لاعتبارات الخوف من إقدام المدعي العام على إساءة استعمال هذه السلطة، كأن يتصرف بشكل متهور في مجال فتح التحقيقات، أو يغدو لعبة سياسية بيد الدول، مخلط، بلقاسم: **محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية**. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان. الجزائر. 2014–2015. ص227.

الطريقة المطروحة في تعيين القضاة، كما وطالت الانتقادات موضوع تكليف المدعي العام بمهام التحقيق وملاحقة المتهمين بصورة حصرية، كما ودعت إلى استبدال هذه المركزية في الاختصاص بتشكيل جهاز تحقيق أو هيئة مكونة من عدة أشخاص تقوم بهذه المهمة[1].

ومع إصدار آخر لائحة اتهام من قبل المدعي العام في محكمة يوغسلافيا السابقة في كانون الأول من عام 2004[2]، يُمكن القول بأن لدى المدعي العام من السلطة التقديرية ما يمكنه من وزن الأدلة شريطة أن تكون وفق محددات القانون، وبهذا يكون حكمه مبنياً على المعلومات الأولية بناءً على الأدلة الوقائعية، دون إعمال أي معايير انتقائية قد تعكر صفو الثقة الممنوحة لمكتب الادعاء، وقدرته في تحريك الملاحقة القضائية وفق دوافع مهنية بحتة، وهو ما يعبر عنه بالشفافية في قرارات الاختيار[3].

ومن أجل تحقيق أحد أهداف المحكمة المتمثل في نبذ الصراع القائم على النعرات الطائفية، فقد سعى مكتب الادعاء إلى تقديم الاتهام إلى كافة المتورطين على اختلاف أعراقهم، دون تمييز بين متهم وآخر، أو ضحايا من مجموعة عرقية معينة وآخرين من مجموعة أخرى، معتمداً بذلك المعايير الخاصة بالممارسة العملية للسلطة التقديرية[4]، كما وقد كان لمحكمة يوغسلافيا موقف واضح في ترسيخ هذا الجانب، إذ رفضت قطعياً الادعاءات الصربية القائلة بأن جُل من تم إحالتهم

---

[1] أحمد السيد، مرشد وغازي الهرمزي، أحمد: **القضاء الدولي الجنائي دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا**. مرجع سابق. ص81.

[2] ICTY website. http://www.icty.org/en/about/office-of-the-prosecutor/history#completion (accessed on 5 February 2018).

[3] M. deGuzman, Margaret: Choosing to Prosecute: ***Expressive Selection at the International Criminal Court,*** **Michigan Journal of International Law**, Issue 2, vol. 33, 2012/265-320. p.298.

[4] إذ يحرص مكتب الادعاء العام الدولي على تجنب التمييز السياسي، الديني، الاجتماعي، العنصري، الجنسي، الثقافي، أو أي نوع آخر من أشكال التمييز،

Article 2/t of Prosecutor's Regulation No. 2 (1999), Standards Of Professional Conduct For Prosecution Counsel, Done on this 14 September 1999, New York City, United States of America, http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/otp_regulation_990914.pdf (last access on 8 February 2018).

إلى المحاكمة تم اختيارهم بصورة عمدية ليكونوا من الصرب غير المسلمين[1]، ورفضت الزعم القائل بأن إحالة البعض من المسلمين والكروات كانت مجرد إحالة صُورية من باب توفير التنوع الإثني لمجريات المحاكمات[2].

وفضلاً عن لائحة قواعد الأدلة والإثبات الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ينطبق قانون الإجراءات الجزائية للبوسنة والهرسك النافذ لعام 2003[3] أيضاً على التحقيقات المتعلقة بجرائم الحرب، بدءاً من لحظة الشروع بأول إجراء تحقيقي رسمي وحتى نهاية العمل إما من خلال تقديم لائحة اتهام أو إغلاق ملف التحقيق، وللمدعي العام سلطة تحريك الدعوى الجزائية بموجب القانون الداخلي لدى إخطار مكتب المدعي بوجود أسباب للاشتباه في ارتكاب جريمة ما، ويكون مصدر الإبلاغ وفقاً للمادة 214 من قانون الإجراءات الجزائية للبوسنة والهرسك لعام 2003، إما من المواطن العادي، أو الأشخاص المسؤولين أو العاملين في الهيئات الحكومية

---

[1] هذا وقد رفضت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ادعاء المتهم Vojislav Seselj بأن اتهامه قائم على كونه صربياً فحسب، وفي قرارها الذي بت في المطالبات بالمساواة في توجيه الاتهام، أوردت المحكمة أن الدافع التمييزي لا مكان له لدى معايير المقاضاة، موضحةً أنها تحاكم الأشخاص من جميع الخلفيات العرقية المختلفة طالما توفر أساس أو معلومات تدعوها لاتهامهم وفق المادة 1/18 من النظام الأساسي للمحكمة،

Prosecutor v. Vojislav Seselj. **Decision on Motion by Vojislav Seselj Challenging Jurisdiction and Form of Indictment**. Case no. (IT-03-67/PT), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 26 May 2004. para. 19+ para. 20+ para. 21. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/seselj/tdec/en/040526.pdf (last access on 8 February 2018).

كذلك وفي زعم المتهم Landzo بأنه اختير بصورة تمييزية للمحاكمة، وذلك لمجرد أنه الشخص الوحيد الذي وجده الادعاء العام ليُتهم من بين جموع المسلمين البوسنيين، ومن أجل إعطاء مظهر حازم لسياسة المدعي العام في اختيار المتهمين، فقد حسمت دائرة المحكمة الاستئنافية هذا الادعاء، وقررت أن اختيار أي شخص للمثول أمام المحكمة يكون بدافع خطورة الجرائم التي يشتبه بارتكابها من قبله، وليس بدافع هويته،

Prosecutor v. Zejnil Delalic, Zdravko Muci, Hazim Delic and Esad Landzo. **Judgement of Appeals Chamber**. Case no. (IT-96-21-A). International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 20 February 2001. paras. 611- 619. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/mucic/acjug/en/cel-aj010220.pdf. (last access on 8 February 2018).

[2] ويقتضي مبدأ المساواة الموضوعي في معاملة المتقاضين أمام المحاكم الدولية تكافؤ المراكز، حيث لا يجوز أن يبنى الاختلاف على أسباب خارج إطار الصالح الدولي العام، كالفارق الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، العرقي، الديني، أو العقائدي، يونس سديرة، نجوى: **ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية**. عمان – الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2014. ص230+ ص231.

[3] ويأتي هذا القانون الإجرائي خلفاً لسابقه قانون الإجراءات الجزائية ليوغسلافيا السابقة لعام 1986.

والمؤسسات العامة[1]، وقد يتبادر إلى علم المدعي العام وقوع جريمة ما من خلال التقارير المرسلة كتابياً أو شفوياً، والمنظمة في المادة 215 من القانون.

وبالتمعن في نص المادة 1/216 من قانون الإجراءات الجزائية للبوسنة والهرسك لعام 2003، يلاحظ أن معيار السلطة الممنوحة للمدعي العام لفتح ملف للتحقيق يكمن في"أسباب الاشتباه في ارتكاب جريمة جنائية"، ويتضح من هذه الصيغة عدم وجود قاعدة أو معيار نظري ثابت فيما يتعلق بالخيارات المطروحة حول كيفية التصرف بالمعلومات المتدفقة إلى مكتب المدعي العام، مما يدعو إلى الاستجابة لأي معلومات جدية قد تصل، أو من خلال الحصول على أدلة مباشرة أو غير مباشرة، من ناحية أخرى لا بد من الإشارة هنا إلى أن السلطات التقديرية الممنوحة للمدعي العام يحكمها مبدأ نفعية النظام الاتهامي باعتباره أحد ركائز القانون المشترك المعمول به لدى مكتب الادعاء، الأمر الذي يترك للمدعي العام الخيار النهائي بشأن ما إذا كان سيتم توجيه التهم من عدمه[2].

ويُسجل في أمر إجراء التحقيق كذلك البيانات المتوفرة حول مرتكب الجريمة، ووصف الفعل مع الإشارة إلى عناصره القانونية التي تجعل منه سلوكاً مجرماً، إضافةً إلى التصنيف القانوني له على غرار جريمة الجرائم ضد الإنسانية، وفق نص المادة 172 من قانون العقوبات لدولة البوسنة والهرسك[3]، والمجرمة في نص المادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية، كما وعلى مكتب الادعاء أن يتطرق للظروف التي تدعو إلى طلب الاستزادة والتحري حول السلوك الذي كشف اللثام عنه.

---

[1] Article 213/1 of Criminal Procedure Code of Bosnia and Herzegovina, ("Official Gazette" of Bosnia and Herzegovina, 3/03, 32/03, 36/03, 26/04, 63/04, 13/05, 48/05, 46/06, 76/06) until last amendments in 2013, entered into force on 1 March 2003, http://www.legislationline.org/documents/section/criminal-codes/country/40 (last access on 8 February 2018).

[2] Cote, luc: ***International criminal justice: tightening up the rules of the game***, **International Review of the Red Cross**, no. 861, vol. 88, 2006/133-144, p. 136.

[3] Article 172 of Criminal Code of Bosnia and Herzegovina, (Official Gazette of Bosnia and Herzegovina nos. 3/03, 32/03, 37/03, 54/04, 61/04, 30/05, 53/06, 55/06, 32/07, 08/10), entered into force on 1 March 2003, http://www.refworld.org/docid/4d2dbb212.html (last access on 8 February 2018).

وضمن دوره الإشرافي يعقد المدعي العام الدولي اجتماعات منتظمة مع أعضاء فريق الادعاء، يتم من خلالها عرض نتائج إجراءات التحقيق كالإفادات المسجلة جراء استجواب المتهم، أو شهادة الضحية والشهود دون الضحايا، ومحاضر التحقيق المنظمة في موقع الجريمة، وإجراءات حماية الشهود، وتقارير الخبراء، ويقدم مكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك لعمل المحققين، وتحديداً في مجال تفسير المعايير المستوحاة من النصوص الموضوعية والإجرائية الدولية الجنائية[1].

وهكذا يتضح مما سبق أن المدعي العام يؤدي دوراً جوهرياً على صعيد القضاء الدولي، ويندمج هذا الدور مع فئة الضحايا، وتحديداً في مرحلة الإخبار عن حدوث الجرائم الدولية على الصعيد المحلي والدولي، مما يؤدي إلى تعزيز قدرة المحكمة على إنجاز مهامها في أجواء بعيدة عن التحيز المقيت في فتح ملفات التحقيق الدولية.

وفي هذا الصدد قد يطرح تساؤل عما إذا كان هناك إمكانية تتيح ملاحقة المجرمين وفق الاختصاص الجنائي العالمي من قبل ضحايا نزاع يوغسلافيا، أو عائلاتهم أو المنظمات الحقوقية المدعية باسمهم أمام المحاكم الوطنية للدول، ومنها كوسوفو؟

وتبعاً لما ورد في اتفاقيات على غرار اتفاقية منع الإبادة لعام 1948، واتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، فإنه يقع على الدول الأطراف التزام بتنفيذ طلبات تسليم مرتكبي الجرائم الدولية، أو تنفيذ طلبات محاكمة المجرمين، إلا أن تلك الآليات وعلى أرض الواقع لم تكن متاحة إبان النزاع الدائر في إقليم يوغسلافيا؛ نظراً للعقبات الإجرائية والتنفيذية التي تعترض دولة كوسوفو وغيرها من الدول، ومنها عدم إنفاذ تلك البنود في التشريعات الوطنية، وقلة إبرام الاتفاقيات المنظمة للتسليم أو المحاكمة فيما بين الدول ذات العلاقة، لذلك تم التوجه إلى إنشاء محكمة يوغسلافيا السابقة، باعتباره المنفذ الأكثر ملائمةً في ذلك الوقت، والذي يتلافى إشكاليات عدة تحوم حول الوضع السياسي لدولة كوسوفو حديثة الاستقلال، والذي لم يخولها لأن تكون في موضع المطالبة بتسليم

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe(OSCE)/Mission to Bosnia and Herzegovina. **Investigation Manual for War Crimes, Crimes Against Humanity and Genocide in Bosnia and Herzegovina**.2013. p. 146+ p. 147. https://www.osce.org/bih/281491?download=true (last access on 16 February 2018).

المجرمين ومحاكمتهم في محاكمها الوطنية، بل كانت في أمس الحاجة للمساهمة الدولية في هذا الصدد، وتخطي الادعاءات بالحصانة التي يتمتع بها بعض مرتكبو الجرائم، والتي تؤهل أصحابها لأن تكون لهم السطوة على المؤسسات القضائية المحلية، وما يتبع ذلك من تسهيل هروبهم، أو إقامة محاكمات مجاملة لهم من قبل دولتهم الأم، وقد أورد النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة موضوع نقل المشتبه بارتكابهم جرائم دولية، وتحديداً في المادة 20 وفق مصطلح الإحالة أو التقديم، ولم يُعترف بالتسليم، ويشار إلى أن التسليم في تفسير المادة 120 من نظام روما الأساسي يذهب إلى كل ما يعبر عن انتقال أشخاص من دولة إلى أخرى وفق ترتيب معين، أما التقديم فهو نقل أشخاص من دولة ما للمثول أمام المحكمة الدولية[1].

وفيما تم الدفع بقضية تسليم مرتكبي الجرائم الدولية قُدُماً عقب اعتماد نظام روما الأساسي، والذي أعطى لنظام التسليم الأولوية على خيار التوجه إلى القضاء الدولي الجنائي الدائم، كما ورد في نص المادة 1 من النظام المذكور، وبهذا يأتي التأكيد على أولوية القضاء الجنائي الوطني، والذي يتيح ممارسة الاختصاص الجنائي العالمي وما يتبعه من صلاحية مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية بغض النظر عن جنسية ضحاياها، أو مكان ارتكاب الجريمة، أو جنسية مرتكبها، إلا أنه وفي ذات الوقت ترى الباحثة أن تفعيل الاختصاص الجنائي العالمي يتصل بمرحلتين، الأولى داخلية تتعلق بالجهود الوطنية للدولة في مجال إنفاذ المعاهدات الدولية الخاصة بملاحقة المجرمين، وتجريم الأفعال التي تشكل جرائم دولية وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني في قوانينها الداخلية، وكذلك فتح الباب لاستقبال الشكاوى من ضحايا الجرائم الدولية من مختلف الجنسيات، وكذلك على الدول التي ما إذا رغبت في محاربة هؤلاء المجرمين أن تقوم بإيراد بند الاختصاص الجنائي العالمي، وتحديداً في قانونها الجنائي بشقيه الموضوعي والإجرائي؛ من أجل تفعيل المحاسبة بصورة ملموسة، أما المرحلة الثانية، فتتمثل في فتح قنوات التعاون الدولي من خلال عقد الاتفاقيات التي تسهل من إجراءات تسليم المجرمين، ودعوة

[1] بن زحاف، فيصل: **تسليم مرتكبي الجرائم الدولية.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة وهران 1- أحمد بن بلة. الجزائر. 2011- 2012. ص38.

المستويات السياسية للدول التي تتحفظ على مرتكبي الجرائم إلى التجاوب مع إرادة المجتمع الدولي، مع التأكيد على عدم الرضوخ للضغوط السياسية الداعية لتقييد نطاق الولاية القضائية الوطنية.

الفرع الثاني: دور المدعي العام الدولي في استيعاب الضحايا في إجراءات التحقيق الابتدائي

عقب استلام المدعي العام طلب الدولة والمستندات الثبوتية وفحص الأدلة من قبله، يتكون لديه الاعتقاد اللازم بمقبولية الدعوى وفق الشروط التي حددتها المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، فإذا توفرت لديه أسباب جوهرية بأن التحقيق يخدم مصالح العدالة فإنه يقوم بإصدار قراره بالشروع بالتحقيق الابتدائي، والذي يُقصد به مجموع الإجراءات القانونية المتخذة من قبل المحقق كالمناقشة التفصيلية والمواجهة مع الخصوم، أو الضحايا، أو الشهود، وجمع الأدلة المتصلة بالوقائع[1].

ومن أهم خطوات التحقيق الابتدائي التي يشرع فيها المدعي العام الدولي بخصوص ما يمس بالضحايا ومشاركتهم، العمل على تنظيم الأدلة بكافة أنواعها المادية كالأسلحة، ومعدات الاتصالات، والأجسام الموجودة في المنطقة التي وقع فيها الهجوم، وجثة الضحية، والمستندات وتقارير الطب الشرعي وربطها بالأدلة الشخصية، ويُقصد بالأدلة الشخصية بيانات الضحايا، والشهود، والمشتبه بهم، وتعتمد قوة هذه الأدلة على مصداقية الشخص المزود لها، وعلى نقيض الأدلة الشخصية التي تخبو مع عوامل الزمن، تبدو الأدلة المادية بموثوقيتها الكبيرة أكثر ائتماناً نظراً لتراجع قابليتها للفناء أو التلاشي مع مرور الوقت، مما يُظهر الحاجة الملحة إلى استغلال خبرات الشهود والضحايا منهم على وجه الخصوص وبأسرع وقت ممكن[2]، وفي سياق التحقيق تتبادر أهمية التفاعل بين أنواع الأدلة المستجمعة حيث يمكن للضحايا الشهود أن يقدموا المعلومات التي يمتلكونها، وإيجاد صلات الربط بين إفاداتهم المحررة وبين الأدلة المادية كالأشرطة الممغنطة والتسجيلات الصوتية، والخرائط، أو الأدلة التوثيقية على غرار النماذج والرسائل والأوامر العسكرية، مما يؤدي إلى تحقيق فهم أفضل لمجموع الأدلة.

---

[1] سيد محمد حامد، حامد: **جهاز الاتهام و التحقيق بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة : سلطات جهاز الاتهام و التحقيق**. عابدين. المركز القومي للإصدارات القانونية. 2010. ص31.

[2] مؤسسة الحق. **دليل حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان**. مرجع سابق، ص29.

وتستند صلاحية المدعي العام الدولي في استجواب الضحايا والشهود إلى المادة 18 من نظام المحكمة الدولية، فيما ويضطلع المدعي بمهام إجراء تحقيقات في مكان الجريمة وجمع الأدلة منها بوجود المعلومات المستمدة من الضحية الشاهد[1]، ويُعرف بالضحية الشاهد بأنه: كل شخص وقع عليه أثر الفعل الإجرامي، وشاهد الواقعة الجرمية في مكان حدوثها، وكيفية ارتكابها من الفاعل الحقيقي، أو الشركاء المساهمين في تنفيذها، والأدوات أو المواد المستعملة فيها، أو سمع بها من أشخاص آخرين كانوا في محل الجريمة حين ارتكابها، والشهادة الصادرة من ضحايا الجريمة الدولية إما أن تكون عيانية مباشرة، من شخص كامل الأهلية وسليم في قواه العقلية، ومدرك لما شاهده، وإما سمعها من أشخاص آخرين كانوا في محل الجريمة، وتعد الشهادة أمام المدعي العام أو المحكمة الدولية الجنائية من وسائل الإثبات المقبولة إذا كانت صادقة بعد التثبت؛ كون الشهادة الصادقة يُعول عليها كثيراً أمام المحكمة[2].

ومن قبيل فحص موثوقية الأدلة الشخصية التي يكون مصدرها الضحايا، وملائمتهم للمشاركة المستقبلية كشهود، يعمل المدعي العام خلال عملية مقابلة الضحايا على تقييم مصدر معلوماتهم، فمن الممكن أن تكون الملاحظات المقدمة من الضحية الشاهد ذاته باعتباره شاهد عيان، أو تكون قد انتقلت إليه عن طريق السمع أو النقل من مصدر ثانٍ، ويشار في هذا الصدد إلى أن المعلومات المستقاة مباشرةً من الضحية أو شاهد العيان، هي معلومات تشكل عاملاً رئيسياً في خفض نسبة الخطأ في مضمون سجل التحقيق، بل ويرفع من قوته وجودته، على خلاف الاستناد إلى مصادر ثانوية كالأخبار التي تبث عبر وسائل الإعلام[3]، كما ويبذل المحقق جهداً في التمييز ما بين الكذب المتعمد والخطأ في الشهادة مع حسن نية، في أجواء بعيدة عن إحداث الرهبة، ومع مراعاة آداب التحقيق في توجيه الأسئلة[4].

---

[1] Article 18/2 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[2] علي سمير الدليمي، عامر: **صلاحية المدعي العام القانونية لدى المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة مقارنة)**. مرجع سابق، ص173.

[3] مؤسسة الحق. **دليل حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان**. مرجع سابق. ص26.

[4] أبو الروس، أحمد: **التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2008. ص780.

فيما وتتضافر جهود أعضاء مكتب الادعاء الدولي لضمان عدم المساس بصورة الدليل الشرعي المستخدم في قاعات المحاكم الدولية، سواءً من خلال تزوير الشهادات التي يتلقاها فريق التحقيق والتي تنافي الوقائع على الأرض، أو عن طريق الضغط على الضحايا والشهود عموماً لتقديم شهادات تنافي حقيقة الأحداث زيادةً أو نقصاناً، وعلى هذا الصعيد فإن النيابة العامة والمحكمة مطالبتان بالأخذ بشروط صحة الدليل المستند عليه في مراحل التحقيق الابتدائي أو النهائي، والتي تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويظهر ذلك القيد في الفقرة 2 من المادة 10 من قانون الإجراءات في البوسنة والهرسك، والتي أنكرت على عمل المحقق أي سعي قد يبدر منه لاستنباط، أو استعمال أدلة مرفوضة من الناحية القانونية، كما وتحظر المادة على المحكمة أن تستند في قرارها لأي أدلة يتم الحصول عليها عن طريق انتهاك حقوق الإنسان، والحريات المنصوص عليها في الدستور والمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل جمهورية البوسنة والهرسك[1].

واستكمالاً لموضوع إعداد الضحايا للمشاركة، ومن باب تسليط الضوء على الجهد المبذول من قبل الادعاء العام الدولي لتهيئة الضحية الشاهد على الوجه الأنسب، يطرأ موضوع هام يستدعي تعريف الضحية بصلاحياتها الممنوحة من قبل مكتب الادعاء العام، بما في ذلك تقديم صورة وافية عن المقصود بالضحية المشارك في إجراءات المحكمة، وتوضيح اختلافه عن مفهوم الضحية الذي يأخذ صفة الشاهد في جلسات المحاكمة، ففي حالة الأخير يكون دور الشاهد مقيداً باستدعائه من قبل الادعاء أو الدفاع، وتتبع مشاركته التيار الذي تسير فيه مصلحة المحكمة في كشف الحقيقة، أو مصلحة الطرف الذي يقوم بتقديم طلب استدعاء لهؤلاء الضحايا كجزء من البينة، كما ولا يسع هؤلاء الضحايا أن يقدموا بناءً على تقديرهم الشخصي أي طلب لاستدعاء غيرهم من الضحايا أو الشهود، أو الأدلة المادية[2]، وهذه الصورة مغايرة للصلاحيات المتاحة للضحية المشاركة وفق نظام روما الأساسي لعام 1998، ذلك أنه وضمن دور الشاهد فإن الادعاء

---

[1] Organization for Security and Co-operation in Europe(OSCE)/Mission to Bosnia and Herzegovina. **Investigation Manual for War Crimes, Crimes Against Humanity and Genocide in Bosnia and Herzegovina**. Op.Cit, p. 225.

[2] وهذا الأمر يشكل تقييداً لحقوق ضحايا الجريمة في الحضور والاطلاع والمساهمة في الإثبات، عبد اللطيف الفقي، أحمد: **القضاء الجنائي وحقوق ضحايا الجريمة**. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003. ص78+ ص79.

العام يعطي تعليماته للضحية بلزوم الإجابة عن الأسئلة الموجهة له فحسب، دون طرح أي نقاط خارجة عن إطار إثبات بنود لائحة الاتهام، على عكس ما تمنحه المحكمة الدولية الجنائية الدائمة للضحية المشارك من حق بتوكيل ممثل قانوني ناطق بلسان حاله، والتي لا تتطابق بالضرورة مع غايات أو وظيفة أطراف المحكمة[1].

وترى الباحثة أن حصر دور الضحية بالشاهد في مرحلة التحقيقات، ودون السماح له بتوكيل ممثل قانوني، قد يتسبب بوقوع العديد من الإشكالات في إطار تعامل مكتب الادعاء العام مع الضحايا، وتحديداً هؤلاء المحتمل مشاركتهم كشهود في خضم محاكمات يوغسلافيا السابقة، وتتمحور هذه المسائل حول حيادية المدعي العام وافتراض سعيه إلى تحقيق العدالة من خلال علاقته التعاونية مع ضحايا الجريمة الدولية، هذه العلاقة التي قد يشوبها التشكيك في تقدير المدعي حول استخدام شهادات الضحايا، كاستبعاد شهادة الضحية المستاء الذي قد يضعف الاتهام، ويضر بمجرى القضية خلال قاعة المحكمة، ومن المعيقات التي تواجه علاقة مكتب الادعاء كذلك مشاعر الخذلان الذي قد يصاب به الضحايا خلال التقصير الذي قد يطرأ في جوانب عدة، منها تجاهل الإصغاء لآراء الضحايا حول تحقيق مصالحهم، والتي قد لا تتطابق بالضرورة مع مصالح الادعاء.

من ناحية أخرى قد يتسبب الادعاء في استياء الضحية جراء البلبلة التي قد تطرأ على الجداول الزمنية في عمل المحققين، مما يجعل من استدعائهم كشهود أمراً خاضعاً للتغيير المستمر وفق ما يتطلبه ملف القضية، كما وقد تصاب علاقة الضحايا مع الادعاء بالتوتر لدى رفض مكتب الادعاء فتح التحقيق في جريمة ما، أو رفض المكتب الاستمرار في المتابعة القضائية لجريمة ما لعدة أسباب منها فشل محاولات تقفي آثار المتهمين، أو في حال لم يفلح أعضاء التحقيق في استخراج إقرار المقبوض عليهم بالذنب، وقد يتعرض الضحايا لمشاعر الاستياء كون مكتب الادعاء لم يعر ملفات جرائم معينة أهمية خاصة، بقدر ما هو الحال في تتبع الادعاء الحثيث لقضايا القادة والرؤساء على حد زعم هؤلاء الضحايا.

[1] T.Markus, Funk: **Victims' Rights and Advocacy at the International Criminal Court**. Oxford- USA: Oxford University Press. 2010. p. 103+ p. 104. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

وعلى إثر تلك الإشكاليات الحاصلة فقد تم سن تشريع يخاطب أعضاء الادعاء العام، ويطالبهم بمراعاة المبادئ التوجيهية الأخلاقية المنصوص عليها لتلافي أي توتر قد ينشأ بين الأطراف، وتعرف تلك المبادئ التوجيهية باللائحة بشأن معايير السلوك المهني لمكتب الادعاء لعام 1999، ويسترشد مكتب المدعي العام بالمادة 2 في مجال اتخاذ جميع التدابير المتاحة لحماية خصوصية وضمان سلامة الضحايا والشهود وأسرهم، وكذلك الحفاظ على السرية المهنية، بما في ذلك ضمان عدم الكشف عن المعلومات التي قد تعرض سلامة الضحايا والشهود للخطر[1]، من ناحية أخرى فقد طالبت المواد مكتب الادعاء الدولي بالالتزام بحسن معاملة الضحايا، وبذل ما تتطلبه الحالة للتقليل من التسبب بالانزعاج لهم في إطار مشاركتهم كشهود في مرحلة التحقيق وتتلوها مرحلة المثول أمام المحكمة الدولية[2]، وذلك كون الوقوف على هذه الاعتبارات من قبل فريق التحقيق والادعاء سيضمن تجاوب الضحية مع متطلبات مرحلة التحقيق، بما يحقق جودة المخرجات.

وبخصوص ما يتعلق بمواكبة الضحية للإجراءات المتخذة في مكتب الادعاء العام الدولي، فقد درجت الأحوال على أن تتخذ النيابة العامة عادةً قراراتها بصورة أحادية الجانب، ودون أن تقوم بإرسال إبلاغ للضحية حول التصرف بالقضية، أو بمضمون مآل الملف التحقيقي، مما يستدعي من الضحية أن تأخذ زمام المبادرة لخلق تواصل مع الادعاء العام أو المحكمة، فضلاً عما يحتاجه ذلك من خبرة في استخدام الموارد للتواصل مع الادعاء العام الدولي، وعلى الرغم من الجهود الساعية من قبل المؤسسات غير الحكومية لرأب الفجوة وإيصال المراسلات فإن أثرها لا زال مشكوكاً في فعاليته في هذا الإطار، وفي قضية Muvunyi في المحكمة الدولية الجنائية الخاصة برواندا، قدم ائتلاف حقوق الإنسان للمرأة في أوضاع النزاع وباسم الضحايا، مراسلة يُطلب فيها من المدعي الدولي التحقيق في أفعال العنف الجنسي والاغتصاب، إلا أن هذه الدعوة لم تلق آذاناً صاغية، ونتيجة لذلك اتضحت صورة التقصير من طرف المدعي العام، الذي وعلاوةً عن

[1] Article 2/I of Prosecutor's Regulation No. 2 (1999), Standards Of Professional Conduct For Prosecution Counsel.
[2] Article 2/g of Prosecutor's Regulation No. 2 (1999), Standards Of Professional Conduct For Prosecution Counsel.

تقاعسه عن الاستجابة لتلك المبادرة، لم يقم بتقديم أي أدلة أمام المحكمة تثبت ارتكاب تلك الجرائم[1].

وتحت هذه الظروف تلاحظ الباحثة أن شواغل الضحية لا تزال تعاني من الإهمال، وهي غير معتبرة سواء أكانت الضحية راضيةً عن التصرف الذي أصدره المدعي بحق الملف التحقيقي، أم كان لها رأي آخر بخصوصه، مما يلغي التأثير الذي تتوق إليه هذه الفئة على النتيجة المرجوة من التحقيق.

وبناءً على ما سبق طرحه يتضح بأن سلطة المدعي التقديرية والحصرية في إحالة التحقيق إلى أحد قضاة المحكمة، وانفراده في اختيار من يحيلهم من المتهمين هي سلطة تجعل منه خصماً وحكماً في آن معاً، فالجمع بين صفتي الادعاء العام والمحقق يعد أمراً يمنح سلطة واسعة يُخشى من استعمالها على نحو قد يثير الانتقادات حول نزاهة الإجراءات[2]، فعلى الرغم من سعي مكتب المدعي العام الدولي إلى تحقيق التعاون الوثيق مع الضحايا، وذلك من خلال تقييم احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والعاطفية والبدنية، فلا تزال حالة الضحية القانونية تفتقر إلى غياب وجود تأطير يوضح واجبات الادعاء العام الإجرائية تجاه الضحية في مجال القانون الدولي الجنائي، وتحديداً أمام محكمة يوغسلافيا السابقة، كما ويتضح لدى تحليل لائحة السلوك المهني لمكتب الادعاء العام، غياب أي إلزام للادعاء العام بتقديم المساعدة القانونية بالصورة المثلى لها، والواردة في مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة

[1] Moffett, Luke: **Justice for Victims before the International Criminal Court**: Taylor & Francis, 2014. p. 72. Retrieved from Google Books.

[2] **دراسات في الادعاء العام**، مرجع سابق، ص73.

الجنائية[1]، مما يخلق تضارباً بين مصالح الادعاء في الظهور بمظهر الحياد والمهنية في مواجهة إيمان الضحايا بعدالة نظام العدالة الدولية الجنائية[2].

من جانب آخر فقد ساهمت المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة ومن خلال الاجتهادات القضائية الصادرة منها، في تطوير مفهوم كل جريمة تضمنها الاختصاص الموضوعي للمحكمة، واعتمدت في أحكامها الصادرة على الجهود المبذولة من قبل مكتب الادعاء العام وتفاعله مع الضحايا، ومن خلال القرارات القضائية التي تساق في هذا المجال، يمكن استشفاف سعي جهة الادعاء العام ومن خلال الأدلة التي جبتها إلى إثبات الركن المعنوي لنية الإبادة، وذلك عن طريق إبراز ما تم توثيقه من تصريحات وأوامر مباشرة صدرت عن المتهمين، أو تسلسل الأحداث الواقعي والذي تم فيه التدمير الموجه للجماعات[3].

ويذكر من تلك القرارات قضية Kordic، والتي رأت فيها المحكمة أن قتل أفراد ينتمون إلى جماعة محددة، ومتواجدة في منطقة جغرافية صغيرة هو جريمة ضد الإنسانية، كما أن العدد القليل للقتلى والذي خلفه الهجوم لا يحول دون تكييفها تحت بند جريمة الاضطهاد، ما دامت قد تمت بقصد تدمير هذه المجموعة، وأوضح حكم المحكمة أن الادعاء كان يحوز أدلة تضم عدداً كبيراً من الضحايا والشهود في ملف القضية، حيث عرضت على الدائرة أكثر من 100 دليل وثائقي قسمت إلى تقارير هيئات الرصد العسكرية، والتقارير المقدمة من الأمم المتحدة، أو تقارير أخرى من قبيل إشعارات الوفاة، ووفقاً لشهادات الضحايا والموثقة فقد تمت الإفادة بحدوث الهجمات

---

[1] إذ أكدت الفقرة هـ من التوجيه السابع على ضرورة عرض آراء الضحايا وأخذها بعين الاعتبار خلال إجراءات مراحل العدالة الجنائية، متى اقتضت مصلحة العدالة ذلك أو كانت مصلحتهم الشخصية عرضة للتأثر، مما يستشف منها الحفاظ على التواصل مع الضحايا طيلة تلك المراحل، وإبقائهم على جادة الحدث فيما يتعلق بملف القضية، الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية.** A/RES/67/187 (28 آذار 2013). متوفر لدى org/A/RES/67/187

[2] L. Gershman, Bennett: **Prosecutorial Ethics and Victims' Rights: The Prosecutor's Duty of Neutrality**. Pace Faculty Publications. Lewis & Clark L. Rev. 559. 2005/559-579. p. 565.

[3] وقد عرفت المحكمة المقصود بالجماعات وفقاً لتعريف استلهمته من محكمة العدل الدولية، ووصفتها بأنها مجموعة من الأشخاص المرتبطين برابط قانوني قائم على مواطنة موحدة، واعتبرت أن المجموعة الإثنية هي تلك التي ترتبط باللغة و الثقافة، براهيمي، صفيان: **دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجرائم الدولية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولود معمري– تيزي وزو. الجزائر. 2011. ص69.

المنفذة ضد القرى في منطقة Kiseljak في نيسان من عام 1993، فيما وتم تسجيل قتل عدد من المدنيين وشن هجوم جوي وبري تخلله اقتحام البيوت وإخراج سكانها، وإضرام النيران في المنشآت، وفي واقعة أخرى إلى الجنوب من منطقة Kiseljak، فقد أفاد أحد الضحايا الشهود أن شقيقته البالغة 15 عاماً والأب والجدة قد قتلوا جميعاً، وأن 64 شخصاً قد لاقوا المصير ذاته خلال الهجوم أو بعد احتجازهم، وذلك في إطار الهجوم على قريتهم عقب قصفها وتوغل القوات العسكرية البرية فيها[1].

ومن قبيل إثبات الضحايا الشهود لأنماط الأذى المترتب على الجرائم المرتكبة، فقد بينت غرفة التحقيق الخاصة بالمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، أن Dusko Tadic أحد قادة الحزب الصربي الديمقراطي، والمحكوم 20 عاماً إثر إدانته بجرائم القتل العمد والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، قد كان حاضراً في الأفعال الجرمية إما بإصدار أوامر بالهجوم، أو تنفيذ أفعال الضرب المبرح باستخدام أسلحة مميتة، مما تسبب بإحداث إصابات مادية ونفسية للضحايا جراءها[2].

في حين ساهمت غرفة التحقيق لمحكمة يوغسلافيا السابقة بتبيان معالم الركن المادي للجريمة ضد الإنسانية، لتضم في جنباتها ممارسات إرغام الجماعة عمداً على العيش ضمن ظروف تودي بهم إلى الهلاك بصورة كلية أو جزئية، وقد ساعد الادعاء العام في استنتاجاته تلك مشاركة الضحايا في الإجراءات التحقيقية، وشهاداتهم التي انصبت على وصف الأوضاع المزرية التي أحاطت بهم داخل نطاق القرى المحاصرة، والذي تعرضوا له على يد القوات الصربية، وكذلك

---

[1] Prosecutor v. Dario Kordic & Mario Cerkez**. Judgment of The Trial Chamber.** Case No. (IT-95-14/2-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 26 February 2001. paras. 80, 655, 722. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/kordic_cerkez/tjug/en/kor-tj010226e.pdf (last access on 16 February 2018).

[2] Prosecutor v. Dusko Tadic. **Sentencing Judgment**. Case No. (IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 14 July 1997. paras. 12-15, para. 20. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/tjug/en/tad-sj970714e.pdf (accessed on 16 February 2018).

الظروف الغذائية الصعبة، إضافةً إلى شح الخدمات الطبية والتي لا تستوفي الحد الأدنى من احتياجات المدنيين المحاصرين[1].

وفي قضية Radovan Karadzic، فقد أورد الحكم الصادر بشأنها نبذةً قيمة حول الأثر الفعال للدليل التحقيقي المستمد من الضحايا الشهود، والتي اشتملت على كم هائل من الأدلة الشخصية يصل مجموعه إلى 434 شاهداً أدلوا بشهادتهم أمام الدوائر القضائية، و152 آخرين تقدموا بأدلة شهادة خطية، وسجل ما مجموعه الآلاف من أوراق المخطوطات، والمحاضر اليومية، والملفات التحقيقية التي تم إبرازها أمام الهيئة القضائية[2].

وعلى صعيد آخر فقد تمحورت شهادات الضحايا حول الانتهاكات التي تعرضوا لها إبان الحرب، وتحديداً ما كان المتهم Karadzic مسؤولاً عن تنفيذها، وقد أفاد أحد المحتجزين السابقين للمحكمة عن طبيعة الأحداث الحاصلة في أماكن الاحتجاز، ووصف التجاوزات الخطيرة الواقعة ومنها إطلاق النار بغية القتل طيلة الليل، حيث رأت الضحية الشاهد الماثل تحت مسمى (KDZ605) ما لا يقل عن 50 مسلماً بوسنياً تم قتله بطرق مختلفة بما في ذلك استخدام المقابض الخشبية، والأنابيب الحديدية، وأسرة الحديد، وأعقاب المسدسات، وأوضحت الضحية في سياق سردها لوقائع الجرائم المنفذة، إلى إرغامه والمعتقلين المتواجدين على سحب جثث من يتم قتلهم إلى شاحنات خصصت لهذا الغرض[3].

وبناءً على ما تقدم تبيانه، ترى الباحثة أن شهادات الضحايا الموثقة من قبل مكتب المدعي العام، قد شكلت سبباً رئيسياً في استنتاج طبيعة الظروف التي احتجزت فيها القوات الصربية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنين، والتي وصفت بالسيئة للغاية، فضلاً عن تفصيل

---

[1] فريجة، هشام: **دور القضاء الدولي الجنائي في مكافحة الجريمة الدولية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر – بسكرة. الجزائر. 2012–2013. ص119.

[2] Prosecutor v. Radovan Karadzic. **Public Redacted Version Of Judgment- Volume I Of IV**. Case No. (IT-95-5/18-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 24 March 2016. para. 6. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement.pdf (accessed on 19 February 2018).

[3] Ibid, para. 776.

مجريات عمليات القتل المرتكبة والتعذيب، ووصف أماكن الاحتجاز التي تفتقر لأدنى متطلبات العيش بكرامة.

وتظهر أهمية العلاقة ما بين الادعاء العام الدولي والضحايا من خلال تكريس محكمة يوغسلافيا السابقة وتطويرها للمسؤولية الجنائية للفرد في مجال الجرائم الدولية، حيث أقرت المحكمة في عدد من القرارات، وبعد عرض الإثباتات الموثقة من الضحايا، أن الجندي الذي ينفذ الأمر الصادر بتوجيه صاروخ يستهدف أحد الأحياء السكانية أو المستشفيات، وبناءً على أوامر الرؤساء قد قامت في حالته الإرادة الجرمية التي تشكلت في صورة القصد الاحتمالي، أما القصد المباشر فيعد متوفراً لدى القادة الذين أطلقوا تلك الأوامر بإطلاق النار ضد أهداف محمية وفق اتفاقيات جنيف الدولية[1].

كما وتأتي قضية Martic في سياق تجريم القادة العسكريين ومرؤوسيهم، حيث أكدت محكمة يوغسلافيا السابقة وفي مسألة تنفيذ الأوامر بالقتل، على غياب أي حصانة قد يعتد بها لصالح أصحاب المراكز السياسية أو العسكرية، ذلك أن تلك الحصانة لن تؤدي إلى إحلال التابعين من المسؤولية الواقعة حال تنفيذهم أوامر الرؤساء، وأفادت المحكمة أن البينات المقدمة من قبل الادعاء العام، والتي تفيد بضرب الأهداف المدنية في العاصمة الكرواتية زغرب (Zagreb) باستخدام سلاح عشوائي من نوع صاروخ M-87 أوركان، تشكل دليلاً قاطعاً على كون تنفيذ الأمر بالقصف في منطقة حضرية مكتظة بالسكان سوف يؤدي إلى إلحاق ضرر شديد، وأن دفع Martic بأن نيته قد اتجهت لضرب أهداف عسكرية محددة في العاصمة الكرواتية، وتنفيذ أوامر القيادة، قد تم رده بحكم البينة الشخصية والمستندية التي تفيد بعراقة خبرته العسكرية[2]، إضافةً إلى شهادات الضحايا ممن أصيبوا من المدنيين.

---

[1] بن زحاف، فيصل: **تسليم مرتكبي الجرائم الدولية**. مرجع سابق، ص83+ ص84.

[2] Prosecutor v. Milan Martic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-11-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 8 October 2008 . paras. 137, 220-225, 241. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/martic/acjug/en/mar-aj081008e.pdf (accessed on 19 February 2018).

وفي محصلة هذا المطلب، يمكن القول بأن أهمية مكتب الادعاء الدولي تنبع من جانبين، الجانب الأول حين الحديث عن اختصاص المكتب في الشروع بالتحقيق حول حدوث الجرائم، وهنا تبرز أهمية تفاعل مكتب الادعاء مع جموع الضحايا وممثليهم باعتبارهم مصدر المعلومات الأولي، إضافةً إلى الإعلان الذي خرجت به محكمة يوغسلافيا السابقة، والذي صرحت فيه بأنها تتعامل بصورة تتسم بالحياد مع كافة أطياف المجتمع المتضرر من الحرب، وأعربت عن استعدادها الدائم لاستقبال المزاعم بارتكاب الجرائم ضد أي فئة كانت، وفتح تحقيق بل وتوجيه الاتهام حال كانت تلك المزاعم جدية.

ولم يقف دور الضحايا حد الإخبار فحسب، بل تعداه إلى أن كانوا أحد أبرز حلقات التحقيق الرسمي، والذي تقوم به جهة الادعاء العام لمحكمة يوغسلافيا السابقة، وتشهد على أهمية دور الضحايا الشهود أثناء التحقيقات القرارات القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، والتي استندت في خضمها إلى العديد من الشهادات التي سطرها أعضاء الادعاء العام الدولي، وتحديداً حول إثبات الوقائع المادية، وكذلك الجوانب القانونية الخاصة بأركان وعناصر الجرائم الدولية الحاصلة، ومع تلك الإنجازات بدا مكتب الادعاء الدولي مطالباً بالتعامل بمرونة لاستيعاب الضحايا المشاركين، بما في ذلك إسداء المشورة القانونية حول مجريات التحقيق والاتهام، وإن خلا أي نص قانوني يملي عليهم تلك المهام؛ وذلك من أجل التخفيف من مشاعر الريبة لدى الضحايا الذين عانوا بما فيه الكفاية، والذين أعرضت لوائح المحكمة عن منحهم الحق في إدارة مصالحهم بصورة مستقلة عن المدعي العام.

المبحث الثاني: مشاركة الضحايا في مرحلة ما بعد الإحالة للمحاكمة أمام محكمة يوغسلافيا السابقة

يعتمد نجاح محكمة يوغسلافيا السابقة في تعزيز حق الضحية في الإنصاف على العديد من العوامل، ومن أبرز تلك العوامل أداء لاعبين أساسيين في قاعة المحكمة، وهما المتهم والشهود بما فيهم الضحايا، وسيركز المطلب الأول من هذا المبحث على فهم عملية الشهادة وما تتضمنه من تحديات إجرائية وموضوعية قد تطرأ عليها، فيما وسيخصص المطلب الثاني للوقوف على أثر مشاركة الضحية من زاوية المتهم، وسيتم توضيح حقيقة ما إذا كان هناك تضارب في المصالح الخاصة للضحية وحقها في المشاركة، في مقابل مصلحة المتهمين في محاكمة عادلة ونزيهة.

المطلب الأول: الجوانب الخاصة بطبيعة مشاركة الضحية في المحاكمات

في هذا المطلب سيخصص الحديث عن المتطلبات القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة في قبول الشهود في أدوار المحكمة، وآثار تلك المشاركة في الأحكام القضائية الصادرة، وفي سبيل ذلك سيتناول الفرع الأول من المطلب موضوع الشروط التي تحكم دخول الضحية للشهادة، كما سيناقش المعايير التي استندت إليها المحكمة الدولية في تحديد الضحية التي يحق لها الانخراط في العملية القضائية في جلسات المحاكمة، أما وفي الفرع الثاني سيجري البحث في التنظيم القانوني لإجراء الشهادة في المحكمة الدولية، وما يتضمنه من عملية استدعاء آلاف الضحايا الشهود من قبل طرف الادعاء على وجه التحديد، وما يتبعه من التقدير القضائي للقيمة الإثباتية للشهادات المقدمة.

الفرع الأول: شروط مقبولية الضحايا لممارسة حقهم الإجرائي في الظهور والشهادة أمام دوائر محكمة يوغسلافيا السابقة

تعتبر مرحلة التحقيق الابتدائي المرحلة الوسيطة ما بين التحقيقات الأولية والإحالة للمحاكمة، وهي المرحلة التي يتولى فيها المدعي العام في حالة يوغسلافيا السابقة فحص مؤهلات الضحايا للمشاركة كشهود، إذ لا بد للادعاء العام أن يستند إلى شروط معينة لاعتماد الضحايا المناسبين

لتدعيم المواد القانونية والوقائع المعروضة في لائحة الاتهام المتوقع إصدارها[1]، وتتمثل الشروط اللازم توفرها في الضحية لكي تتحقق مشاركته في الإجراءات في عدة صور، وهي كالتالي:

أولاً: أن يكون الشخص أحد المخاطبين وفق صياغة تعريف الضحية في اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة

لقد حصرت لائحة الإثبات والأدلة الخاصة بمحكمة يوغسلافيا السابقة وصف الضحايا على أنهم الأشخاص الذين مورست بحقهم إحدى الانتهاكات والجرائم المقننة ضمن اختصاص محكمة يوغسلافيا السابقة[2]، وفي ذات الصدد يمكن الاستدلال على جزئية هامة مستقاة من نص المادة 2 من نظام المحكمة الأساسي، والتي تشير إلى ضرورة أن يكون ضحايا الجرائم المذكورة في المادة هم أشخاص محميون عملاً بأحكام اتفاقيات جنيف لعام 1949، ويذكر بأن صفة الحماية التي يستحقها الضحايا ضمن الاتفاقيات تعد كذلك من أحد المتطلبات الأساسية لتوفر عناصر الجريمة الدولية، حيث وعقب التثبت من وقوع انتهاك لتلك الحماية بسبب الجريمة الدولية يمكن إعداد لوائح اتهام مترابطة العناصر.

وفي مسألة شروط الضحية للمشاركة يُطرح تساؤل هام حول مدى تمتع ضحايا الحرب من المقاتلين بمصطلح الضحية، وهل بالإمكان التمييز بين المقاتل المجني عليه والمقاتل الجاني في هذا الإطار؟

وتغدو الإجابة على التساؤل أعلاه في أن المقاتلين الذين يتمتعون بمركز الضحية على الصعيد الدولي، هم الأشخاص الذين يشتركون في الأعمال العدائية المرخصة لهم، ولكن وعقب القبض عليهم أو توقفهم عن الاشتراك في الأعمال العدائية تم تعذيبهم، أو تعريضهم لإصابات

[1] Joon Kim, Hun: ***The Role of UN Commissions of Inquiry in Developing Global Human Rights:***
Prospects and Challenges. Op.Cit, p. 261.

[2] Rule 2/A of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia

جسدية أو نفسية غير محقة أثناء الاحتجاز، أو محاكمتهم عن الأفعال المشروعة التي سبق لهم ارتكابها وقت الحرب[1].

وترى الباحثة أن هذا المصطلح والذي لم تشر إليه أي من تعريفات الضحية الواردة في اللوائح الإجرائية للمحاكم الدولية الجنائية، وتلك الخاصة بيوغسلافيا السابقة على وجه التحديد، فإن بالإمكان القول أن المقاتلين الضحايا الذين يقرر استبعادهم من تعريف الضحية، وانطلاقاً من محاسبتهم على الأعمال السابقة التي انخرطوا بها، سيؤدي بالتأكيد إلى ظهور مشاكل جديدة في مناطق النزاع المسلح، ذلك أن تسييس مصطلح الضحية يشكل عقبة كبيرة في تحديد من هو مؤهل لهذه التسمية، وبالتالي المشاركة والتمثيل القانوني أمام عدالة المحكمة الدولية عن الجرائم الدولية التي تعرضوا لها، وعلى الأرض فإن كثيراً ما يظهر هذا الجدل عقب النزاعات المسلحة المستعصية على الصعيد السياسي، إذ يدعي كل طرف من أطراف النزاع بأن مجموعته المقاتلة هي ضحية تمارس حقها في الدفاع عن النفس، وأن أي مجموعة أخرى معادية هي بالأحرى ووفق تصوره مجموعة من الجناة يتحملون وزر الحرب.

من ناحية أخرى يجد السند القانوني لهذا الرأي ملاذه في الحماية التي تكفلها اتفاقية جنيف الثالثة واتفاقية جنيف الرابعة عام 1949، شريطة استيفاء ما نصت عليه النقاط اللازمة للتمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب من المادة 4 من اتفاقية جنيف الثالثة، والمادتين 43 و44 من البروتوكول الإضافي الأول عام 1977 الذي طور المادة 4 المذكورة، مما يفضي إلى أحقية هؤلاء الأشخاص للحماية التي تكفلها المادة 5 من اتفاقية جنيف الثالثة[2]، وأن أي انتهاك للحماية

---

[1] وتحظى الأفعال العدائية بصفة المشروعية لدى التزامها قوانين الحرب المتعارف عليها في القانون الدولي الإنساني، فتلك الأفعال وإن كانت تمثل جريمة خطيرة في وقت السلم، لا يسأل عنها المقاتل إلا في إطار التجاوز أو التعدي المحظور، كما أن أسير الحرب لا يعد مجرماً؛ كونه لا يأتي عملاً إجرامياً أو مشيناً بل هو يدافع عن وطنه، لذلك فإن الأسر الحربي يبتعد عن أن يكون انتقاماً أو عقاباً، صالح أبو العطا، رياض: **قضية الأسرى في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. 2009. ص53+ ص54.

[2] وتتضمن هذه الحماية طائفة من الحقوق التي تحرم المساس بحق الأسير في الحياة وسلامة البدن، وكذلك تحظر التعذيب والإهانة، والقصاص والمحاكمة، وللمزيد من المعلومات حول الحقوق التي يمنحها المركز القانوني لأسرى الحرب، انظر: إبراهيم طه المحمدي، عادل: **حقوق الأسرى وفقا للمواثيق الدولية : دراسة تطبيقية**. عمان – الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. 2017. ص62– ص69.

المستحقة تعتبر انتهاكاً لقوانين وأعراف القانون الدولي الإنساني، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من القانون العرفي الدولي، وتستوجب بدورها إقامة الجزاء على الدولة الضالعة بالانتهاك، فضلاً عن قيام المسؤولية الجنائية بحق الأشخاص الطبيعيين المسؤولين عن هذا الخرق الذي يرقى إلى جريمة دولية.

وُيستخلص مما سبق نتيجةٌ مفادها أن أفعالاً من قبيل فرض أحكام قضائية بالسجن على أسرى الحرب جراء اشتراكهم المشروع في القتال، أو إيقاعهم تحت آلات التعذيب، أو ممارسة أيٍ من الجرائم المنضوية تحت ما يعرف بالجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، وغيرها من الجرائم الدولية هي في الواقع تمنح من وقع تحت طائلتها الشرعية المطلقة بالاحتجاج بوضع الضحية القانوني، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك الحق يرد دون أي انتقاص من حقيقة أن الأفعال التي ارتكبها المقاتلون الشرعيون، والتي تشكل جرائم حرب في وقت سابق لأسرهم أو احتجازهم بالإمكان مقاضاتهم بشأنها، وفي حدود انتهاك القانون الدولي الإنساني[1].

فيما وينبغي ألا يكون مصطلح الضحية والاعتراف بإعماله على حالة من الحالات الدولية، أمراً يخدم التوجهات السياسية أو الأخلاقية لطرف دون آخر، بل لا بد أن يُستخدم هذا المسمى بوصفه مصطلحاً تقنياً لتفادي الدلالات التمييزية غير المرغوب فيها، وتوفير فهم مشترك لما يعنيه الإيذاء جراء الجريمة الدولية، وتأتي هذه الخلاصة انطلاقاً من أن إسماع صوت الضحية ودعم قضيتها العادلة أمام الهيئات القضائية الدولية، يبقى في نهاية المطاف الهدف الأسمى باعتباره هدفاً إنسانياً يعلو بالمرتبة الأولى على البرامج السياسية، أو الحلول المرسومة لإنهاء الصراع والتي تتبناها الأحزاب الداخلية والتي تدعو إلى انتهاك الحقوق، كما هو الحال في النزاع في إقليم يوغسلافيا، فضلاً عن أن هدف تحقيق العدالة للضحايا هو هدف يسمو على مبادئ من قبيل

[1] Dormann, Knut: ***The Legal Situation of "Unlawful/Unprivileged Combatants***", **International Review of the Red Cross**, no. 849, vol. 85, 2003/45-74, p. 4.

المناداة بالمعاملة بالمثل، والتي قد يتذرع بها طرف النزاع الذي تعرض من اعتداء دولي ليرد بمثله وأشد على صورة ارتكاب الجرائم الدولية ضد الطرف الآخر[1].

من جانب آخر فقد أكد تقرير بسيوني (التقرير النهائي للجنة الخبراء الخاصة بيوغسلافيا السابقة) أن فئة المقاتلين كانت عرضةً هي الأخرى لأعمال عنف وانتهاكات لبنود القانون الدولي الإنساني، ولا سيما داخل مرافق الاحتجاز، ويصف التقرير أن "الجنود المسلحين النظاميين لقوات المعارضة ضد الصرب قد تم احتجازهم بأعداد كبيرة "، وأن كثيراً من عمليات القتل الجماعي وعمليات الإعدام قد أُبلغ عنها في هذا السياق، كما أن عدداً كبيراً من عمليات القتل العمد العشوائي، والاغتصاب والاعتداء الجنسي، وغير ذلك من أشكال التعذيب قد نُفذت ضد المدنيين والعسكريين على حد سواء[2].

في الممارسة القضائية لدى محكمة يوغسلافيا السابقة، واستناداً إلى الأدلة المبرزة، فقد توصلت الدائرة الابتدائية إلى إدانة كل من المتهمين Mile Mrksic، Veselin Sljivancanin، Miroslav Radic، باعتبارهم مسؤولين عن تدبير وتنفيذ مذبحة جماعية راح ضحيتها 260 من غير الصرب في 20 تشرين الثاني لعام 1991، وتتلخص أحداث ما يطلق عليها قضية Vukovar hospital (مستشفى فوكوفار) في قيام القوات العسكرية لصرب البوسنة بإجلاء مجموعة مؤلفة من حوالي 300 رجل غير مسلح وغير صربي من المستشفى، ونقلهم إلى ثكنات ومواقع محيطة حيث وقعوا ضحايا لعملية إعدام جماعي ودفنوا في مقبرة جماعية، ومن النتائج القانونية الموضوعية التي توصلت إليها المحكمة من صميم شهادات الضحايا الذي فروا من

---

[1] ويكمن معيار رفض التصرفات القائمة على المعاملة بالمثل في وقت الحرب في مصادر القاعدة القانونية الوضعية أياً كان مصدرها مكتوباً (كالمعاهدات والاتفاقيات الدولية) أو عرفاً، وقد نصت اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 على عدم جواز استعمال المعاملة بالمثل ضد الأفراد، وكذلك بالنسبة لأسرى الحرب، والمحتجزين المدنيين، والجرحى، والمرضى، والغرقى (المادة 46 من اتفاقية جنيف الأولى، المادة 47 من الاتفاقية الثانية، المادة 129 من الاتفاقية الثالثة، والمادة 146 من الاتفاقية الرابعة)، عبد الحكيم عثمان، أحمد: **الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية**. القاهرة: دار الكتب القانونية. 2009. ص39- ص46.

[2] Garbett, Claire: ***The legal representation of the civilian and military casualties of contemporary conflicts: unlawful victimisation, its victims and their visibility at the ICTY***, **The International Journal of Human Rights**. no.7. vol. 16. 2012/1059-1078. p. 12+ p. 13.

موقع القتل[1]، أن الضحايا المزعومين لعمليات الضرب والإعدام هم مدنيون متضررون أو غير مصابين، وجرحى أو غير مصابين من أفراد قوات الدفاع الكرواتية الذين وضعوا أسلحتهم، وعليه فقد قررت المحكمة أن هؤلاء هم أشخاص محميون بموجب المادة 4 من اتفاقية جنيف الرابعة، ولا بد لها من بسط ولايتها القضائية على الانتهاكات الخطيرة بموجب المادة 2 والمادة 5 من النظام الأساسي للمحكمة الدولية[2].

كما وخلصت المحكمة إلى أن ارتكاب الجرائم ضد أسرى الحرب، بما في ذلك أفعال القتل، وجرائم التعذيب والمعاملة القاسية، تُعتبر انتهاكاً للواجبات القانونية التي تمليها قوانين وأعراف الحرب[3]، وترتب بدورها تحمل المتورطين تبعات المسؤولية الجنائية عملاً بالمادة 7 من النظام الأساسي[4].

وقد أورد القرار المذكور أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية قد ترتكب، وإن ثبت أن الضحايا في وقت سابق كانوا يحملون السلاح حتى لحظة الاستسلام أو القبض عليهم، وأكد القرار أن الجرائم التي أوردتها المادة 5 يمكن أن تمارس ضد الأشخاص الذين حملوا السلاح وقاموا بتنفيذ أعمال مقاومة، وفي رأي لجنة الخبراء الخاصة بيوغسلافيا السابقة، أبدت اللجنة أن المادة 5 تنطبق أولاً وقبل كل شيء على المدنيين، أي الأشخاص من غير المقاتلين، ولكن ينبغي ألا يؤدي

---

[1] Patel King, Faiza and La Rosa, Anne-Marie: ***International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: Current Survey/ The Jurisprudence of the Yugoslavia Tribunal: 1994-1996,*** **European Journal of International Law (EJIL),** no. 1, vol. 8, 1997/123-179. p. 134+ p. 135.

[2] Prosecutor v. Mrksic, Mile- Sljivancanin, Veselin- Radic, Miroslav. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-13/1-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 27 September 2007. paras. 1, 2, 3, 459, 464. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mrksic/tjug/en/070927.pdf (accessed on 18 February 2018).

[3] Prosecutor v. Mrksic, Mile- Sljivancanin, Veselin- Radic, Miroslav. **Judgment of The Trial Chamber**. Op.Cit, para. 669.

[4] حيث نصت الفقرة 1 من المادة 7 على قيام المسؤولية الجنائية الفردية بحق كل من خطط، أو حرض، أو ارتكب، أو أمر، أو ساعد في التخطيط، أو الإعداد، أو التنفيذ لجريمة مشار إليها في المواد من 2 إلى 5 من النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة،

Article 7/1 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

ذلك إلى أي استنتاجات سريعة بشأن الأشخاص الذين حملوا السلاح في وقت معين من الزمن[1]، كون ذلك لا يستبعد بأي حال من الأحوال احتمالية كونهم ضحايا لجرائم دولية قد ارتكبت بحقهم لدى وقوعهم في يد طرف النزاع الآخر.

ثانياً: تأثر مصالح الضحية الشخصية جراء الجريمة الدولية

بالرجوع إلى مصطلح الضحية في القاعدة A/2 من لائحة الإجراء والإثبات لمحكمة يوغسلافيا السابقة، يُلاحظ بأن التعريف الوارد لم يقنن صورة الضرر الحاصل جراء ارتكاب الجريمة بصورة دقيقة، إلا أنه ولدواعي فهم طبيعة هذا الضرر وجوانبه كان لا بد من الالتفات إلى المادة 3 من النظام الأساسي للمحكمة، والتي تدرج صلاحية المحكمة لمحاكمة مخالفي قوانين وأعراف الحرب، حيث استوجبت أن ينطوي الانتهاك المرتكب على آثار خطيرة، كنتيجة لوقوع مخالفات قوانين الحرب أو أعرافها والتي تشكل بطبيعتها خرقاً فاضحاً للقواعد والقيم الهامة والأساسية لحماية الإنسان[2].

---

[1] وقد نوهت المحكمة إلى الخصوصية التي تتميز بها قضية Vukovar hospital المعروضة، مشيرةً إلى أن هذه هي الحالة الأولى من نوعها والتي يُتطلب من الدائرة فيها الفصل في صفة الضحية بين مدني وعسكري، مؤكدةً على أن المحكمة قد انصبت في قراراتها السابقة على بحث ركن Mens Rea (القصد الجرمي) المتكون من شقي العلم والإرادة لإيقاع الهجوم العدائي، وقد بينت المحكمة رأيها بالقول أنه لا يوجد من السوابق القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة ما يحدد الصفة التي لا بد للضحية أن تحملها، ولم تقصرها في هذه الظروف على الشخص المدني، ذلك أن المدنية هي شرط تحدده المحكمة لأغراض ربط الواقعة المنظورة بالاختصاص القضائي المحدد لها في النظام الأساسي، ولا يعد عنصراً من عناصر الجريمة ذاتها، وبكلمات أخرى فإن إيراد صفة المدنيين في الأحكام السابقة الصادرة للمحكمة، لا ينقص في أي حال من الأحوال من حقيقة إمكانية وقوع الجرائم الدولية على العسكريين وغيرهم من الأشخاص من الفئة 4 من اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949، بل هو إيراد يتبع طبيعة العمل القضائي لربط الجريمة المنفذة بما يقابلها من الأفعال المجرمة في النظم الأساسي،

Prosecutor v. Mrksic, Mile- Sljivancanin, Veselin- Radic, Miroslav. **Judgment of The Trial Chamber**. Op.Cit, para. 464.

انظر أيضاً:

Prosecutor v. Kupreskic, Zoran- Kupreskic, Mirjan- Kupreskic, Vlatko- Josipovic, Drago- Papić, Dragan- Šantić, Vladimir. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-16-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 14 January 2000. paras. 548, 549. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/kupreskic/tjug/en/kup-tj000114e.pdf (accessed on 18 February 2018).

[2] United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI). **ICTY Manual on Developed Practices**. Op.Cit, p. 126.

من ناحية أخرى فقد رأت كلتا الدائرتين التمهيدية والابتدائية للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة، أن مدلول الضرر ينصرف في الأوضاع العادية إلى معاني الإصابة والخسارة والأذى، ومن الضرورة بمكان أن يتم تفسيره في ضوء المواثيق الدولية، وذلك في إشارة منها إلى الصكوك الدولية التي تحوي في مضامينها تفاصيل أكثر إسهاباً لما يُقصد بالضرر الناجم عن انتهاك معايير القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان[1].

وُيسجل في هذا المضمار الجدل القضائي الحاصل حول نطاق تأثر مصالح الشخص من الجريمة الدولية أمام المحكمة، ومن ذلك ما قررته الدائرة التمهيدية في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية المعروفة بقضية Thomas Lubanga Dyilo (توماس لوبانغا دييلو)، بأن الضحايا هم أولئك الأشخاص القادرين على أن يبرهنوا وجود علاقة سببية مباشرة، وواضحة تربط ما بين الضرر المزعوم من قبلهم، والجريمة المشتبه ارتكابها من قبل المتهم، وفي قرارها المؤرخ في 29 حزيران 2006 بشأن الطلبات الأولى للمشاركة في قضية Thomas Lubanga Dyilo، فقد رفضت الدائرة التمهيدية الطلبات المقدمة من الضحايا، وذلك بسبب عدم تقديمهم أدلةً تدعو إلى الاعتقاد بأن الضرر الذي عانوه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالجرائم الواردة في أمر التوقيف ضد المتهم المذكور[2].

وذكرت الدائرة التمهيدية بأن على الضحايا أن يبينوا وجود صلة سببية مباشرة بين الضرر الذي عانوا منه، واستندت في ضرورة توفير الصلة المباشرة إلى تعريف الضحايا إلى المادة 85 من اللائحة الإجرائية للمحكمة، كما ودعمت ذلك باسترشادها بالقواعد المستمدة من إعلان الأمم المتحدة بشأن مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بالضحايا من الجرائم وإساءة استخدام السلطة

[1] Mckay, Fiona. ***Victim Participation in Proceedings before the International Criminal Court***, **Human Rights Brief**, no. 3, vol. 15, 2008/2-5. p.3+ 4.

[2] Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Decision on the Applications for Participation in the Proceedings Submitted by VPRS 1 to VPRS 6.** Case No.(ICC-01/04-01/06). International Criminal Court. 29 June 2006. p. 8. ICC website available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2007_03138.PDF (accessed on 22 February 2018).

1985، والمبدأ الخامس من المبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر المعروفة ب The Van Boven/ Bassiouni Principles (مبادئ فان بوفين/ بسيوني) لعام 2005[1].

ولكن وعقب انتقال القضية إلى الدائرة الابتدائية فقد تركت الغرفة النهج المذكور، وأبدت مداخلتها بجواز قبول مشاركة الضحايا غير المباشرين، وعدم الاقتصار على الضحايا المباشرين للجريمة والمرتبطين مباشرةً بالجرائم الواردة في لائحة الاتهام، كما وخلصت المحكمة إلى أن المطالبة بحق المشاركة يستدعي من الضحايا عموماً إثبات الصلة والعلاقة السببية "الكافية" بين الضرر والجريمة الدولية، كما واعتبرت المحكمة أن كلاً من أفراد أسرة الضحية المقربين أو المعالين من الضحايا، وكذلك كل من حاول مساعدة الضحية ولحقه الضرر هم ممن يحق لهم المشاركة[2].

وبعد استئناف قرار الدائرة الابتدائية في هذه المسألة، فقد أيدت دائرة الاستئناف توجه الدائرة الابتدائية ذاك، مؤكدةً على أن الإطار القانوني المتمثل في القاعدة 85 من اللائحة الإجرائية، والمادة 3/68 من نظام روما الأساسي، يُعد إطاراً مناسباً لتقدير بحث أحقية المشاركة وفق معيار تأثر المصالح الشخصية، وانطلاقاً من التفسير الغائي للقاعدة رقم 85 من اللائحة الإجرائية، فإن للضحية أن تشارك في الإجراءات شريطة أن تثبت ذلك الضرر من خلال أدلة ربط تدعو إلى الاعتقاد بوجود صلة كافية بين الضرر والجريمة الدولية[3]، فإن كان الشخص المتقدم للمشاركة عاجزاً عن إثبات تلك العلاقة –وإن تأثرت مصالحه الشخصية– فسيكون من غير المناسب إشراكه ضمن الإجراءات.

فيما وأكدت دائرة الاستئناف أن الجرائم الدولية يمكن أن تؤثر على مصالح الأفراد الشخصية خارج إطار الشخص الذي وجهت إليه الجريمة بصورة مباشرة، فعلى سبيل المثال: يمتد أثر الإيذاء

[1] Ibid, p. 7.

[2] Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Decision on victims' participation**. Case No. (ICC-01/04-01/06). International Criminal Court. 18 January 2008. p. 5. ICC website available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_00364.PDF (accessed on 22 February 2018).

[3] Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Judgment on the appeals of The Prosecutor and The Defence against Trial Chamber I's Decision on Victims' Participation of 18 January 2008**. Case No. (ICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10). International Criminal Court. 11 July 2008. paras. 29- 34. and paras. 63-65. ICC website available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_03972.PDF (accessed on 22 February 2018).

المتعمد إلى شخص ما في التسبب بصدمة نفسية لأعضاء أسرة ذلك الشخص، كما ويمكن أن تؤدي الجريمة إلى ضرر جماعي يؤدي إلى فقدان المعيل الوحيد للأسرة، ويجعل من أفرادها ضحايا قد تأثرت مصالحهم الشخصية بصورة غير مباشرة[1]، وقد أشارت الدائرة إلى أن مجرد الادعاء بوجود ضرر جماعي لا يعني بالضرورة اعتماد وجود الضرر الشخصي أو استبعاده، بل إن البت فيه يتطلب تحديد مدى مساس الضرر بالفرد بصورة شخصية، سواء أكان ذلك الضرر مباشراً أم غير مباشر[2].

ثالثاً: تحديد المرحلة التي يتم فيها إدماج الضحايا ضمن الإجراءات الرسمية للمحكمة الدولية

عقب دراسة البيانات التي يتلقاها مكتب المدعي العام لمحكمة يوغسلافيا السابقة، فإنه يتم تقسيم الملفات الواردة التي أدلى بها الضحايا إلى صنفين من الإفادات، أُولاهما إفادات دقيقة لأحداث وحالات جرمية خاصة، وهي التي قد تم فتح محاضر تحقيقية بشأنها أمام الدوائر الرسمية المحلية في إقليم النزاع، وثانياً إفادات أخرى تحمل في طياتها معلومات أكثر عمومية وشمولية حول حادثة أو وضع يصف انتهاكاً ما، كالبيانات الواردة في تقارير لجان تقصي الحقائق، وبهذا ومن صميم تلك الأوراق يقرر الادعاء العام استقاء الضحايا الشهود المستقبليين، وتمييزهم ما بين Victims of Situation (ضحايا وضع أو حالة) يدلون بإفاداتهم حول انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، أو Victims of Case (ضحايا قضية) يقومون بالمشاركة لغرض إثبات جريمة دولية بعينها.

ولاحقاً، وعلى الرغم من غياب تصدي قرارات من محكمة يوغسلافيا السابقة لهذا الشأن، فقد تطرقت الدائرة الابتدائية الأولى للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة، إلى موضوع المرحلة التي يتاح للضحايا الالتحاق خلالها إلى منظومة المحاكمة، وفي قضية المدعي العام ضد Thomas Lubanga Dyilo، فقد أقرت المحكمة أن الأدلة والإفادات التي يقدمها الضحايا هي التي تحكم

---

[1] Stahn, Carsten, Kate, Gibson and Olasolo, Hector: ***Participation of Victims in Pre-Trial Proceedings of the ICC***, **Journal of International Criminal Justice**, no. 2, vol. 4, 2006/219-238, p. 232.

[2] Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Judgment on the appeals of The Prosecutor and The Defence against Trial Chamber I's Decision on Victims' Participation of 18 January 2008**. Op.Cit. para. 34, p. 14.

طبيعة المرحلة التي سيتاح للضحايا المشاركة فيها، حيث تخضع تلك الأدلة والإفادات لقياس مدى صلتها بالإدعاءات المقدمة والوقائع التي يحاولون إثباتها، ويتم التمييز بين الضحايا على أساس ذلك إلى فئتي Victims of the Situation (ضحايا وضع أو حالة) وVictims of the Case (ضحايا قضية)، وبناءً على ذلك فإن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المشاركين في التحقيقات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأوغندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ودارفور يُمنحون صفة Victims of the Situation (ضحايا وضع أو حالة)؛ انطلاقاً من مشاركتهم في التحقيقات الأولية، والتي أظهرت تعرضهم للضرر الإجرامي[1]، وعقب تلك المشاركة ونتيجةً لتلك التحقيقات تقرر الدائرة وفق طلب المدعي العام إصدار مذكرات استدعاء أو القبض إلى متهمين معينين[2]، وفي مراحل القضية المتقدمة فلا يمكن منح مركز الضحية المشاركة إلا لمن تشكل إفادته والمعلومات التي بحوزته إثباتاً أقرب إلى القطعية للأضرار التي لحقت به، حيث يكون أثر الجريمة وتصويره أعمق وأدق من غيره من الضحايا[3].

وفي القضية المعروضة حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد أبدى المدعي العام الدولي معارضته لنهج الدائرة التمهيدية الداعي إلى التمييز بين الضحايا، بما يساهم بإشراكهم في مرحلة مبكرة من الإجراءات؛ معللاً ذلك بأن المشاركة أثناء التحقيق يمكن أن تُعرض سلامة المشاركين للخطر، وقد تؤثر على موضوعية مرحلة التحقيق وكفاءتها[4].

وفي مسألة ما يعرف بصديق المحكمة (Amicus Curiae)، واحتمالية مثول الضحايا في تلك الخانة الإجرائية الواردة في نص القاعدة 74 من اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، يتضح بأن الحالات الواردة في القاعدة المذكورة تسمح باستدعاء صديق المحكمة في إطار

---

[1] Mckay, Fiona. **Victim Participation in Proceedings before the International Criminal Court**, Op.Cit, p.3.

[2] International Criminal Court. **Booklet Victims Before The International Criminal Court/ A Guide For The Participation Of Victims In The Proceedings Of The Court**, p.15. https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/8FF91A2C-5274-4DCB-9CCE-37273C5E9AB4/282477/160910VPRSBookletEnglish.pdf (accessed on 22 February 2018).

[3] Olasolo, Hector and Kiss, Alejandro: ***The Role Of Victims In Criminal Proceedings Before The International Criminal Court***. **International Review of Penal Law**. vol. 81. 2010/125-163. p. 132.

[4] Mckay, Fiona. **Victim Participation in Proceedings before the International Criminal Court**, Op.Cit, p. 2.

صلاحية المحكمة المطلقة، حيث وللمحكمة حصراً دعوة أي جهة ممثلة لدولة، أو لمنظمة، أو شخص طبيعي للظهور أمامها في أي مرحلة ترتأيها، وذلك من أجل تقديم مذكرات بشأن أي مسألة تحددها الدائرة، كما وتقرر المحكمة وبموجب السلطة التقديرية الممنوحة لها طلب حضور من ترى وجوده حيوياً ومناسباً، ويصب في خدمة طلبات المحكمة بالدرجة الأولى في توضيح المسائل الواقعية التي تبحثها خلال المحاكمات، وبالتالي فإن هذا الأساس القانوني وعلى الرغم من محدودية تطبيقه بالنسبة لضحايا الجرائم الدولية، إلا أنه يبقى منفذاً يمكن الضحايا من إسماع شواغلهم[1].

الفرع الثاني: جوانب مشاركة الضحية في إطار دور الشاهد في مرحلة ما بعد الإحالة

يعرف الشاهد في مرحلة ما بعد الإحالة بأنه كل شخص مميز وحر الاختيار، تم تكليفه بالحضور أمام المحكمة لكي يدلي بما لديه من معلومات، وهو كل شخص حلف اليمين القانونية وتوافرت فيه قدرة الإدراك والتمييز من أجل تقديم إفادة بما شاهده من عمل الغير، أو سمعه، أو أدركه بإحدى حواسه في شأن واقعة ذات أهمية في الدعوى الجنائية، بغية إثباتها أو نفيها عن المتهم[2].

وأمام محكمة يوغسلافيا السابقة فقد ظهر الآلاف من الشهود، وينتمي هؤلاء الشهود إلى فئات منها الشهود الخبراء، وهم الشهود الذين يقدمون الشهادة في مجال معرفي ما، وتشتمل هذه الفئة على المؤرخين الذين يستدعون لتبيان خلفية عامة عن الصراع في يوغوسلافيا السابقة، وتقديم شهادات بشأن المسائل العسكرية ومسائل تنظيمية حصلت أثناء النزاع المسلح، وتساعد شهاداتهم القضاة على تحديد الظروف التي ارتكبت خلالها الجرائم، وهوية وعدد الضحايا الموجودة في المقابر الجماعية، وفهم الهياكل السياسية والعسكرية، وتوضيح قضية سلطة المتهم على مرؤوسيه، وكذلك يقدم الخبراء القانونيون آرائهم بشأن مسائل قانونية كالأدلة الجنائية في القانون اليوغسلافي

---

[1] Williams, Sarah and Woolaver, Hannah***: The Role of the Amicus curiae before International Criminal Tribunals***. **International Criminal Law Review**, no. 2, vol. 6, 2006/151-189. p. 156.

[2] شكصي، سعد وسليم، سهى: ***دور الشاهد في حسم الدعوى الجزائية***، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** (جامعة كركوك). 13. مج 4. 325/2015- 377. ص 330.

السابق، ويخرج هذا النوع من الشهود عن إطار البحث في هذا الفرع، كما أنهم لا يحتاجون عموماً إلى اتخاذ تدابير خاصة لتوفير الحماية.

ومن الأشخاص الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة الدولية "الشهود من الداخل"، وهم أشخاص عاملون في السلك السياسي، والعسكري، أو أفراد مقربون من المتهمين وتفيد شهادتهم في توضيح وتحديد درجة مسؤولية المتهمين[1]، وأصحاب الشهادات غير المباشرة، والشهادات بالتواتر.

ولكن ومن بين الآلاف الذين تقدموا للشهادة أمام المحكمة الدولية تعتبر شهادة الأشخاص الناجين من الجرائم، ومن كان لهم ضحايا من أفراد أسرهم، من أقوى أنواع الشهادة كونها أكثر الشهادات المنزهة عن الشك أو الاحتمال، وكونها تتسم بالجزم واليقين، بخلاف شاهد التسامع والذي يشهد بما سمعه عن الجميع، وعادةً ما يقدم هذا النوع من الشهود أدلة جوهرية تساعد على إنشاء قاعدة الجريمة، أي أدلة تصف وتثبت حدوث انتهاكات من قبيل الحرمان الشديد من الغذاء، والرعاية الصحية، وأحداث تدمير المنازل، ووقائع اختفاء أفراد من الأسرة ، وكذلك أعمال الضرب المبرح والتعذيب الجسدي، والعنف الجنسي والاغتصاب، وغيرها من الانتهاكات[2].

ولتبيان مسألة شهادة الضحايا، لا بد من تسليط الضوء على الإجراءات الواجب اتخاذها لدمجهم في مرحلة إبراز البينات، وكذلك بحث قضية مصداقية الشهادات المستمدة من الضحايا كما يلي:

أولاً: القواعد الإجرائية لشهادة الضحايا أمام محكمة يوغسلافيا السابقة

تأتي إجراءات المحاكمة ضد المتهمين مباشرةً بعد اعتماد لائحة الاتهام، والتي سبق إعدادها من قبل مكتب المدعي العام الدولي، ويعكس اعتماد اللائحة من قبل المحكمة الموافقة على كافة طلبات الادعاء المرفقة، ومنها أوامر القبض، وأوامر التوقيف ضد المتهمين، وبالانتقال إلى جلسة

[1] Witnesses. ICTY website. http://www.icty.org/en/about/registry/witnesses (accessed on 22 February 2018).

[2] Abtahi, Hirad and Boas, Gideon: **The Dynamics of International Criminal Justice- Essays in Honour of Sir Richard May**. International Humanitarian Law Series (vol. 10). Holand: Martinus Nijhoff Publishers. 2006. p. 196. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

تلاوة لائحة الاتهام على مسامع المتهم وإفهامه بنودها[1]، بحيث يتم ذلك في إطار جلسة علنية، كما وتطلب هيئة المحكمة من المتهم الإجابة على الاتهام بالنفي أو الإيجاب (وذلك بعبارة هل أنت مذنب أو لا؟)، فإذا كان الرد بالنفي حددت الدائرة موعداً للجلسة القادمة[2].

وقد نصت المادة 85 من لائحة الإجراءات والأدلة لمحكمة يوغسلافيا السابقة، على كيفية تقديم وسائل الإثبات من قبل طرفي الدعوى الدولية أمام الدائرة الابتدائية، حيث يحق لكل طرف استدعاء الأدلة الشخصية كالضحايا– الشهود من قبل الادعاء، كما وأن تقديم الأدلة يتم على تسلسل معين يكون بدايةً من مكتب الادعاء الدولي، ومن ثم أدلة الدفاع، ويتلوها تقديم الادعاء أدلة للتعقيب على أدلة الدفاع، وأخيراً الدفاع لتقديم أدلة للتعقيب على أدلة الادعاء، ويتاح للدائرة في هذه المرحلة استعراض أدلة أو استدعاء أي من الشهود ذوي الصلة بالقضية؛ من أجل مساعدة الدائرة الابتدائية في تقرير الحكم المناسب[3].

وفي وقت سابق تسمح المحكمة لطرفي الدعوى بتقديم مرافعتهما الأولية قبل تقديم المدعي العام أدلة الإثبات الخاصة به[4]، ولتأكيد مبدأ الكشف المتبادل للأدلة قبيل عرضها، يتم حصر الأدلة استناداً للمادة e/65 من اللائحة الإجرائية، وتتضمن لائحة الإثبات الخاصة بجهة الادعاء عدة بيانات تحوي في مجملها ملخصاً للأدلة التي ينوي المدعي العام إبرازها بشأن ارتكاب الجريمة المزعومة، وصورة المسؤولية الجنائية، كما يجب أن يشتمل الموجز على نقاط الاتفاق والاختلاف بين الأطراف، وقائمة الشهود الذين يعتزم المدعي العام استدعائهم، ومعلومات عن أسمائهم الحقيقية أو المستعارة، وملخص للوقائع التي سيدلي بها كل شاهد، وربطها مع فقرات لائحة الاتهام، كذلك ولا بد من تحديد العدد الكلي للشهود، وعدد كل شاهد سيشهد ضد كل متهم، وتحديد

---

[1] Article 20/3 of the Updated Statute of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] عبد الحميد، عبد الحميد: **المحكمة الجنائية الدولية– دراسة لتطور نظام القضاء الدولي الجنائي والنظام الأساسي للمحكمة في ضوء القانون الدولي المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية. 2010. ص184.

[3] Rule 85/A of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[4] Rule 84 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

إشارة إلى ما إذا كان الشاهد سيدلي بشهادته شخصيا، أو وفقا للقاعدة 92 (bis)[1]، أو القاعدة 92 (quater)[2]عن طريق الكتابة، وأخيراً المدة الزمنية المقدرة لكل شاهد، والوقت الإجمالي المقدر لعرض الأدلة من قبل المدعي العام[3].

ووفقاً للمادة 90/أ من اللائحة الإجرائية يُطلب من الضحية– الشاهد أن تعلن عن نيتها قول الحقيقة ولا شيء غيرها، ولا يجوز للشهود أن يناقشوا شهادتهم أثناء استراحة المحكمة مع أي شخص، بما في ذلك أعضاء النيابة العامة أو الدفاع الذين اتصلوا بهم، ويجوز للدائرة الابتدائية أن تحذر أحد الشهود تجاه تبعات عدم قول الحقيقة، والعواقب المحتملة للشهادة الكاذبة[4]، وعلى الرغم من سماح اللائحة الإجرائية للدائرة سماع شهادة الأطفال، إلا أنها قد نبهت إلى ضرورة أن يكون الطفل المسموع ناضجاً بما يكفي ليكون قادرًا للإبلاغ عن الوقائع، مشيرةً إلى أنه لا يمكن أن تستند الأحكام الصادرة إلى شهادة الطفل وحدها[5]، وللدائرة الابتدائية أن ترفض سماع شاهد لا يظهر اسمه في قائمة الشهود المحددين بموجب القواعد 73 مكرر (C)، و73 ثالثاً (C)، والتي تتطلب تحضيراً وتبادلاً مسبقا لقوائم الأدلة أمام القاضي التمهيدي[6].

ووفقاً للمادة للفقرة الثانية من القاعدة 85 من اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا، يجوز لجهة الدفاع وحال انتهاء شهادة الضحية من طرف الادعاء أن تقوم بمناقشتها، وبموجب

---

[1] يشير المصطلح اللاتيني (bis) في الفقرات الفرعية في اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة إلى المعنى (مكرر للمرة الثانية).

[2] يشير المصطلح اللاتيني (quater) في الفقرات الفرعية في اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة إلى المعنى (مكرر للمرة الرابعة).

[3] ويعد الإشراف الإداري من قبل قضاة المحكمة في هذا الصدد من قبيل التدخل الإيجابي إزاء سير المحاكمات؛ كون أن سلطة تحديد عدد الشهود والوقت اللازم لتقديم الشهادة مأخوذة من النظام الإجرائي التحقيقي (الاستقصائي)، كاسيزي، انطونيو: **القانون الجنائي الدولي**، مرجع سابق، ص610+ ص611.

[4] وإذا كان لدى الغرفة أسباب قوية تدعوها للاعتقاد بأن الشاهد قد أدلى بمحض علمه وإرادته بإفادات كاذبة، فإنها تحيل هذه القضية للمدعي العام للتحقيق فيها؛ لهدف إعداد وتقديم لائحة اتهام بتهمة شهادة الزور،
Rule 91 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[5] Rule 90/B of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[6] Rule 90/G of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

الاستجواب المقابل للشهود (cross- examination) يستجوب كل طرف شهود خصمه[1]، والذين يدلون بشهادات مباشرة أمام هيئة التقاضي وبصورة علنية[2].

وبعد الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة استنادا لنص القاعدة 1/86، يحق لكلا الطرفين تقديم مرافعاتهم الختامية، والتعقيب على مرافعة كل منهما، وذلك قبل شروع الهيئة القضائية في المداولة والنطق بالحكم.

ثانياً: موثوقية شهادة الضحايا أمام المحكمة

لقد واجه المدعون العامون في محكمة يوغسلافيا السابقة، صعوبة بالغة جراء السرية والتعقيد التي أحاط مرتكبو الجرائم بها أنفسهم لدى ارتكابهم جرائمهم الدولية، وتتمثل تلك الصعوبة في إمكانية الوصول للوثائق ذات الصلة بالأوامر الخاصة بتوجيه المحاربين في مواقع القتل والتعذيب، ونتيجة لهذه العقبة الإثباتية اتجهت الأنظار إلى ضرورة استغلال مشاركة الضحايا في التعويض عن تلك الحلقة المفقودة؛ وقد تنبه أعضاء مكتب الادعاء الدولي إلى أنه وبناءً على شهادات هؤلاء الضحايا الناجين، يمكن التأثير على قناعة هيئة القضاة في المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، وبالتالي إصدار أحكامهم فيما يتعلق بإقامة المسؤولية الجنائية بحق المتهمين، وإثبات صور الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع، وقوانين أو أعراف الحرب.

وفي هذا الصدد، وفي عام 1992، فقد تم إنشاء العديد من المخيمات العسكرية في جميع أنحاء البوسنة، وتم تخصيص تلك المعسكرات لتجميع واحتجاز الآلاف من المسلمين أو الكروات

---

[1] Rule 85/B of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] ويشار في هذا الصدد إلى أن عديداً من اللوائح القانونية قد قامت بتنظيم كافة الترتيبات اللوجستية، والتي تضمن متابعة تحركات الضحايا والشهود المشاركين، منذ لحظة سفرهم إلى مقر المحكمة في لاهاي، إلى حين انتهاء مداخلاتهم وتأمين عودتهم سالمين إلى بلدانهم، ومن تلك اللوائح ما يلي

ICTY. **Directive On Allowances For Witnesses And Expert Witnesses**. (IT/200/Rev. 1/Corr. 2). 10 March 2011.
http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/it200_rev1_corr2_en.pdf (accessed on 12 April 2018).

Mechanism for International Criminal Tribunals (MICT). **Policy For The Provision Of Support And Protection Services To Victims And Witnesses**. 26 June 2012. http://www.unmict.org/sites/default/files/documents/mict_witness_support_policy_en.pdf,

الذين تم طردهم من قراهم، ونتيجة لغياب وجود أي قوائم توضح بيانات لهؤلاء المعتقلين في أغلب الأحيان، فقد أدى ذلك إلى إنكار الحراس والضباط خدمتهم في تلك المواقع، ونتيجة لذلك وفي خضم المحاكمات المقامة ضد عدد منهم، كما هو الحال في قضية" Omarska, Keraterm & Trnopolje Camps"، فقد دأب المتهمون على الدفع بتغيبهم عن الخدمة في معسكرات القتل، أو أنهم لم يكونوا سوى جنود غير ذي اطلاع على مجريات الانتهاكات الحاصلة داخل أقبية الاحتجاز[1]، مما شكل دافعاً جدياً ليقوم مكتب الادعاء العام بحشد الضحايا من أجل دحض تلك الادعاءات عن طريق الشهادة.

وكما سلف ذكره، تتمثل المآخذ على عمل أجهزة التحقيق الدولية على عدم بسط مكتب الادعاء الدولي يده على أدلة تحوي أوامر مكتوبة لتنفيذ جرائم الحرب، كما ولم يفلح في استحصال المواد المكتوبة، والتي تُؤكد تخطيط كبار القادة للنشاطات العسكرية المحظورة، ويشير مكتب الادعاء إلى أن الوثائق الوحيدة في معظم تلك الحالات كانت عبارةً عن رسائل نصية مشفرة، أو مقتطفات مبهمة من مكالمات هاتفية قد تحتمل العديد من التفسيرات، ولا تعد من الدلائل القاطعة بخصوص إثبات صدور أوامر بتنفيذ الأفعال الإجرامية، مما أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد الشهادة الشخصية للضحايا الناجين من الميدان، وكذلك شهادة الخبراء، والعمل على الدمج بينهما للخروج برواية واقعية متماسكة لصورة الحدث.

وأمام محكمة يوغسلافيا السابقة، فقد تقدم من الشهود ما يزيد عن 4650 شاهداً، ومنذ أول محاكمة لها في عام 1996 وحتى منتصف عام 2015، قام الضحايا– الشهود بوصف الأهوال

[1] وفي جزء من الاتهامات التي قدمها الادعاء يظهر بأن Mlado Radic وبصفته قائداً لحراس معسكر Omarska، ومن خلال استغلاله السلطة الواسعة التي يتمتع بها، قد مارس بنفسه وبصورة مباشرة الجرائم المنسوبة إليه، وفي المقابل يؤكد الدفاع أن المتهم لم يشارك بشكل مباشر في أي الجرائم، وأن عمله لم يكن يتخطى أن يكون مجرد حارس عادي، وأكد على عدم تحمله أي مسؤولية عن ظروف احتجاز الأشخاص في المعسكر المذكور، كما وأنه لم يشارك شخصياً في أي سوء معاملة قد يكون وقع هناك، وتحديداً خلال الفترة التي يزعم الدفاع أن المتهم كان حاضراً فيها في مخيم الاحتجاز،
Prosecutor v. Miroslav Kvocka, Dragolju Prcac, Milojica Kos, Mlado Radic, Zoran Zigic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-98-30/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 November 2001. paras. 507, 508. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/kvocka/tjug/en/kvo-tj011002e.pdf (accessed on 24 February 2018).

الجسدية والنفسية التي قاسوها[1]، وبيان ما خلفته الجرائم من دمار أصاب منظومة الحياة الاجتماعية قبيل حلول الأحداث المأساوية، ومن أبرز الجهود التي تركزت في مرحلة الشهادة، محاولات قضاة المحكمة الدولية ترجمة ما يتلقونه من تجارب شخصية على لسان الضحايا إلى أدلة مقبولة ضد المتهمين بجرائم الحرب[2].

وفي أول دراسة استقصائية علمية ومنهجية للأشخاص الذين يشهدون أمام محكمة يوغسلافيا السابقة، فقد تم التركيز على انطباعات الضحايا– الشهود عقب تجربة الشهادة الإيجابية أو السلبية، والتي خرجوا بها من عملية الشهادة، وفي المسح الذي أجراه قسم الضحايا والشهود في محكمة يوغوسلافيا السابقة بالشراكة مع University of North Texas (جامعة شمال تكساس) على عينة تبلغ 300 شاهد، فقد تم التوصل إلى أن هناك ردود فعل متباينة قد أعرب عنها الضحايا المستهدفون إزاء تجربة الشهادة، فمن ناحية بين بعض من المشاركين فائدتين للشهادة تتمثل الأولى منهما بدايةً في القيمة العلاجية للإدلاء بالإفادة أمام القضاة، وعبر هؤلاء عن ارتياحهم لما لتلك المشاركة من فضل في التنفيس عما تعرضوا له من تجارب أليمة، وتخفيف المشاعر السلبية التي قد راودتهم لدى الشهادة في المرة الأولى قبل مرحلة الإحالة، فيما وأفاد الضحايا بأن الفائدة الثانية تصب في مجال التأثير في عملية المساءلة القضائية، ذلك أن مشاركتهم ومن وجهة نظرهم لها بالغ الأثر في إماطة اللثام عن الوقائع الجرمية، وبالتالي كشف الحقيقة[3].

وحول مشاركة النساء الضحايا في عملية الشهادة القضائية، فإن الدوافع تتعدد خلف تلك المشاركة تبعاً لتنوع التجارب التي واجهنها خلال النزاع، فقد تكون عملية الشهادة عملية علاجية بالنسبة للبعض ممن قتل أفراد عائلاتهن خلال الحرب، وقد يتجه مقصد النساء الضحايا إلى الإخبار بما وقع من انتهاكات، أما النوع الثالث فهي الفئة التي تبحث عن العدالة، وتميل بعض

---

[1] Orentlicher, Diane: Some Kind of Justice: **The ICTY's Impact in Bosnia and Serbia**. Oxford University Press, 2018. p. 107. Retrieved from Google Books.

[2] M. Wald, Patricia: ***The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia Comes of Age: Some Observations on Day-To-Day Dilemmas of an International Court*. Washington University Journal of Law & Policy**, vol. 5. 2001/87-123. p. 108.

[3] King, Kimi and Meernik, James: ***Bearing Witness: The Impact of Testifying at War Crimes Tribunals*. Journal of Conflict Resolution, Journal of Conflict Resolution**, 2017/1-25. p. 3.

النساء الضحايا إلى التعبير عن عدم الرضا عن العديد من جوانب المحكمة، بما في ذلك التساهل العقابي الذي يدعين انتهاجه من قبل القضاة خلال إصدار أحكامهم[1].

وقد وجدت دراسة أجرتها محكمة يوغسلافيا السابقة بالتعاون مع دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، أن 65% من النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات حول الاغتصاب أمام المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، أو دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك، قد أفدن بأن تجربة الشهادة كانت ذات صدى مؤلم، حيث عبرت امرأة من المشاركات عن ذلك الانطباع بالقول أن عملية الشهادة ذاتها تتسم بصعوبتها النفسية من خلال الانتظار لعدة ساعات للشهادة، أو تأجيل الإفادة بها لأسابيع بسبب أخطاء إجرائية وقع فيها الادعاء العام، أو دواع إجرائية أخرى، إضافةً إلى أن الصرامة التي يتطلبها القانون وتفرض على القضاة طلب تفصيل وقائع الاعتداءات الجسدية، أو الجنسية من قبل الضحية ليس بالأمر السهل على الصعيد النفسي[2].

ومن الصعوبات التي أشار إليها بعض الضحايا جراء مشاركتهم اضطرابات ما بعد الصدمة والغضب والاكتئاب، وكذلك الخشية من التعرض للوم، مما يؤدي بصورة تراكمية إلى المزيد من المعاناة النفسية لهم[3]، وإعادة التجربة الأصلية لكون الشهادة قد أدت إلى استرجاع ذكريات أليمة بعد مرور وقت طويل نسبياً على حدوثها وتخطيها[4].

---

[1] Mertus, Julie: ***When Adding Women Matters: Women's Participation in the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.*** **Seton Hall Law Review**, Iss. 4, vol. 38, 2008/1297-1326, p. 1312.

[2] Medica Mondiale. "… and that it does not happen to anyone anywhere in the world". Köln: Germany. 2009. p. 56-58, https://www.medicamondiale.org/fileadmin/redaktion/5_Service/Mediathek/Dokumente/English/Documentations_studies/medica_mondiale_and_that_it_does_not_happen_to_anyone_anywhere_in_the_world_english_complete_version_dec_2009.pdf (accessed on 5 April 2018).

[3] ومن صور ردة الفعل التي أبداها المتهمون والتي ألقت بظلالها سلباً على الحالة النفسية للضحية الشاهد، الغطرسة التي كانت تعلو وجوه ونظرات بعض المتهمين للشهود الماثلين أمامهم، إضافةً إلى بعض حالات الضحك والسخرية التي تم افتعالها، وخاصةً حين يقابلها البكاء من قبل الضحايا لدى سردهم لوقائع الجرائم، العقاد، ثائر: **حقوق الضحايا في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي**. مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. 2017. ص110.

[4] Louise Steele, Sarah: ***Victim-Witnesses in the International Criminal Court: Justice for Trauma, or the Trauma of Justice?***, Australian **International Law Journal**, v. 12, 2005/99-108, p.101.

وخلال الشهادات التي عرضت على المحكمة الدولية، فقد حدث أن واجه القضاة تناقضات في الوقائع بين تصريحات سابقة أو لاحقة لأحد الضحايا– الشهود، أو بين اثنين منهما، لذلك فقد أثيرت مسألة هامة حول موثوقية الشهادات التي يدلي بها الضحايا، وذلك في خضم الانفعالات التي تستولي عليهم أثناء التعبير عن تجاربهم السابقة، وفي هذا الصدد أشارت غرفة الاستئناف التابعة لمحكمة يوغسلافيا السابقة إلى ضرورة توخي الحذر، وخاصةً لدى سماع ووزن الشهادات الصادرة من الضحايا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ميزة الثقة التي تظهر على سلوك الضحية– الشاهد، والشهود عموماً هي سمة شخصية، وليست بالضرورة مؤشراً معتمداً يعكس لوحده الصدق أو الدقة في تفاصيل الشهادة[1].

وفي المحكمة الدولية تنظر هيئة القضاة بعين فاحصة إلى التناقضات في الشهادة، آخذةً في الحسبان الصدمات النفسية التي قد يتعرض لها الضحية– الشاهد، وعوامل أخرى منها مرور الوقت على الحادثة موضوع الشهادة، والحواجز الثقافية والتعليمية وغيرها من العوائق التي تحول دون تحديد تواريخ دقيقة خلال الوصف، وتقدير المدة الزمنية للأحداث، وقياس المسافات، وبناءً على ذلك يقوم القضاة بالتدقيق في التناقضات الواردة في شهادات الضحايا بعناية فائقة[2]، دون الانتقاص من موثوقية تلك الشهادات، وذلك في الأحوال التي تكون فيها التناقضات غير جوهرية أو مادية

---

[1] Prosecutor v. Miroslav Kvocka, Dragolju Prcac, Milojica Kos, Mlado Radic, Zoran Zigic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No.(IT-95-16-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 23 October 2001. para. 138. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/kupreskic/acjug/en/kup-aj011023e.pdf (accessed on 22 March 2018).

[2] وقد أكدت دائرة الاستئناف في إحدى قراراتها أن حسم أي تناقضات قد تقع بين شهادات الشهود، والحكم بموثوقية وقبول أو رفض أدلة شخصية هو مما يقع ضمن حدود تقدير الدائرة الابتدائية، وأن عوامل مثل مرور الوقت على الأحداث، والتأثير المحتمل من وجود الظروف المجهدة في وقت وقوع الأحداث لا يعني بالضرورة أن تستبعد المحاكمة تلقائياً الشهادات المقدمة، Prosecutor v. Miroslav Kvocka, Dragolju Prcac, Milojica Kos, Mlado Radic, Zoran Zigic. **Judgment of The Appeals Chamber**. op. cit. para. 31.

وكذلك فقد أشارت دائرة الاستئناف إلى أنه ومن حيث المبدأ، هنالك حالات يمكن أن تؤثر فيها الإصابة بالصدمة على شهادة الشاهد، مما قد ينقص من موثوقيتها، وتؤكد الغرفة على وجوب أن يتحلى قضاة المحكمة الابتدائية بالصرامة لدى تقييم أدلة تحديد الهوية، وتحديداً شهادات الشهود ولا سيما الضحايا منهم المصابين بصدمات نفسية؛ وذلك لحساسية وخطورة مؤدى أدلة تحديد الهوية، والتي تفيد بأن المتهم هو من ارتكب الجرم، أو أنه تواجد في مكان الجريمة أو بالقرب منه،

Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac and Zoran Vukovic. **Judgment of The Appeals Chamber.** Case No. (IT-96-23 & IT-96-23/1-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 12 June 2002. para. 324 . ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/kunarac/acjug/en/kun-aj020612e.pdf (accessed on 22 March 2018).

(واقعية يمكن تصورها)[1]، وتبعاً لصعوبة نسيان الحدث الأساسي مقارنةً مع التفاصيل الدقيقة التي أحاطت به.

وفي قضية Kunarac، ورداً على إشكالية مرور الوقت على أخذ أقوال الضحية في المرة الأولى، فقد أغفلت المحكمة الابتدائية عمداً وجود ما اصطلح على تسميته "بالتناقضات الطفيفة" بين أقوال الضحايا أمام المحكمة، وقامت الدائرة بتنحية تلك المعلومات المتضاربة جانباً، وتحديداً تلك التي انصبت على وصف ما حصل من اعتداءات داخل مراكز الاحتجاز، معللةً ذلك أنه وعلى الرغم من مرور الزمن على الشهادات الأولية، والنسيان الذي قد يشوب ذاكرة الضحايا المشاركين، فإن التجارب التي خضع لها هؤلاء الشهود كانت مؤلمة بالنسبة لهم في ذلك الوقت، ولا يمكن أن يُتوقع منهم استذكار التفاصيل، كطلب سرد التواريخ والأوقات الدقيقة لتسلسل الأحداث، مما يعني أن وجود بعض التناقضات في الأقوال هو أمر وارد، وفي ذات الصدد، فقد أشارت الدائرة إلى أنه قد تبدر مواقف تضطر فيها المحكمة أن تخفض اعتمادها على مشاركة بعض الضحايا، وتحديداً أولئك الذين تفتقر شهاداتهم إلى المصداقية بسبب ظهور اختلافات جوهرية بين شهاداتهم، أو تناقضات مع الحقائق المادية المستخلصة[2].

وفي قضية Dusko Tadic فقد تصدت الدائرة الابتدائية لمحكمة يوغسلافيا لدفع المتهم، وتمثل هذا الدفع في أن مثول ضحايا الصراع كشهود هو أمر يخل من مصداقية شهاداتهم، وأوضحت المحكمة رداً على ذلك الدفع أن من حق كل طرف من أطراف المحاكمة وهم الادعاء والدفاع[3]، أن يعتمد على شهادة الأشخاص المنتمين إلى واحد أو أكثر من أطراف النزاع، ووفقاً للنتيجة الطبيعية فإن كثيراً من الحالات كان أكثر الأشخاص ضحايا مباشرين للنزاع، في حين أن

---

[1] Ciorciari, John and Heindel, Anne: ***Victim Testimony in International and Hybrid Criminal Courts: Narrative Opportunities, Challenges, and Fair Trial Demands***, **Forthcoming, Virginia Journal of International Law,** no. 2, vol. 56, 2016/1-82, p. 40.

[2] Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac and Zoran Vukovic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-23-T & IT-96-23/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 22 February 2001. para. 564. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/kunarac/tjug/en/kun-tj010222e.pdf (accessed on 22 March 2018).

[3] ووفقاً للائحة الإجرائية يعتبر أطراف المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة هم فقط الادعاء والدفاع،
Rule 2/A of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

مجرد انتماء ضحية– شاهد إلى مجموعة عرقية معينة لن ينقص من موثوقية شهادته إذا ما وجهت ضد شخص من مجموعة إثنية أخرى[1].

وأفادت المحكمة في ذات القرار أن موضوع تقييم مصداقية الشهود بما فيهم الضحايا يتم وفقاً لكل حالة على حدة، وعلى ضوء ظروف الشهادة على انفراد، ولذلك يعتبر مجانباً للصواب استنتاج عدم مقبولية شهادة الضحية، أو ردها لكونها صادرة منه كضحية، حيث لا يمكن أن تكون تلك الصفة سبباً للتشكيك في موثوقيته، وعليه ومن أجل التوصل إلى ما يناقض ذلك، فلا بد للمتهم إثبات تلك المزاعم من خلال مناقشة الضحايا– الشهود في الدور المخصص لذلك أثناء المحاكمات، أو إبراز أدلة خاصة تؤيد دفعه سابق الذكر[2].

وتتمثل أعراض الانفعالات التي يتعرض لها الضحايا خلال الشهادة، إما في عجزهم عن الإجابة عن الأسئلة المنطقية، أو من خلال ما تشعر به الضحية من افتقارها لمفردات التعبير من اللغة، مما يؤدي إلى تلعثمها في الكلام أثناء وصف التجارب التي مر بها، فيما وقد يتحدث الشاهد من الضحايا المنفعل بانفعال وسرعة ملحوظتين، وقد تظهر عليه علامات أخرى من الارتعاش، أو العصبية[3]، وفي قضية Furundzija في محكمة يوغسلافيا السابقة، فقد طعن الدفاع في موثوقية شهادة أحد الضحايا– الشهود باسم A (اسم مستعار)، وزعم بأن اضطراب ما بعد الصدمة قد أضعف من قدرة الضحية على تذكر الأحداث بشكل صحيح، وبالتالي يجب أن تكون شهادتها مرفوضة[4].

---

[1] Prosecutor v. Dusko Tadic a/k/a "Dule", **Opinion and Judgment**. Case No.(IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 7 May 1997.. para. 540. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/tadic/tjug/en/tad-tsj70507JT2-e.pdf (accessed on 27 March 2018).

[2] Ibid, para. 541.

[3] Tibori-Szabó, Kinga, Hirst, Megan: **Victim Participation in International Criminal Justice-Practitioners' Guide**. T.M.C. Asser Press, The Hague, The Netherlands. 2017. p. 329. Retrieved from Springer Books.

[4] Prosecutor v. Anto Furundija, **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-17/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 10 December 1998. para. 67. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/furundzija/tjug/en/fur-tj981210e.pdf (accessed on 28 March 2018).

وعقب رجوع الدائرة الابتدائية لمغزى الشهادة المطعون في صحتها، والمقارنة مع الأدلة المقدمة لدى الادعاء، فقد توصلت إلى أن شهادة المدعو A لم تتأثر بالاضطرابات النفسية التي عانت منها، إذ لا يوجد دليل على أي شكل من أشكال التلف في الدماغ قد أصاب الشاهد، ولا يوجد إثبات يؤكد إصابة ذاكرته بسوء جراء تناول علاجات معينة، فيما وأبدت الدائرة الابتدائية أن معاناة الضحية– الشاهد من اضطراب ما بعد الصدمة لا تعني بالضرورة أن شهادته معيبة، إذ أنه من غير المطلوب من ذاكرة الشاهد أن تستحضر الأحداث والتواريخ الماضية بصورة دقيقة، وخلصت الدائرة إلى أن أي تناقضات قد تظهر في الشهادة تبقى بسيطة ومعقولة ما دامت الأمور الجوهرية من تحديد لهوية المتهم، والأفعال المجرمة قد تم استحضارها في أقواله أمام المحكمة[1].

وتتفق الباحثة في هذا المقام مع ما أوردته أحكام محكمة يوغسلافيا السابقة، والتي دعت في مجملها إلى عدم الالتفات لمحاولات الانتقاص من قيمة شهادات الضحايا، مع النظر بعين فاحصة لمدى تناسق الشهادات في جوهرها مع الواقع، كما أن تلك الشهادات وإن شابها بعض الشوائب السطحية تبقى أحد المصادر الأصلية لكشف الحقيقة.

ومع أن الدور الرئيسي للضحايا في التعبير عن شواغلهم يتمثل في الشهادة، فإن ذلك لم يمنعهم من محاولة المشاركة كأصدقاء للمحكمة وفقاً للمادة 74 من اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، وفي هذا الإطار فقد تم تقديم عدد قليل فقط من الأشخاص بما فيهم الضحايا تم تقديمهم من قبل المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، لمساعدتهم على المشاركة وذلك لافتقارهم إلى الخبرة اللازمة لطرق التقدم للمشاركة كصديق محكمة، وعلى الرغم من ذلك فقد اتسم سلوك المحكمة الدولية بالرفض المتكرر لتلك المحاولات لإشراك الضحايا، وكمثال على توجه المحكمة حول هذه المسألة: فقد قام ناجيان من جريمة إبادة جماعية، قد احتجزا سابقاً في مخيمات سجون Keraterm and Trnopolje، بالتعاون مع مؤسسة رابطة شهود وضحايا الإبادة الجماعية من سراييفو، بتقديم طلب للدائرة الاستئنافية لمحكمة يوغسلافيا السابقة للمشاركة كأصدقاء للمحكمة في قضيةRadovan Karadzic؛ وذلك من أجل مخاطبة الدائرة بشأن تبرئة المتهم المذكور من تهمة الإبادة الجماعية في سبع بلديات في البوسنة والهرسك، زاعمين أن تلك التبرئة

[1] Ibid, paras. 108- 116.

تتناقض مع روح الاتفاقية الدولية الخاصة ونصوصها، والتي تقضي بتحريم جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فضلاً عن أن القرار الصادر يخالف ما استقرت عليه السوابق القضائية للمحكمة، وبتاريخ 21 أيلول من عام 2012، وعلى الرغم من تلك الحجج فقد قوبل طلبهما ذاك بالرفض[1]، وعللت الدائرة قرارها بأن إلحاق الأشخاص المقترحين في الطلب كأصدقاء للمحكمة لن يساهم بصورة جدية في نظر الدائرة في الاستئناف[2].

وفي نهاية هذا المطلب يتضح بأن محكمة يوغسلافيا السابقة قد أبدت انفتاحاً تجاه تعريف الضحية، ويظهر ذلك في قضية مستشفى فوكوفار، حيث عُدت الجرائم المرتكبة ضد أسرى الحرب من الجرائم الدولية، كما أنه وفي إطار تأثر مصالح الضحايا من الجرائم الدولية، فقد طلبت المحكمة ومن خلال لائحتها الإجرائية أن ينطوي الانتهاك على آثار خطيرة تلحق بالشخص الطبيعي، فيما وتم تطوير هذا الجانب لدى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة بصورة تواكب قدرة الضحايا على إثبات الضرر المزعوم بالجريمة الدولية، كما وناقش المطلب أبرز ما انطوت عليه ظروف شهادة الضحايا أمام قضاة محكمة يوغسلافيا السابقة، حيث اعتبرت المحكمة شهادات الضحايا أحد أهم الدلائل التي يستند عليها القضاة في قراراتهم لموثوقيتها الكبيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأحوال الاستثنائية التي مرت بها ضحية الجريمة الدولية قبل المثول لدى دوائر المحكمة، ودراسة تأثيرها على صورة الإدلاء ومضمونه.

وكما ولا بد في هذا الإطار التأكيد على أهمية النقاشات الحاصلة أمام محكمة يوغسلافيا، وقراراتها الصادرة والتي لا بد أن تحظى باحترام وتقدير لدى طرح المسائل الخاصة بالضحايا[3]،

---

[1] وقد اعتبر هذا الرفض بمثابة تقصير في استجابة المحكمة لاحتياجات الضحايا، والتي تتعدى ما هو شائع بالنسبة للشهود العاديين،

Perrin, Kristen: ***Memory at the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY): Discussions on Remembering and Forgetting within Victim Testimonies*, East European Politics and Societies and Cultures,** no. 2, vol. 30, 2016/270-287, p. 273.

[2] Prosecutor v. Karadzic, Radovan**, Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-9S-SI18-AR98bis.l). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 11 July 2013. Annex A – Procedural History, para. 4. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/karadzic/acjug/en/130711_judgement_rule98bis.pdf (accessed on 28 March 2018).

[3] Manley, Stewart: ***Referencing Patterns at the International Criminal Court,*** **European Journal of International Law**, issue 1, vol. 27, 2016/ 191–214, p.196+ p.197.

وموثوقية الأدلة المستمدة منهم، وبحث المسائل اللوجستية فيما يتعلق بعدد الضحايا الذين لا بد للقاضي الاستماع إلى شهاداتهم للتوصل لقناعة قضائية حول الوقائع المدلى بها، ذلك أن القاضي في نهاية المطاف هم الحكم والحكام يفترض حيادهم، وتحديداً في محاكمات الجرائم الدولية التي تُرافق عادة بضغط دولي ورأي عام عالمي للتوصل إلى أحكام إدانة.

المطلب الثاني: مظاهر تضاد مشاركة الضحية أمام حق المتهم في المحاكمة العادلة

تعرف المحاكمة الجنائية العادلة بأنها: "مقاضاة المتهم بشأن الاتهام الموجه إليه أمام هيئة قضائية عادلة، وطبقاً لإجراءات قانونية تتيح له حق الدفاع عن نفسه، مع تمكينه من مراجعة الحكم الصادر ضده"[1]، وفي ذلك الإطار لا بد لعمل المحكمة الدولية وخلال عرض أقوال المتهم والشهود، أن يستند إلى التطبيق السليم للقانون وأنظمة المحكمة، والتي تضمن حماية حق المتهم في محاكمة عادلة على ذات الصعيد الذي تطالب فيه برعاية مصالح الضحايا الذين يُطلب منهم الإدلاء بشهاداتهم، وعلى الرغم من قناعة المحكمة بخصوص تلك الحقوق، إلا أنه قد تطرأ وفي بعض الحالات إشكاليات تعترض عدالة الدوائر، مما يملي عليها تقديم إجابات تدحض الحجج الطاعنة برجحان إحدى كفتي ميزان العدالة على حساب الكفة الأخرى، ولتبيان هذه المسألة بصورة معمقة سيقسم هذا المطلب إلى فرعين، وسيتناول الأول منهما مدى حجية الدليل الكتابي المقدم أمام محكمة يوغسلافيا السابقة، في ظل الملاحظات التي يبديها طرف الدفاع معترضاً بهذا الخصوص، وفي الفرع الثاني سيتم استعراض الجدل الحاصل حول قضية إقرار حق السرية للضحايا الشهود، وموقف الدفاع من رخصة الأخذ بشهادة الشهود المجهولين في المحكمة الدولية.

[1] عبد الواحد الجوهري، كمال: **تأسيس الاقتناع القضائي والمحاكمة الجنائية العادلة**. درنة: دار محمود للنشر والتوزيع. 1999. ص21.

الفرع الأول: حق الضحية الشاهد في تقديم الدليل الكتابي مقابل حق المتهم في شفوية المحاكمة

لقد أتاح النظام الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة قبول شهادات مكتوبة عوضاً عن الشهادات الشفوية، وللمحكمة أن تسمح لأطراف الخصومة الدولية الجنائية الإثبات عن طريق التصريحات المكتوبة، وذلك لدى تعلق الشهادة بأمور خارج نطاق إثبات الأفعال المزعوم ارتكابها من قبل المتهم والواردة في لائحة الاتهام، ومن تلك الأمور على سبيل المثال: شرح الخلفية التاريخية أو السياسية أو العسكرية ذات الصلة بالنزاع المسلح، أو عرض تحليل إحصائي للتكوين الإثني للسكان في مواقع الانتهاكات، أو توضيح أثر الجرائم على الضحايا، وغيرها من الأمور التي لا بد لهيئة المحكمة الاطلاع عليها قبيل إصدار الحكم[1].

وعلى الرغم من وجود رخصة تقديم الشهادات المكتوبة تحت القسم القانوني من الشاهد، إلا أن استخدام تلك الرخصة لا بد من أن يتسم بالحذر، ولذلك تدرس المحكمة قبول الأدلة المكتوبة الصادرة من أشخاص قد توفوا، أو لم يعد من الممكن حضورهم لتأدية الدليل شفوياً لإصابتهم بحالة بدنية أو عقلية حرجة[2]، وكذلك من الأشخاص الذين لم يحضروا كشهود لتهديدات أو إكراه تعرضوا له وحال دون سفرهم[3]، ولها لدى السماح بذلك قبول الشهادة المكتوبة برمتها، أو اعتماد جزء منها فقط.

وبالنظر إلى حقوق المتهم في تقديم الملاحظات على الدليل الكتابي، فإن له طلب استجواب شهود الإثبات وفق المادة 21 من نظام المحكمة الأساسي، كما ويحق له كذلك طلب مثول شهود

---

[1] Rule 92/A bis of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] Rule 92 quarter of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

ويعد هذا الحق استثناءً على أصل عمل المحكمة، والذي يتميز بسمته الوجاهية، حيث أن القضاة لا يصدرون أحكامهم إلا عقب الإطلاع على الأدلة المعروضة المبرزة خلال المحاكمات، وليس من خلال مستندات مكتوبة قد تسلم إليهم من قبل المدعي العام، كاسيزي، انطونيو: **القانون الجنائي الدولي**. مرجع سابق، ص609.

[3] Rule 92 quinquies of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

النفي للشهادة، والذين يجري استجوابهم بنفس الطريقة التي يستجوب بها شهود الإثبات[1]، وتقرر الدائرة الابتدائية وبعد الاستماع إلى الطرفين، ما إذا كانت ستطلب الشاهد ليظهر للاستجواب من الطرف الآخر أم لا[2].

وتنظم الشهادة المكتوبة في أجواء بعيدة عن الشك أو المغالطة في طريقة الحصول عليها؛ تحقيقاً للقاعدة 95 من اللائحة الإجرائية، والتي أقرت بعدم جواز قبول أي أدلة تشوبها العديد من الشكوك حول موثوقيتها، والتي يؤدي اعتمادها إلى الإضرار بسلامة الإجراءات، وعليه يحق لكل طرف – المتهم أو الادعاء– أن يعترض على الدليل المقدم من خصمه، وأن يطالب بتقديم الشهادة شفاهةً، وذلك شريطة إثبات مصدر الدليل المكتوب المطعون في موثوقيته، أو أثره التعسفي المتوقع والذي يفوق قيمته الإثباتية[3].

وتأتي هذه الاستجابة لحقوق المتهم تحديداً في تقديم ملاحظاته على صحة الدليل الكتابي، تطبيقاً لمبدأ شفوية إجراءات المحاكمة، حيث أن علنية المحاكمة الجنائية تستلزم إتمام إجراءاتها بصفة شفوية، وهو ما يفرض على جهة الادعاء والحالة هذه مواجهة المتهم بما أسند إليه من وقائع وأفعال ليقوم بإبداء رأيه شفوياً عن تلك الوقائع، كما أن أصول المحاكمة الجنائية تستوجب أن يدلي الشهود بأقوالهم شفوياً، وذلك انطلاقاً من كون القاضي الجنائي لا يكتفي وفي سبيل استخلاص قناعته الشخصية، بدراسة تقارير التحقيق الابتدائي المدونة والمحاضر المكتوبة[4]، مما

---

[1] Article 21/4/e of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[2] Rule 92 bis/c of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] Rule 92 bis/b of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[4] الطراونة، محمد: الحق في المحاكمة العادلة : **دراسة في التشريعات والاجتهادات القضائية الأردنية مقارنة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية**. عمان – الأردن. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. 2014. ص54، وكذلك: عبد الكريم العبادي، محمد: **القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي ورقابة القضاء عليها: دراسة تحليلية مقارنة**. عمان: دار الفكر. 2010. ص178.

يدفعه لطلب عرض جميع الأدلة بما فيها الشخصية للمناقشة الشفوية[1].

فيما ويشكل مبدأ الشفوية أحد دعائم مبدأي العلنية والوجاهية في المحاكم الجنائية، ويساهم هذا المبدأ في وصول القاضي إلى الحقيقة، ورفع أي لبس أو غموض عن الوقائع المذكورة التي يسردها الشاهد، كما أن العدالة الإجرائية تقتضي الشفوية في جميع أدوار المحاكمة بما فيها الدور الخاص بعرض الأدلة، مما يسمح لكل خصم بمناقشة خصمه شفوياً وبشكل مباشر، وبالتالي فإن فرصة الدفاع في رد الاتهامات تصبح متساويةً مقارنةً بحق الادعاء[2].

وتنعكس أهمية الشفوية كذلك في فرض الرقابة القضائية على النتائج التي تمّ التوصل إليها من قبل الادعاء العام الدولي، والتي أدت إليها دراسة الأدلة المكتوبة، ونظراً لوجود احتمالية إغفال إجراءات من قبل مكتب الادعاء في تحضير الدليل الكتابي، يبرز دور القضاء من خلال استكشاف أو تصحيح العيوب التي تعتريه، مما يعزز دوره في مجال التماس التطبيق السليم للقانون، دون التمييز في المعاملة بين أطراف الخصومة[3].

وجدير بالذكر أن الشهادات الحية للضحايا أمام المحكمة تحوز مصداقية أعلى من نظيرتها الكتابية؛ باعتبارها شهادة مصادق عليها من قبل مكتب المدعي العام مسبقاً، كما أن شهادة الضحية– الشاهد تتم بمواجهة المتهم[4]، وقد بينت تجربة المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة أن الشهادة الموثقة سواء من خلال المحاضر المدونة، أو عبر الوسائط السمعية

---

[1] ويشار في هذا المقام إلى الدور السلبي الذي يسود عمل قضاة محكمة يوغسلافيا السابقة، وذلك على نمط النظام الإجرائي الاتهامي، وعلى الرغم من محاولات تخفيف تلك السمة من خلال تعديل القاعدة 98 من اللائحة الإجرائية، والتي سمحت لدائرة القضاة بطلب أدلة إضافية بما فيها استحضار الشهود؛ درءاً لظاهرة الأدلة الجزئية التي قد تكون مضللة للمحكمة، فإن القاضي الدولي في محكمة يوغسلافيا السابقة لا يتدخل إلا لاستجواب الشهود بطريقة استيضاحية، على عكس النظام الإجرائي المدني والذي يسعى القاضي من خلال استجوابه الشهود إلى كشف الحقيقة في إطار دوره الإيجابي، توفيق الفاعوري، فتحي: **علانية المحاكمات الجزائية في التشريع الأردني مقارنة بالتشريعات الفرنسية والمصرية**. عمان: دار وائل للنشر. 2010. ص75+ ص76.

[2] يونس سديرة، نجوى: **ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية**. مرجع سابق، ص222– ص230.

[3] مزيان، محفوظ ومسعودان، بلقاسم: **مبدأ علنية المحاكمة الجزائية** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عبد الرحمن ميرة– بجاية. الجزائر. 2017/2016. ص53.

[4] M. Wald, Patricia: ***Dealing with Witnesses in War Crime Trials***: ***Lessons from the Yugoslav Tribunal,*** **Yale Human Rights and Development Journal**, no. 6, vol.5. 2014/1-24. p. 11.

والبصرية[1]، وعلى أهميتها فإنها لا تزال تحوز مكانة أقل من نظيرتها الحية والتي تشكل بدورها وسيلة إثبات أساسية، على أن ذلك لا ينقص بصورة أو بأخرى من أهمية تلقي الدائرة أدلة الشهود في شكل مكتوب حيث تقتضي مصالح العدالة ذلك[2].

وتملك غرف المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة سلطةً تقديريةً تمكنها من تقدير أي من الأدلة يجدر قبولها، وأيها يستبعد، وتعتمد في سبيل ذلك شرطين تقوم بناء على توافرهما بتقرير صلاحية الدليل المعروض، ويتمثل هذان الشرطان في مدى صلة الدليل بالدعوى الدولية، ومقدار القيمة الإثباتية التي يحققها جراء إبرازه[3].

وفي قضية Perisic، فقد أعربت الدائرة الابتدائية عن تفضيلها لإبداء الشهادة شفوياً، بحيث يمثل أصحاب الشهادات المكتوبة ليؤكدوا صحة تصريحاتهم المدونة وفقاً للقاعدة 92 (ter)[4]، وذلك باعتبار أن تلك التصريحات تجسد أدلة مركزية وحاسمة للقضية المعروضة[5]، وفي ذات الوقت أوضحت الدائرة في قضية Gotovina، أن موقفها الداعم نحو سماع شهادة الشهود بصورة مباشرة لا يشكل سوى توجه تفضله قناعة الهيئة القضائية، وعبرت بالقول أن القاعدة 92 (quater)، وعلى الرغم من أنها تسمح بقبول أدلة على شكل بيان مكتوب تحمل في ثناياها أفعال وتصرفات أقدم عليها المتهم، وجرى ذكرها في لائحة الاتهام، إلا أن هذه السمة لا تعدو على أن تكون عاملاً وإشارة رمزية تدفع باتجاه عدم قبول مثل هذه الأدلة أو جزء منها، دون أن تحول دون قيام المحكمة

---

[1] Rule 71 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[2] Rule 89/f of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] حوة، سالم: **سير المحاكمة الجنائية في القانون الدولي الجنائي على ضوء تجربة المحاكم الجنائية** الدولية. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر. 2015. ص132.

[4] يشير المصطلح اللاتيني (ter) في الفقرات الفرعية في اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة إلى المعنى (مكرر للمرة الثالثة).

[5] McDermott, Yvonne: **The Right to a Fair Trial in International Criminal Law**. (Unpublished doctoral dissertation). National University of Ireland Galway. Ireland. 2013. p.159+ p. 160.

بقبول أدلة مكتوبة تثبت سلوك المتهم الجرمي، مما يعطي قاضي المحكمة السلطة التقديرية الكاملة في هذا الصدد للقبول أو الرفض[1].

وحول مدعاة تقديم الدليل الكتابي والاستناد إليه في أدوار تقديم الأدلة، وانطلاقاً من تقدير الدائرة الابتدائية، فإن الحاجة إلى اعتماد الدليل الكتابي تبرز في ظل ما أطلقت عليه "ظروفاً استثنائية"، أو "ضمن نطاق الضرورة" وفق رؤية المحكمة[2]، وفي إطار الممارسة العملية لدائرة الاستئناف، وفي قضية المدعي العام ضد Kordic على وجه التحديد، فقد تم النظر في قضية عرض شهادة مكتوبة من قبل شاهد متوفى باسم Midhat Haskic، واستجابةً لاعتراضات الدفاع تم استبعاد الأخذ بالشهادة المكتوبة؛ لعدم توفر سبب يبرر منح استثناء من أحد الاستثناءات لمبدأ الشهادة الحية المباشرة، والمنصوص عليه في القاعدة 90 من اللائحة الإجرائية للمحكمة الدولية[3].

ووفقاً لصلاحيتها في وزن البينة المذكورة في القاعدة الفرعية 89 (C)، والتي تجيز لها أن تقبل أي أدلة ترى أنها ذات قيمة إثباتية، فقد قررت المحكمة عدم مقبولية الشهادة الكتابية المقدمة من جهة الادعاء، وذلك تبعاً لكون البيان المكتوب قد نظم في وقت سابق للإجراءات الرسمية للتحقيق من قبل المحكمة، كما أن البيان المذكور هو بيان غير مشفوع بالقسم[4]، وأضافت الدائرة إلى أن الدليل المكتوب يتجاهل الحق الأساسي للمتهم في مواجهة الشخص صاحب الشهادة، وإجراء

---

[1] Prosecutor v. Ante Gotovina-Ivan Cermak and Mladen Markac. **Judgment of The Trial Chamber/ Volume I Of II**. Case No. (IT-06-90-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 15 April 2011. para. 16. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/gotovina/tjug/en/110415_judgement_vol1.pdf (accessed on 24 March 2018).

[2] Fairlie, Megan*: **Due Process Erosion: The Diminution of Live Testimony at the ICTY,** **California Western International Law Journal**. vol. 34. 2003/47-83. p. 54.

[3] وتنص القواعد الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة على ثلاثة استثناءات إضافية للقاعدة العامة الواردة في المادة 90، فبالإضافة إلى الرخصة الواردة في استقبال الشهادات المكتوبة وفق المادة 92 (bis)، تأتي هذه الاستثناءات على شكل أدلة الإيداع (القاعدة 71)، أو استلام الشهادة عبر ما يسمى بالفيديو كونفرنس (video-conference link)، (القاعدة الفرعية 81 (bis))، أو بيان الشاهد الخبير (القاعدة 94 (bis))،

Prosecutor v. Dario Kordic and Mario Carkez. **Decision on Appeal Regarding Statement of A Deceased Witness**. Case No. (IT-95-14/2)), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 21 July 2000. para. 19. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/kordic_cerkez/acdec/en/00721EV313608.htm (accessed on 24 March 2018).

[4] Ibid, paras. 18-28.

استجواب ضده، والذي يعتبر أحد الضمانات الدنيا للمتهم، الوارد في المادة الفرعية e/4/21 من النظام الأساسي للمحكمة[1].

وفي قضية Milan Martic فقد أقرت دائرة الاستئناف لمحكمة يوغسلافيا السابقة أن اعتماد إفادة الشاهد الكتابية المقدمة، وعدم إتاحة الفرصة للمتهم Martic لاستجوابه من شأنه أن يشكل إجهاضًا للعدالة الإجرائية، ومن خلال اطلاع دائرة الاستئناف على استنتاجات قرار الحكم المطعون فيه، لاحظت أن الكثير من النتائج المتعلقة بظروف الجرائم المنسوبة إلى المتهم قد اعتمدت بصورة حصرية على هذا البيان، كما أن هذا الدليل قد لعب دوراً محورياً في إسناد المسؤولية الجنائية للمتهم، ودون توفر أي دليل آخر يدعمه، وبالتالي فقد خلصت دائرة الاستئناف إلى ضرورة تدارك الإجحاف الحاصل وإلغاء الاعتماد على الدليل الكتابي في الحالة المعروضة[2].

وفي قضية Prlic فقد أكدت الدائرة الابتدائية على أن هدف اعتماد القاعدة 92 (bis) هو تحقيق السرعة في إنجاز المحاكمات، ولكن دون تجاهل طلبات المتهم في استجواب الشاهد صاحب البيان المكتوب، وأشارت الدائرة إلى أن القاعدة 92 (bis) تعطي الصلاحية للدائرة الابتدائية بجواز الاستغناء عن الشهادة المكتوبة لدى حضور أحد الشهود شخصياً، مما يرسخ وبصورة جلية إلى أن الخيارات متوفرة دوماً، وخاصة لدى تعلق الأمر بتحقيق التوازن بين مصالح الضحايا وحقوق المتهمين في المحاكمة العادلة، وبما يخدم هدف المحكمة في كشف الحقيقة[3].

وبالتطرق لاجتهاد المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والذي يفيد بصريح العبارة أن إنتاج جميع الأدلة لا بد أن يكون في جلسة استماع علنية، وعلى الرغم من هذه القاعدة العامة فقد

---

[1] Ibid, para. 23.

[2] Prosecutor v. Milan Martic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-11-A), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 8 October 2008. Mechanism for International Criminal Tribunals website. http://cld.unmict.org/assets/filings/Judgement-Martic.pdf and http://cld.unmict.org/notions/show/914/statements-under-rule-92-bis-icty (accessed on 28 March 2018).

[3] Prosecutor v. Jadranko Prlic – Bruno Stojic- Slobodan Praliak- Milivoj Petkovic- Valentin Coric and Berislav Pusic, **Decision on appeals against decision admitting transcript of Jadranko Prlic's questioning into evidence**, Case No. (IT-04-74-AR73.6), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 23 November 2007. para. 43+ para. 52+ para.53. ICTY website.
http://www.icty.org/x/cases/prlic/acdec/en/071123.pdf (accessed on 28 March 2018).

اعترف الاجتهاد القضائي بوجود استثناءات يسمح للمحكمة الجنائية باللجوء إليها، شريطة ألا تنتهك حقوق الدفاع، وعليه يعد مرفوضاً الاستناد في إدانة المتهم على دليل لم يعرض بصورة علنية، ولم يتمكن في تلك الظروف من إبداء أي معارضة عليه أو طلب فحصه أثناء التحقيق أو المحاكمة[1].

وأوضحت دائرة الاستئناف أن حق استجواب الشهود ليس حقاً مطلقاً، وهو حق خاضع لتقييم المحكمة وسلطتها التقديرية، حيث يربط القضاة حق استجواب الشاهد بمدى الموثوقية التي يتمتع بها الدليل الكتابي المقدم، فكلما زادت موثوقية الدليل الكتابي فإن ذلك يدفع باتجاه استبعاد قبول طلب المتهم استدعاء صاحب الدليل للشهادة شفوياً، وفي هذا الصدد فقد نبهت دائرة الاستئناف إلى مسألة أساسية حول مبدأ عدم الإنصاف، والذي أعربت عنه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وقامت المحكمة الدولية الجنائية ليوغسلافيا السابقة بتبنيه ضمن اجتهادها القضائي، وتتمثل هذه المسألة في أن قاعدة عدم جواز الاستناد إلى دليل حاسم في إدانة متهم في ظل عدم إتاحة عرضه، أو فحصه من قبل المتهم، هو أمر لا يؤخذ على إطلاقه لدى رؤية المحكمة، وحيث أردفت الدائرة بالقول أن المواد المتعلقة بإثبات أفعال وتصرفات جرمية تدين المتهم، هي مواد يمكن الأخذ بها، وإن لم يجر طرحها شفاهةً أمام الهيئة القضائية من خلال شهادات حية، وذلك انطلاقاً من الاعتبارات الخاصة بوزن البينة والتي ترتئي قناعة المحكمة الحكم بموجبها[2].

---

[1] A.M. v. Italy, **Judgment of European Court Of Human Rights**, Application no. (37019/97), 14 December 1999. para. 25. ECHR website. cited in Ibid, para. 53.

[2] Prosecutor v. Jadranko Prlic – Bruno Stojic- Slobodan Praliak- Milivoj Petkovic- Valentin Coric and Berislav Pusic, **Decision on appeals against decision admitting transcript of Jadranko Prlic's questioning into evidence**, op. cit. para. 58.

ويذكر أن دائرة الاستئناف وفي اجتهاد سابق لها، قد أخذت بجواز اعتماد الدائرة الابتدائية على دليل مستنبط من شهادة شاهد وحيد لدى وزنها للبينة، وإن أدى ذلك الأمر إلى إدانة المتهم بأفعال مادية مجرمة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعفي المحكمة من وجوب تبرير استنتاجها ذاك، من خلال إيراد مناقشة الدائرة للأدلة المقدمة وأسباب الحكم (الحيثيات) في حكمها الصادر،

Prosecutor v. Zlatko Aleksovski. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-14/1-A), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 24 March 2000. para. 63. ICTY website http://cld.unmict.org/assets/filings/Judgement-Aleksovski.pdf (accessed on 28 March 2018).

وقد لاحظت الدائرة الابتدائية أن هدف القاعدة 92 (bis) يتمثل كذلك في الحيلولة دون ظاهرة الاستجواب العبثي الذي يشوبه التكرار، والذي لا طائل يُجنى من ورائه، وعليه فقد أبدت الدائرة قناعتها بأن هذه القاعدة الإجرائية قد نظمت خصيصاً للتعامل مع تلك المعضلة[1]، من ناحية أخرى فقد زعمت جهة الدفاع عن المتهم Dario Kordic، بأن بحث المحكمة عن الاجراءات المبسطة لتحقيق العدالة السريعة من خلال الشهادة المكتوبة، لا يمكن أن يبرر انتهاك وتجاهل الحقوق الأساسية للمتهم[2]، ذلك أن حق الأخير في مواجهة الشهود ضده واستجوابهم كان ولا زال يمثل الطريقة الأكثر فاعلية في كشف الحقيقة[3].

وفي هذا الإطار ومن مبادئ الفقه القضائي لمحكمة الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان، بينت المحكمة وفي قضية Al-Khawaja v. United Kingdom، أن استقاء دليل مبني على شهادة شاهد غائب دون أن تتاح لجهة الدفاع فرصة استجوابه، ينبغي أن يبقى الملاذ الأخير للقضاة في هذا الصدد، وفي قرارها بشأن مدى النزاهة التي تتمتع بها المحاكمات التي استقبل خلالها شهادات مكتوبة كدليل إثبات، حددت المحكمة أموراً ثلاثة لا بد من أخذها بعين الاعتبار، وتتلخص هذه الأمور في ضرورة البحث عن أسباب مقنعة لتغيب الشاهد كالخشية من تنفيذ أعمال انتقامية من قبل المتهم، وكذلك البحث عن الأهمية التي تقف خلف قبول الدليل، كأن يكون هو الدليل الحاسم أو الوحيد ضد المتهم، وأخيراً فلا بد للمحكمة من دراسة التدابير التي بوسعها أن تتخذ لضمان عدم الإفراط أو التفريط بحق أطراف المحاكمة لدى قبولها الدليل المكتوب[4].

---

[1] Prosecutor v. Sikirica, ICTY Case No. (IT-95-8-T). 24 April 2001. cited in Fairlie, Megan: ***Due Process Erosion: The Diminution of Live Testimony at the ICTY***, ,op. cit. p.72.

[2] ويشار إلى أنه وفي مقابل حق المتهم في إجراء محاكمة دون تأخير لا مبرر له، تكمن أهمية التمييز بين المحاكمة السريعة والمحاكمة المتسرعة، إذ أن الأخيرة ستؤدي حتماً إلى إيذاء المتهم، والسرعة المطلوبة في هذا المقام هي السرعة المعقولة، دون تنفيذ أي اختصار أو اجتزال لإجراءات المحكمة قد يفقدها ضماناتها، يونس سديرة، نجوى: **ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية**. مرجع سابق، ص232– ص234.

[3] Prosecutor v. Sikirica, ICTY Case No. (IT-95-8-T). 24 April 2001. cited in Fairlie, Megan: ***Due Process Erosion: The Diminution of Live Testimony at the ICTY***, ,op. cit. p. 66- p. 68.

[4] منظمة العفو الدولية. **دليل المحاكمة العادلة**. المملكة المتحدة. 2014. ص164+ ص165، https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/pol300022014ar.pdf (تاريخ الزيارة 3 نيسان 2018)

وتؤكد الباحثة في هذا الإطار على ضرورة تطبيق الأخذ بالدليل الكتابي في أضيق الحدود، والمرسومة ضمن النظام الأساسي، كما أن ذرائع إدارية من قبيل محدودية موارد المحكمة من ناحية الوقت والمال اللازم، لا ينبغي أن تمنح وزناً في مجال التقدير القضائي لإعمال بدائل الشهادة المباشرة، لكي لا يستغل المتهم هذه الثغرة في الدفع بعدم قانونية الحد من استقدام شهود الادعاء ومنهم الضحايا، وبالتالي مشروعية الدليل المكتوب.

ويشار إلى أن التقاضي على درجتين لدى محكمة يوغسلافيا السابقة، يكفل بدوره حقوق المتهم من أن تُهضم على صعيد بحث مطالبته بإسدال الستار عن السرية، والتي حازها الشاهد في الدائرة الابتدائية، وبهذا فإن للمتهم وإن رأى أن مصالحه تقتضي استئناف الحكم الذي اعتمد على أدلة غاب عنها مبدأ الشفوية، أن يطعن ببطلان الدليل لدى غرفة الاستئناف[1].

الفرع الثاني: حق الضحية في الحماية في مواجهة حق المتهم في علنية هوية الضحايا الشهود

مع إعمال مبدأ الكشف المتبادل للأدلة بين الادعاء العام والدفاع[2]، قد تطفو على السطح مسألة حصول جهة الدفاع عن المتهم على معلومات منتقصة حول الأدلة المقدمة، وتحديداً تلك الخاصة بهوية الشهود المنوي استدعائهم من قبل جهة الادعاء، ويُعزى هذا الأمر إلى اعتبارات خاصة بالسرية كأن يكون هؤلاء الشهود ملتحقين ببرامج حماية الضحايا[3]، أو أن تكون شهادة الشاهد ذات صلة بمعلومات تتعلق بالأمن الوطني لإحدى الدول[4]، مما يستوجب التحفظ على نشر اسم ذاك الشاهد ومعلوماته الشخصية، والتي يؤدي الكشف عنها إلى التأثير سلباً على سير العدالة.

---

[1] فخري عبد الرازق الحديثي، عمر: **حق المتهم في محاكمة عادلة : دراسة مقارنة. عمان – الأردن.** دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2005. ص130.

[2] Rule 66/a of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[3] Rule 79/a/ii of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

[4] Rule 66/c of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.

وللوهلة الأولى قد يُهيأ بأن جهالة المعلومات الخاصة بالضحايا الشهود هي إجراء يتعارض مع علانية المحاكمة، الأمر الذي يضر بمصالح الدفاع وحقه في معرفة طبيعة الأدلة التي يحوزها الطرف الآخر، والتي من شأنها لدى توفرها أن تساهم في تحسين تحضير الدفاع، وإثراء مادة المناقشة التي يديرها ضد شهود الادعاء من الضحايا، ولذلك فإنه لا يحق للمحكمة ووفق مبدأ العلانية أن تعتمد في أحكامها على دليل قدمه أحد الخصوم ولم تتح الفرصة للخصم الآخر الاطلاع على جوانبه أو المعلومات الأساسية حول طبيعتها.

إلا أنه ومن ناحية أخرى، وبالتوازي مع حق المتهم في محاكمة عادلة، يقع على المحكمة التزام عام يقضي بتوفير تدابير مناسبة لحماية الضحايا الشهود طيلة إجراءات المحاكمة[1]، وحيث أن محكمة يوغسلافيا السابقة تسمح باتخاذ العديد من التدابير على شاكلة تغيير الهوية والصوت والصورة، أو الإدلاء بالشهادة من خلف ستار، وكذلك حذف هوية الشاهد من محاضر الجلسات، ويمكنها أيضا عقد جلسة مغلقة في غياب الجمهور ووسائل الإعلام، حال قدرت أن مصلحة الضحية الشاهد تقتضي ذلك، وسيتم التعرض للآلية التي انتهجتها المحكمة في التوفيق ما بين المصالح المتعارضة على النحو التالي:

أولاً: التطبيق القضائي للمواد والقواعد القانونية الخاصة بحماية الضحايا الشهود وحق المتهم في المحاكمة العادلة

يتضح وبالاطلاع على مواد النظام الأساسي للمحكمة بأنها تتضمن معايير معترف بها دولياً بما يتعلق بحقوق المتهم الأساسية، ومن تلك الحقوق الحق في فحص الشهود أو فحصهم الوارد في نص المادة 4/21/هـ ، وهو ما يشبه الأحكام الواردة في المادة 3/14/هـ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وكذلك المادة 3/6/د من الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان لعام 1950، وفي قضية Dusko Tadic وحول موضوع الإفصاح عن الأدلة المنوي

[1] Article 22 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

عرضها من قبل الادعاء الدولي[1]، يلاحظ استعانة المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة بالتوجيهات الواردة في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي تتعلق بالضمانات الدنيا لحقوق المتهم في محاكمة عادلة، علاوة على ما أكد عليه النظام الأساسي للمحكمة من وجوب أن تدار للمتهم محاكمة عادلة وسريعة[2].

فيما وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن الاعتماد على أقوال شهود مجهولين، هو إجراء ينتهك حقوق المتهم في مناقشتهم؛ وذلك لكونه يحرم جهة الدفاع من معلومات قد يراها ضرورية من أجل الطعن في موثوقية وصدق الأقوال المدلى بها، وتوصلت المنظمة إلى أن المحكمة تعد برمتها جائرة حال قام القضاة بالأخذ بالأدلة المقدمة من مجهولين[3].

ومع ذلك وعلى الرغم من تضمين الأحكام القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة للضمانات العالمية، والمتعلقة بحقوق المتهمين في المحاكمة العادلة، فإن تلك الحقوق لا تطبق على إطلاقها، ويستشف هذا الحكم من المادة 21 من النظام الأساسي للمحكمة، والتي أشارت بصريح العبارة إلى ضرورة كفالة حق المتهم في محاكمة عادلة وعلنية مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية الضحايا والشهود[4]، ولا بد في هذا الإطار أن يتم تطبيق حق المتهم في الحصول على المعلومات الخاصة بالضحية الشاهد بصورة متوازنة، وبما يتناغم مع الحاجة إلى حماية الضحايا والشهود.

ويذكر بأنه وفي الوقت الذي لم تدرج فيه أي من النصوص الخاصة بالحق في المحاكمة العادلة في المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أي ذكر لحماية الضحايا والشهود، أو اعتبار أولي لتلك الحماية، فإن

---

[1] Prosecutor v. Dusko Tadic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-94-1-A),International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. op. cit. paras. 321+ 322 (p.140+ p. 141).

[2] Article 20/1 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

[3] المختار، طيبة: ***المعلومات السرية وشرعيتها قانوناً في المحاكم الدولية الجنائية***، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**. 4. مج 5. 365/2007- 381. ص 368.

انظر أيضاً: منظمة العدل الدولية. **دليل المحاكمات العادلة**، مرجع سابق، ص162- ص164.

[4] Article 21/2 of the Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia.

المحكمة الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة قد أخذت على عاتقها أن تأخذ دور الصدارة في طرح موضوع حماية الضحايا الشهود بصورة جلية، وعلى نحو مواز لحقوق المتهم.

وفي إطار الممارسة العملية فقد شددت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على أن الالتزام بحماية الضحايا الشهود قد شكل أحد التحديات التي واجهت المحكمة أثناء عملها في ظل النزاع الدولي، كما أنه وعلى ضوء الحقائق الخاصة بالجرائم المرتكبة في يوغسلافيا السابقة، فقد زاد الاعتقاد بضرورة وجود الحماية للضحايا المشاركين في الإجراءات[1]، مما دفع إلى إصدار القرارات القضائية الخاصة بالحماية، والتي تجد ملاذها ضمن قواعد الحماية 69، 75 و 79 من اللائحة الإجرائية الخاصة بالمحكمة.

وفي قضية Dusko Tadic، فقد صدرت أولى القرارات التي حكمت بإجراء تدابير الحماية، وبإشارة المحكمة إلى اثنتين من قضايا محكمة الاستئناف في انجلترا[2]، ذكر القاضي بأنه لا بد بألا يُنظر للضحية على أنها مجرد شاهد، حيث أنها لا تتمتع بنفس الوضع الإجرائي للشهود المعتادين، وأن الحماية المطلوبة للضحايا تشكل تبريراً كافياً للحد والانتقاص من حق المتهم في محاكمة علنية[3].

وأشار القاضي Ninian Stephen في قراره إلى التسلسل الهرمي للحقوق في النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، وذكر أن هناك تباين ملحوظ يطرأ في صياغة المادة 1/20 بين ما تضمنته من وجوب احترام الإجراءات التي تكفل محاكمة عادلة للمتهم، وبين ما تلاها من ضرورة التنبه لواجبات حماية الضحايا وشهود العيان، وأوضح القاضي وفي إطار قبول إفادات من ثلاثة شهود مجهولين، أن المحكمة قد استندت إلى خمسة شروط تبرر عدم الكشف عن هوية الشهود، وتتمثل تلك الشروط أولاً في الطبيعة المروعة والطابع الوحشي للجرائم المزعومة ارتكابها

---

[1] أحمد السيد، مرشد وغازي الهرمزي، أحمد: **القضاء الدولي الجنائي دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا**، مرجع سابق، ص 88+ ص89.

[2] Two English Cases R. v. Watford Magistrates (1992) TLR 285 and R. v. Taylor (1994) cited in Prosecutor v. Dusko Tadic**, Decision on the Prosecutor's Motion Requesting Protective Measures for Victims and Witnesses**, op. cit.

[3] Burkhardt, Maren: **Victim Participation Before The International Criminal Court**. (unpublished doctoral dissertation). Humboldt University of Berlin. Germany. 2010. p. 173.

من قبل المتهمين[1]، وثانياً لا بد لشهادة الشاهد أن تكون على قدرٍ عالٍ من الأهمية بالنسبة لجهة الادعاء، وثالثاً ألا يكون هناك دليل ظاهري قد يطعن بموثوقية الشاهد[2]، ورابعاً قدرة الغرفة على إيجاد برنامج يؤمن برنامج حماية للشاهد المجهول على المدى الطويل، وخامساً يجب أن تكون التدابير الخاصة بمجهولية الشاهد أمراً ملحاً وضرورياً للغاية[3]، فإن كان هناك من التدابير ما هو أقل تقييداً للمعلومات ويتماشى مع الحالة المنظورة، حينها تلزم الدائرة بتطبيق تلك الإجراءات[4].

ثانياً: موقف محكمة يوغسلافيا من قانونية شهادة الشاهد المجهول على ضوء الفقه القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

في قضية Milan Martic، وبخصوص تقدير شهادة الشاهد المجهول، أفادت محكمة يوغسلافيا السابقة إلى أنه وبالإضافة إلى التطابق التشريعي حول حق المتهم في الاستجواب، والوارد في المادة 4/21/هـ النظام الأساسي للمحكمة والمادة 3/6/د من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، فإن فقه قضاء المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يوفر مصدراً مفيداً لتوجيه تفسير الحق في الاستجواب، وكذلك لتحديد المدى الذي يمكن في إطاره تقييد حق الاستجواب[5].

وبالاطلاع على الممارسة القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والخاصة بالاعتماد على شهادة الشاهد المجهول، فقد تم التأكيد على الحق في مواجهة الشهود بموجب الاتفاقية

---

[1] وقد استندت المحكمة في هذا المعيار إلى قضية المحكمة الأوروبية (R. v. Taylor)، تم توثيقه لدى
Prosecutor v. Dusko Tadic, **Decision on the Prosecutor's Motion Requesting Protective Measures for Victims and Witnesses.** op. cit. para. 62.

[2] ذلك أن عدم الكشف عن الهوية من شأنه أن يضر بأداء جهة الدفاع بدرجة ملحوظة، وسيتعين على المدعي العام تقديم تقرير للدفاع عن موثوقية الشاهد، وتوضيح الظروف الملحة التي دعت إلى اللجوء إلى طلب تدابير السرية، قضية المحكمة الأوروبية (R. v. Taylor)، تم توثيقه لدى
Ibid. para. 64.

[3] Pozen, Joanna: ***Justice Obscured: The Non-Disclosure of Witnesses' Identities In ICTR Trials,*** **New York University Journal of International Law and Politics,** no. 281, vol. 38, 2006/281- 322. p. 287.

[4] Croquet, Nicolas: ***Implied External Limitations on the Right to Cross-Examine Prosecution Witnesses: The Tension between a Means Test and a Balancing Test in the Appraisal of Anonymity Requests***, **Melbourne Journal of International Law**, vol. 11. 2010/1-39. p. 34.

[5] Prosecutor v. Milan Martic. **Decision on Appeal Against the Trial Chamber's Decision on the Evidence of Witness Milan Babic**. Case No. (IT-95-11-AR73.2), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 14 September 2006. para. 19. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/martic/acdec/en/060914.pdf (accessed on 7 April 2018).

الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك وفق المادة الفرعية 3/6/د، وأوضحت المحكمة وفي قضية Kostovski v. Netherlands[1]، أنه وفي حال حجب هوية شاهد الإثبات عن الدفاع، فإن المتهم بذلك قد تم حرمانه من التفاصيل التي تمكنه من إثبات أن الشاهد متحامل عليه، أو معادٍ له[2]، أو أي أمر من شأنه أن يحد من موثوقية شهادة الشاهد، وعليه فإن السرية تلعب دوراً في المس بالشرعية الإجرائية لسماع الشهود، والتالي التشكيك في قيمة الأدلة المستقاة منهم، لذلك فقد اتخذت المحكمة الأوروبية موقفاً عاماً يستنكر وبشدة احتساب شهادة شاهد مجهول الهوية ضد المتهم.

من ناحية أخرى وعلى خلاف اللجنة المعنية بحقوق الإنسان[3]، فقد أقرت المحكمة بوجود استثناءات للمادة المذكورة، وفي عدد من القضايا المنظورة[4] قضت المحكمة أن حقوق المتهم في الكشف عن الأدلة في نص المادة 6 ليست مطلقة، وعزت ذلك إلى أن منظومة الإجراءات الجنائية تنطوي في جوهرها على محاولة إيجاد توازن بين المصالح المتعارضة بين المتهم والادعاء، مما يبرز الحاجة إلى مراعاة مصالح الضحايا والشهود المعرضين لخطر الانتقام في الحماية، وكذلك الاستجابة لحاجات الأمن القومي في الحفاظ على السرية[5].

وتبعاً لما أوردته المحكمة الأوروبية في قضية SN v. Sweden، وعلى الرغم من أن المادة 6 من الاتفاقية الأوروبية لا تتطلب صراحةً إيلاء الأهمية لمصالح الضحايا الشهود، كما هو الحال

---

[1] Welch, Tim- Haider, Huma- Meenagh, Martin- M'Boge, Yassin: ***Witness Anonymity at the International Criminal Court: Due Process for Defendants, Witnesses or Both?***, **The Denning Law Journal**. vol.23. 2011/29-46. p. 37.

[2] Houedjissin, Mededode: **Les victimes devant les juridictions pénales internationals.** (unpublished doctoral dissertation**)**. Université Grenoble. France. 2011. p. 76.

[3] تختص اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالنظر في مدى وفاء الدول الأطراف في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالتزاماتها وفق المادة 40 من العهد، والتي تلزم الدول الأطراف بتقديم تقارير عن التدابير التي اتخذتها والتي تمثل إعمالا للحقوق المعترف بها فيه، وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق.

[4] for example cases: Van Mechelen and Others v. the Netherlands, § 58- Doorson v. the Netherlands, § 72- Edwards and Lewis v. the United Kingdom- Reinhardt and Slimane Kaïd v. France, §§ 105-106: European Court of Human Rights – ECHR. **Guide on Article 6 of the European Convention on Human Rights/ Right to a fair trial (criminal limb)**. 2014. p. 22+ p.23 https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_6_criminal_ENG.pdf (accessed on 12 April 2018).

[5] Ibid. paras. 106+ 107. p. 22.

مع حقوق المتهم، فإن مصالح الشهود والضحايا محميةٌ وفق الأحكام الموضوعية الأخرى للاتفاقية، حيث تلزم الأحكام الدول الأطراف بالحيلولة دون أن تتسبب إجراءاتها الجنائية بتعريض مصالح تلك الفئات للخطر[1].

وبانعكاس تلك الأحكام على القرارات القضائية الصادرة عن محكمة يوغسلافيا السابقة، وفي قضية Celebici، قامت جهة الدفاع الممثلة للمتهم Esad Landzo بتقديم طلب للحصول على أسماء وعناوين شهود الادعاء المحتملين، وذلك استناداً للمادة 1/20 من النظام الأساسي، ولكن الطلب المذكور قد قوبل بالرفض من قبل المحكمة، والتي بررت قرارها هذا في أن العنوان الحالي للشاهد لا يعتبر ضمن البيانات الملحة التي من شأنها أن تُعين الدفاع على أداء وظيفته، وفي وقت لاحق قررت الدائرة الابتدائية وبناءً على طلب الادعاء العام، أن على جهة الدفاع أن تقوم بتقديم كشف واضح عن أسماء وعناوين شهوده، وذلك طبقاً للالتزام الذي فرضته القاعدة الفرعية 67/أ/2، موضحةً أن التزام الكشف الواقع على طرف الدفاع الذي يمثل المتهم يختلف عنه لدى طرف الادعاء العام الذي يمثل مصلحة المجتمع الدولي بأكمله، والذي يقع عليه التزام الكشف وفق القاعدة الفرعية 67/أ/1[2].

وأفادت محكمة الاستئناف في قضية Milan Martic أن حق المتهم في استجواب الشاهد ليس مطلقاً، وهو يخضع برمته لرقابة الدائرة الابتدائية، كما وتكون ممارسته محدودة وفقاً للقيد الوارد مسبقاً في نص المادة 92 (bis)، وفي هذا المضمار، فقد رفضت دائرة الاستئناف ما زعمه المستأنف بأن عدالة المحاكمة تستند بصورة رئيسية إلى الإنصاف الممنوح للمتهم، معللةً رفضها لكون متطلبات إجراء محاكمة عادلة هو أمر يصب في مصلحة الطرفين (المتهم والضحية) ، مما ينقض فكرة أنه ولكي يكون هناك محاكمة عادلة فإنه لا بد من تفضيل مصلحة المتهم على حساب مصلحة الادعاء العام، كما وأن القيود المفروضة على الحق في الاستجواب، لن تنطوي بالضرورة

---

[1] S.N. v. Sweden. **Judgment of European Court Of Human Rights**. Application no. (34209/96). 2 July 2002. ECHR website. p. 16. https://www.legal-tools.org/doc/119fe2/pdf/ (accessed on 12 April 2018), and see Beqiri, Romina: **Witness Protection In International Criminal Court**. (unpublished master's thesis). Lund University. Sweden. 2011. p.37- p.41.

[2] Prosecutor v. Zejnil Delalic, Zdravko Muci, Hazim Delic and Esad Landzo. **Judgement of The Trial Chamber**, op. cit . para. 52.

على انتهاك لهذا الحق، أو تعارض مع ضمانات المحاكمة العادلة، وعليه فقد خلصت الدائرة إلى الاتفاق مع المبدأ القانوني الذي أقرته الدائرة الابتدائية، والذي يفيد بأن الحق في الاستجواب يخضع للسلطة الدائرة الابتدائية التقديرية، وقناعاتها التي تصب في سبيل تحقيق السرعة والعدالة في الإجراءات، عملاً بالقاعدة f/90 من اللائحة الإجرائية للمحكمة[1].

وقد استقر الاجتهاد القضائي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، على أن إجراءات الحماية تبقى ضمن إطارها القانوني، شريطة أن لا تمس حق المتهم في المحاكمة العادلة، إذ يمكن للأخير استجواب الشهود المحميين، كما وأقرت بأن المجهولية بشكل كامل هي إجراء استثنائي، لا يلجأ إليها إلا في حالة الضرورة[2]، ولا تُمنح لكل من يدعي تلك الضرورة إلا عقب عقد الموازنة بين المصالح المتنافسة[3].

وتلاحظ الباحثة أن ذلك الاجتهاد قد شكل ثمرة محاولات المحكمة حصر الاعتماد على الشهود المجهولين، بحيث يتم اللجوء إليهم تحديداً في حالات عدم كفاية الأدلة لإثبات الإدانة، وبما يحقق أكبر قدر من الانسجام مع النظام الأساسي والقواعد الإجرائية الأخرى.

وقد واجهت المحكمة الدولية الجنائية الدائمة صعوبات مماثلة لما واجهته محكمة يوغسلافيا السابقة في هذا الخصوص، ففيما يتعلق بمسألة الطعن في عدم الكشف عن هوية الشهود، والذي جرى تفسيره على أنه انتهاك لحق المتهم في محاكمة عادلة، حيث يلاحظ تكرار طلبات حجب هوية الشهود، ولكن هذه المرة هي ممارسة متكررة من قبل طرف الدفاع، كما والتجأت المحكمة الدولية الدائمة إلى المبررات التي ساقها الفقه القضائي لمحكمة يوغسلافيا، وأوضحت بأنه لا بد

---

[1] Prosecutor v. Milan Martic. **Decision on Appeal Against the Trial Chamber's Decision on the Evidence of Witness Milan Babic,** , op. cit. paras. 12-14.

[2] قواسمية، صلاح الدين: **الحماية الجزائية للشاهد/ دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون الجنائي الدولي.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي التبسي. تبسة. الجزائر. 2016/2015. ص68.

[3] M. Chinkin, Christine: ***Due Process and Witness Anonymity,*** **American Journal of International Law**, no. 1, vol. 91, 1997/75- 79, p. 77.

من تحقق الأسباب التي تثبت وجود خوف حقيقي من طرف الشهود من أجل منحهم تدابير وقائية[1].

وامتداداً لحرص المحكمة على متابعة حماية الضحية أثناء المحاكمات، وعزلها عن أي تأثير سلبي قد يخالط أجواء شهادتهم، فقد نصت اللائحة الإجرائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة على توقيع المخالفة، والغرامة على أي شخص سواء كان طرفاً أو مشاركاً، أو غير ذلك ممن يبدر من قبله أي ازدراء أو تحقير لعدالة المحكمة قد يخل بأمن الضحية الشاهد، ومن تلك التجاوزات المدرجة في إطار القاعدة 77 من اللائحة، نشر مقالات تتضمن أسماء وهويات الشهود المحميين، تعمد نشر اسم شاهد محمي، تخويف شاهد ومحاولة معرفة مكانه، أو المساهمة في إدلاء الشهود بشهادات زور، أو دفع مال مقابل إقناع ناس للإدلاء بالشهادة، أو رفض الشهادة[2].

وبهذا يتلخص هذا المطلب في أن مشاركة ضحايا الجريمة بصورة مباشرة قد لا تتحقق لعدة أسباب قهرية، وهي تلك الأسباب التي سمحت برخصة الشهادة الكتابية على أن السماح بمشاركة الضحية الشاهد في صورة خاصة، ليس من شأنها أن تحرم المتهم من حقه المشروع في مناقشة الدليل المعروض على المحكمة، أو طلب معرفة معلومات عنه، إذ ينبغي ولدى إقرار تلك الرخصة أن يخضع الأمر لتقدير المحكمة الدولية، والتي تستعين في ذلك بمستوجبات تطبيق تدابير الحماية، والسوابق القضائية للتجارب القضائية الإقليمية في مراعاة حقوق المتهم في المحاكمة العادلة.

---

[1] Beqiri, Romina: **Witness Protection In International Criminal Court,** Op.Cit, p. 34-36, and see
Prosecutor v. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey And Joshua Arap Sang, **Defence Application for Leave to Appeal the Decision on the Confirmation of Charges**. Case No. (ICC-01/09-01/11), International Criminal Court. 30 January 2012. ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_02388.PDF (accessed on 22 April 2018).

[2] Rule 77 of rules of procedure and evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia, see Prosecutor v. Radoslav Brdanin. **Order Instigation Proceedings Against Milka Maglov**. Case No. (IT-99-36/R77), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 8 May 2003. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/contempt_maglov/ind/en/030508.pdf (accessed on 23 April 2018).

خلاصة الفصل الثاني

في نهاية هذا الفصل، وعقب ما تم التطرق إليه في الفصل الأول من دراسة لنشأة محكمة يوغسلافيا السابقة، وموقع الضحية وحقوقها في القانون الدولي الجنائي عموماً وأمام المحكمة تحديداً، يأتي الفصل الثاني وقد تناول المسار القضائي الذي يحيط بالضحية ابتداءً بعلاقته بلجان تقصي الحقائق، مروراً بمكتب الادعاء العام الدولي، وانتهاءً بوضع الضحية المشاركة في جلسات المحاكمة.

وقد بين هذا الفصل ضرورة تعاون الضحايا ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، مع لجان تقصي الحقائق الدولية والتي تعد تمهيداً لمحاسبة قضائية دولية، كما وناقش في مبحثه الأول أهمية إشراك الضحايا في منظومة التحريات والتحقيق الابتدائي، وذلك ضمن صلاحيات مكتب الادعاء العام الدولي المبينة؛ وذلك من أجل المساهمة في أن تأخذ العدالة مجراها من خلال توجيه الاتهام لكافة المسؤولين عن الجرائم، وكذلك لمساعدة الضحايا على استيفاء حقوقهم خلال وبعد إجراء المحاكمة الجنائية، فيما وأظهرت العديد من القرارات القضائية لمحكمة يوغسلافيا السابقة، استناد المحكمة لأوراق الملف التحقيقي والذي يضم شهادات الضحايا، في صورة تعكس الأهمية الإثباتية لمشاركتهم.

كما وتم التوضيح في المبحث الثاني الشروط اللازم توفرها في الضحية المشاركة في جلسات المحكمة، ومسؤولية أجهزة المحكمة وتحديداً مكتب الادعاء العام في إدخال الضحايا المشاركين ضمن المراحل المناسب إدخالهم فيها، وتحديداً خلال دور إبراز الأدلة، كما وتم التوصل في نهاية هذا الفصل إلى القناعات التي شكلتها محكمة يوغسلافيا، والتي وضعت في الاعتبار حقوق المتهم في الرد والمناقشة وتحضير الدفاع، وخاصةً لدى السماح بالدليل الكتابي، حيث أقرت بعدم جواز إغفال استدعاء صاحب الدليل في الحالات غير الاضطرارية، وكذلك الأمر في حالة الشاهد المجهول، إذ استرشد القاضي الجنائي في محكمة يوغسلافيا السابقة بنتاج الفقه القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، والداعي إلى الإبقاء على وضع المجهولية ضمن نطاق الاستثناء وليس الإطلاق بالنسبة للضحايا الشهود المشمولين بإجراءات الحماية.

الخاتمة

الاستنتاجات

أولاً– توصلت الباحثة إلى أن قضية حماية الضحايا قد وجدت لها ملاذاً معتبراً في الفقه القضائي لمحكمة يوغسلافيا السابقة، بدليل أنها شكلت مثالاً يحتذى به من قبل التجارب اللاحقة كمحكمة رواندا، ومحاكم سيراليون ولبنان وكمبوديا، كما أنه وبخلاف ما سبق من تجارب دولية متمثلة في محاكم نورمبرغ وطوكيو، والتي تجاهلت هذه المسألة، تعد تدابير حماية الضحايا الخط الأحمر الذي لم تتوانى محكمة يوغسلافيا السابقة عن الاهتمام به، بل ومجابهة الطعون بشأنه من جهة الدفاع، من خلال التسلح بكافة السبل القانونية التي تقي ذلك الحق من الاتهامات بالتحيز، وأكدت أن بالإمكان تطبيق حق الحماية دون الإخلال بحقوق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة.

ثانياً– على الرغم من محاولات نصوص النظام الأساسي لمحكمة يوغسلافيا السابقة المزج فيما بين أنظمة إجرائية جنائية مختلفة؛ لتحقيق أهداف إقامة المحكمة في كشف الحقيقة، فإن مكتب الادعاء العام الدولي للمحكمة لم يمنح اهتماماً كافياً في إشراك الضحايا بقدر الاهتمام بمسألة توجيه الاتهام، دون إتاحة المجال للضحية في متابعة مصالحها الخاصة، والمتمثلة في الإفصاح عن رأيها المنفصل حول القرارات الصادرة على الأعمال القضائية، والتي ستؤثر لاحقاً على حقها في جبر الضرر.

ثالثاً– خلصت الباحثة إلى أن الضحايا وفي إطار المحكمة قد افتقدوا إلى الأدوات التي تمكنهم من تحصيل حقوق التمثيل القانوني، وجبر الضرر، وعلى صعيد آخر، وعلى الرغم من قناعة المحكمة بأحقية ضحايا النزاع المسلح الحاصل في يوغسلافيا السابقة في جزئية جبر الضرر، إلا أنها اكتفت حد الإشارة إلى أهمية أحكام الإدانة في إثبات ذلك الحق، وآثرت البقاء في منطقة الأمان تحت تبرير استبعاد نظام ولوائح المحكمة الدولية اختصاص نظر الدوائر في قضايا التعويض.

رابعاً– لقد أحسنت التجربة الدولية لمحكمة يوغسلافيا السابقة استغلال مشاركة الضحية في مرحلة ما قبل إحالة الملفات التحقيقية للمحكمة، وتوصلت الباحثة إلى أن الضحية هي مصدر معلومات

أصيل وهام، كما أن المعلومات التي يدلي بها تحظى بأهمية في كافة أدوار المحاكمة الدولية، سواء تلك التي ترد إلى مكتب الادعاء العام مباشرة، أو تكون موثقة في التقارير الأممية.

خامساً– استنتجت الباحثة ومن خلال دراسة ما تيسر من الفقه القضائي الصادر عن المحكمة، أن مشاركة الضحية لا تشكل من حيث الأصل تهديداً لحق المتهم في المحاكمة العادلة، بل إن تبني الموقف المتوازن الذي مثلته محكمة يوغسلافيا السابقة، حري بأن يدرأ الخلافات والمزاعم التي تطعن بانتهاك المشاركة لعدالة المحاكمة.

سادساً– تعتبر عوامل خارجية من قبيل تدخل المعتدي لطمس المعالم على الأرض، من أبرز التحديات التي تعترض إحراز التقدم في حقل مشاركة الضحايا، ومجال صنع الدليل الجنائي أمام المحاكم الجنائية، ولا تقل عنها خطورة عوامل داخلية قد يتسبب بها المستوى القانوني في أقاليم النزاع كالتلكؤ في المتابعة القانونية لوقائع الجرم الحاصل، أو افتقاد الالتزام في خضم رصد الوقائع بالمعايير الدولية.

سابعاً– وفي الختام تبدو تجربة محكمة يوغسلافيا السابقة تجربةً إيجابيةً في تعاملها مع موضوع مشاركة الضحية، وضمن ما أتاحته لها الظروف القانونية طيلة عمل المحكمة منذ عام 1993 وحتى أواخر عام 2017، وترى الباحثة أن تأسيس محكمة يوغسلافيا السابقة كان في الواقع الاستجابة الأولى لحق الضحايا المكفول في التقاضي، كما أن قضاء محكمة يوغسلافيا السابقة هو قضاء بناء، وموروث الفقه القضائي المتولد عن المحكمة في مجال دمج الضحية ضمن نظام الإجراء الدولي الجنائي، هو موروث قيم وجدير بالعبور عليه، والاقتباس منه وتطويره من قبل تجارب المحاكم الدولية اللاحقة، وتحديداً المحكمة الدولية الجنائية الدائمة، ذلك وإن كانت قرارات محكمة يوغسلافيا لا تملك قوة ملزمة، فهي لا تزال شديدة الإقناع، تبعاً لما شكلته من محطة غير مسبوقة في مجال مواجهة الضحية للجلاد وإسماعها صوتها، عبر تاريخ القانون الدولي الجنائي.

التوصيات

أولاً- توصي الباحثة في نهاية هذه الدراسة إلى وضع ضوابط دقيقة للإجراء الدولي الذي يتيح للضحية مركزاً منصفاً، وغير واقع تحت أي وصاية قضائية، وفي هذا المقام تغدو المحكمة الدولية الدائمة، والتي تعتبر المؤسسة القضائية المعهود لها بمحاسبة مرتكبي الجرائم الدولية، حتى وقت كتابة هذه السطور، مطالبةً بتلافي التقصير في متابعة وأخذ مكتب المدعي العام لآراء الضحايا، كما كان عليه الحال في محكمة يوغسلافيا السابقة.

ثانياً- تدعو الباحثة الهيئات القضائية الدولية إلى التوصل إلى مسار واضح يسهل على الضحايا المطالبة بالجبر عن الضرر الذي لحق بهم، وتلافي قصور أجهزة المحكمة عن التواصل بصورة مباشرة مع فئات الضحايا، والعمل على تخصيص قنوات لمتابعتهم، ومساعدتهم على تخطي عوائق اللغة، وغيرها من المشاكل القانونية واللوجستية.

ثالثاً- تأمل الباحثة من الهيئات القضائية المستقبلية، وأجهزة التحقيق الرسمية للمحكمة الدولية الدائمة منح الثقة، بل والاستناد لتقارير الأمم المتحدة ولجان تقصي الحقائق في توثيق الدليل الجنائي، أسوةً بتجربة محكمة يوغسلافيا السابقة في هذا الخصوص.

رابعاً- تدعو الباحثة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وكافة الأطر الحقوقية ذات الاختصاص، والتي تتواجد في أقاليم النزاع ومنها فلسطين، بذل التوعية والإرشاد في مجال مشاركة الضحايا في إجراءات التقاضي الدولية، وتوسيع العمل التوثيقي ودعمه ونشر علومه، والاستفادة من الفقه القضائي لمحكمة يوغسلافيا السابقة بهذا الخصوص، وتدعو الباحثة كذلك إلى عقد التدريب اللازم في مجال توثيق الجرائم الدولية، وإثراء الباحثين القانونيين بالمعرفة المطلوبة، ذلك أنه وإلى أن يتم التوصل إلى إقامة محاسبة قضائية فعالة يشارك فيها ضحايا الجرائم، لا بد من حشد الكوادر المؤهلة لهذه المعركة القانونية، وعدم الاستخفاف بأصوات الضحايا وإن طال الأمد، وكما هي المقولة الخالدة "ما ضاع حق وراءه مطالب".

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

أولاً: الأنظمة والقوانين

1. نظام روما الأساسي: الجمعية العامة للأمم المتحدة. نظام روما الخاص بالمحكمة الدولية الجنائية (وفق التعديل الأخير لعام 2010). ISBN No. 92-9227-227-6. 17 تموز 1998. متوفر لدى Uundocs.org. 92-9227-227-6

2. **قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني رقم 3 لعام** 2001، المنشور في العدد 38 من جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/9/5، ص94، والمعدل بموجب القرار بقانون رقم 17 لعام 2014، والمنشور في العدد 108 من جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2014/7/15، ص40.

- باللغة الإنجليزية

1. **Updated Statute of The International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia** (adopted 25 May 1993 by Resolution 827), 2009, http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/statute_sept09_en.pdf (last access on 8 February 2017).

2. **Rules of procedure and Evidence of The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia**, first adopted on February 1994, last amended on July 2015, (IT/32/Rev. 49, (2013).

http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Rules_procedure_evidence/IT032Rev50_en.pdf

3. **Rules of Procedure and Evidence of The International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR)** , first adopted on 26 June 1995, last amended on 13 May 2015, (UN Doc ITR/3/Rev.23)

http://www.legal-tools.org/doc/c6a7c6/pdf

4. **Rules of Procedure and Evidence of Special Court for Sierra Leone**

SCSL), last amended on December 2016, http://www.rscsl.org/RSCSL-Documents.html

5. Prosecutor's Regulation No. 2 (1999), **Standards Of Professional Conduct For Prosecution Counsel,** Done on this 14 September 1999, New York City, United States of America, http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/otp_regulation_990914.pdf (last access on 8 February 2018).

5. **Criminal Procedure Code of Bosnia and Herzegovina**, ("Official Gazette" of Bosnia and Herzegovina, 3/03, 32/03, 36/03, 26/04, 63/04, 13/05, 48/05, 46/06, 76/06) until last amendments in 2013, entered into force on 1 March 2003, http://www.legislationline.org/documents/section/criminal-codes/country/40 (last access on 8 February 2018).

6. **Criminal Code of Bosnia and Herzegovina**, (Official Gazette of Bosnia and Herzegovina nos. 3/03, 32/03, 37/03, 54/04, 61/04, 30/05, 53/06, 55/06, 32/07, 08/10), entered into force on 1 March 2003, http://www.refworld.org/docid/4d2dbb212.html (last access on 8 February 2018).

7. **Regulations of the Court. Adopted by the judges of the Court on 26 May 2004 Fifth Plenary Session The Hague**, 17- 28 May 2004 Official documents of the International Criminal Court ICC-BD/01-01-04, the Public Information and Documentation Section Of the ICC .The Hague. 2004. available at: https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/B920AD62-DF49-4010-8907-E0D8CC61EBA4/277527/Regulations_of_the_Court_170604EN.pdf

8. ICC-ASP/4/Res.1, **Code of Professional Conduct for counsel**, Adopted at the 3rd plenary meeting on 2 December 2005, https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/BD35BE2/140121/ICCASP432Res1_English.pdf.

9. **Rules of Procedure and Evidence of Special Tribunal for Lebanon** (STL), first adopted on 20 March 2009, last amended on April 2017, (STL/BD/2009/01/Rev.9) https://www.stl-tsl.org/a

10. **Code of Professional Conduct for Counsel Appearing Before the International Tribunal**. (IT/125 REV. 3). last amendment on 22 July 2009.

11. **ICTY. Directive On Allowances For Witnesses And Expert Witnesses**. (IT/200/Rev. 1/Corr. 2). 10 March 2011. http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/it200_rev1_corr2_en.pdf (accessed on 12 April 2018).

12. **Mechanism for International Criminal Tribunals (MICT**). Policy For The Provision Of Support And Protection Services To Victims And Witnesses. 26 June 2012. http://www.unmict.org/sites/default/files/documents/mict_witness_support_policy_en.pdf

13. **the Rules of Procedure and Evidence of International Criminal Court**, Second edition, The Hague, 2013.

https://www.icc-cpi.int/iccdocs/pids/legal-texts/rulesprocedureevidenceeng.pdf

14. The Office of Public Counsel for Victims (OPCV). **Representing Victims before the International Criminal Court/ A Manual for legal representatives**. The Hague. 2014.

15. **Regulations of the court (ICC).** available at: https://www.icc-cpi.int/iccdocs/PIDS/tmp/Representing%20Victims%20before%20ICC.PDF

ثانياً: وثائق هيئة الأمم المتحدة

1. الأمم المتحدة. **ميثاق الأمم المتحدة**. 1 UNTS XVI. (24 تشرين الأول 1945). متوفر لدى org. 1 UNTS XVI

2. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **إعلان بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة**. A/RES/40/34. (29 تشرين الثاني 1985) متوفر لدى undocs.org/A/RES/40/34

3. الأمم المتحدة، **التقرير النهائي للجنة الخبراء المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 780 (1992)**، رسالة مؤرخة 24 أيار/ مايو موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، S/1994/674، (27 أيار 1994)، فقرة 113، متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/vi/documents/index.html&

(آخر زيارة 21 أيار 2018)

4. الأمم المتحدة. مسائل حقوق الإنسان: **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين**، A/50/329، (19 أيلول 1995). متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/50/329&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

5. الأمم المتحدة. لجنة حقوق الإنسان. **الحق في الاسترداد والتعويض ورد الاعتبار لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية**. E/CN.4/RES/2000/41 (20 أبريل 2000). متوفر لدى http://www.refworld.org/docid/3b00f28438.html

6. المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع رابطة المحامين الدولية. **حقوق الإنسان في مجال إقامة العدل: دليل بشأن حقوق الإنسان خاص بالقضاة والمدعين العامين والمحامين** (جنيف ونيويورك: الأمم المتحدة، 2003)

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training9chapter15ar.pdf (آخر زيارة 18 حزيران 2017).

7. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف البوسنة والهرسك** HRI/CORE/1/Add.89/Rev.1، 9 حزيران 2004، متوفر لدى: org/HRI/CORE/1/Add.89/Rev.1

8. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.** المبدأ التاسع. A/RES/60 /147 (2006/3/21)، متوفر لدى http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BPGRRRVGVIHRLS.pdf

9. الأمم المتحدة. **رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.** S/2011/316 (18 May 2011)، متوفر لدى http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/316&referer=http://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

10. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة 40 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية** CCPR/C/SRB/CO/2 (20 أيار 2011). متوفر لدى http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatal/Download.aspx?symbolno=CO%2F2&Lang=en

11. الأمم المتحدة. الجمعية العامة. **مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية**. A/RES/67/187 (28 آذار 2013). متوفر لدى org/A/RES/67/187

12. مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية. A/RES/67/187 (28 آذار 2013). متوفر لدى org/A/RES/67/187

The Preamble of The General Framework Agreement for Peace in Bosnia and Herzegovina, 1995, http://www.osce.org/bih/126173?download=true (last access on 10 June 2017).

13. الأمم المتحدة. **حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المنشأة بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-S-1/21**. A/HRC/29/52. (24 حزيران 2015)، html://www.un.org/ar/documents/index.html&Lang=A

- باللغة الإنجليزية

1. United Nations. **Consideration Of Reports Submitted By States Parties Under Article 40 Of The Covenant Concluding observations of the Human Rights Committee**. CCPR/CO/81/SEMO (12 August 2004), available at http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CCPR%2FCO%2F81%2FSEMO&Lang=ar

2. United Nations. **Information Concerning The Submission Of Amicus Curiae Briefs**. (IT/122/Rev.l). 16 February 2015. available at http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Miscellaneous/it122_amicuscuriae_briefs_en.pdf.

17. United Nations. the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). **Commissions Of Inquiry And Fact-Finding Missions On International Human Rights And Humanitarian Law- Guidance and Practice**. New York and Geneva. 2015. available at http://www.ohchr.org/Documents/Publications/CoI_Guidance_and_Practice.pdf (accessed on 5 February 2018).

3. United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI). **ICTY Manual on Developed Practices**. Turin, Italy. 2009. available at:

http://www.icty.org/x/file/About/Reports%20and%20Publications/ICTY_Manual_on_Developed_Practices.pdf (last access 21 August 2017).

ثالثاً: قرارات مجلس الأمن الدولي

1. قرار مجلس الأمن رقم 713 لعام 1991. S/RES/713. (25 أيلول 1991) متوفر لدى undocs.org/S/RES/713

2. قرار مجلس الأمن رقم 762 لعام 1992. S/RES/762. (30 حزيران 1992) متوفر لدى Undocs.org/S/RES/762

3. قرار مجلس الأمن رقم 771 لعام 1992. S/RES/771. (13 آب 1992) متوفر لدى

Undocs.org/S/RES/771

4. قرار مجلس الأمن رقم 780 لعام 1992. S/RES/780. (6 أكتوبر 1992) متوفر لدى

Undocs.org/S/RES/780

5. قرار مجلس الأمن رقم 808 لعام 1993. S/RES/808. (22 شباط 1993) متوفر لدى

Undocs.org/S/RES/808

المراجع

أولاً: الكتب

1. إبراهيم طه المحمدي، عادل: **حقوق الأسرى وفقا للمواثيق الدولية : دراسة تطبيقية**. عمان – الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع. 2017.

2. أبو الروس، أحمد: **التحقيق الجنائي والتصرف فيه والأدلة الجنائية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث. 2008.

3. أبو العطا، رياض: **قضية الأسرى في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. 2009.

4. أبو عيطة، السيد: **الإجرام العالمي المنظم بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2013.

5. أحمد السيد، مرشد وغازي الهرمزي، أحمد: **القضاء الدولي الجنائي دراسة تحليلية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا مقارنة مع محاكم نورمبرغ وطوكيو ورواندا**. عمان. الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع. 2002.

6. أحمد صبري الجندي، إمام: **دور المدعي العام أمام المحكمة الجنائية الدولية.** القاهرة: دار النهضة العربية. 2015.

7. البشري، محمد الأمين: **العدالة الجنائية ومنع الجريمة/ دراسة مقارنة.** الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. 1997.

8. الجاف، محمد رشيد: **الإطار القانوني لمشاركة المجني عليه في الإجراءات الجنائية الدولية.** لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2015.

9. الردايدة، عبد الكريم: **دور أجهزة العدالة الجنائية في حماية حقوق ضحايا الجريمة : دراسة مقارنة ما بين القوانين الوضعية والشريعة الإسلامية.** عمان. الأردن: دار اليراع للنشر والتوزيع. 2010.

10. الطراونة، محمد: الحق في المحاكمة العادلة : **دراسة في التشريعات والاجتهادات القضائية الأردنية مقارنة مع المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.** عمان – الأردن. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. 2014.

11. العقاد، ثائر: **حقوق الضحايا في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي.** مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع. 2017.

12. النعمان، رياض: **المعجم القانوني: أول معجم شامل بكل مصطلحات القانون المتداولة وتعريفاتها،** الجزء الثاني. عمان. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. 2013.

13. بوسماحة، نصر الدين: **حقوق ضحايا الجرائم الدولية على ضوء أحكام القانون الدولي.** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. 2008.

14. توفيق الفاعوري، فتحي: **علانية المحاكمات الجزائية في التشريع الأردني مقارنة بالتشريعات الفرنسية والمصرية.** عمان: دار وائل للنشر. 2010.

15. جميل حرب، علي: **نظام الجزاء الدولي: العقوبات الدولية ضد الدول والأفراد**. بيروت. لينان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2010.

16. حسن، نبيل محمود: **الحماية الجنائية لضحايا الجريمة في القانون الدولي الإنساني**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة للنشر. 2009.

17. حسن، نبيل محمود: **تعويض ضحايا الجريمة**. القاهرة. (د.ن). 2008.

18. حمدي، غضبان: **إجراءات متابعة مجرمي الحرب**. بيروت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2014.

19. دباح، عيسى: **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام**، "المجلد الخامس". عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2003.

21. دباح، عيسى: **موسوعة القانون الدولي أهم الاتفاقيات والقرارات والبيانات والوثائق الدولية للقرن العشرين في مجال القانون الدولي العام**، "المجلد السادس". عمان. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع. 2003.

22. **دراسات في الادعاء العام**. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. .2004

23. سيد محمد حامد، حامد: **جهاز الاتهام و التحقيق بالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة: سلطات جهاز الاتهام و التحقيق**. عابدين. المركز القومي للإصدارات القانونية. 2010.

24. صبحي نجم، محمد: **الوجيز في قانون أصول المحاكمات الجزائية**، ط3. عمان. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2016.

25. صلاح أبو رجب، محمد: **المسؤولية الجنائية الدولية للقادة**. بنها- مصر: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع. 2011.

26. عبد الحكيم عثمان، أحمد: **الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية**. القاهرة: دار الكتب القانونية. 2009.

27. عبد الحميد، عبد الحميد: **المحكمة الجنائية الدولية– دراسة لتطور نظام القضاء الدولي الجنائي والنظام الأساسي للمحكمة في ضوء القانون الدولي المعاصر**. القاهرة: دار النهضة العربية. 2010.

28. عبد الرزاق حميد، حيدر: **تطور القضاء الدولي الجنائي من المحاكم المؤقتة إلى المحكمة الدولية الجنائية الدائمة**. المحلة الكبرى– مصر: دار الكتب القانونية. 2008.

29. عبد السلام، زينب محمد: **مقدمة في القضاء الدولي**. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية. 2014.

30. عبد الغني، محمد عبد المنعم: **الجرائم الدولية دراسة في القانون الدولي الجنائي**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2011.

31. عبد الفتاح مطر: عصام، **القانون الدولي الإنساني/ مصادره– مبادئه وأهم قواعده**. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. 2008.

32. عبد الكريم العبادي، محمد: **القناعة الوجدانية للقاضي الجزائي ورقابة القضاء عليها: دراسة تحليلية مقارنة**. عمان: دار الفكر. 2010.

33. عبد اللطيف الفقي، أحمد: **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003.

34. عبد اللطيف الفقي، أحمد: **القضاء الجنائي وحقوق ضحايا الجريمة**. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع. 2003.

35. عبد الواحد الجوهري، كمال: **تأسيس الاقتناع القضائي والمحاكمة الجنائية العادلة**. درنة: دار محمود للنشر والتوزيع. .1999

36. عتلم، شريف: **القانون الدولي الإنساني: دليل للأوساط الأكاديمية**. جنيف: اللجنة الدولية للصليب الاحمر. 2006.

37. علي سمير الدليمي، عامر: **صلاحية المدعي العام القانونية لدى المحاكم الجنائية الدولية المؤقتة والدائمة (دراسة قانونية)**. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع. 2013.

38. علي عبو سلطان، عبد الله: **دور القانون الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان**. عمان– الأردن: دار دجلة. 2010.

39. عيتاني: زياد، **المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي**. بيروت. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية. 2009.

40. فخري عبد الرازق الحديثي، عمر: **حق المتهم في محاكمة عادلة : دراسة مقارنة. عمان – الأردن**. دار الثقافة للنشر والتوزيع. .2005

41. قصيله، صالح: **ضمانات الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان**. القاهرة: دار النهضة العربية. 2009.

42. مونية، بن بو عبدالله: **المركز القانوني لضحايا الجرائم الدولية**. عمان: اليازوري. 2014.

43. ناصر طه، رمضان: **مبدأ استقلال القضاء في القانون الدولي الجنائي**. القاهرة – الإمارات. دار الكتب القانونية: دار شتات للنشر والبرمجيات. .2015

44. يشوي، لندة معمر: **المحكمة الجنائية الدولية الدائمة واختصاصاتها**. عمان، الأردن: دار الثقافة، 2008.

45. يونس سديرة، نجوى: **ضمانات المتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية**. عمان – الأردن. دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2014.

- **الكتب باللغة الانجليزية**

Pocer, Fausto and E.Carter, Linda**: International Criminal Procedure: The Interface of Civil Law and Common Law Legal Systems**. UK, USA: Edward Elgar publishing. 2013.

ثانياً: الكتب الإلكترونية

1. كاسيزي، انطونيو: **القانون الجنائي الدولي**. لبنان: ترجمة ونشر مكتبة صادر ناشرون. 2015، تم الاسترجاع من http://lebaneselaws.com/02329.pdf (آخر زيارة 15 آب 2018)

2. وكالة الأنباء الإسلامية، **البوسنة والهرسك قصة شعب مسلم يواجه العدوان**، 1992، تم الاسترجاع من موقع المكتبة الوقفية. http://waqfeya.com/book.php?bid=8275 (آخر زيارة 27 أيار 2017)

3. Robbins، Keith. **تغيير وجه العالم: التاريخ السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية**. ترجمة هبه حاتم. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر. 2017. تم الاسترجاع منGoogle Books (آخر زيارة 11 نيسان 2018)

- **الكتب الإلكترونية باللغة الإنجليزية**

1. Abtahi, Hirad and Boas, Gideon: **The Dynamics of International Criminal Justice- Essays in Honour of Sir Richard May**. International Humanitarian Law Series (vol. 10). Holand: Martinus Nijhoff Publishers. 2006. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

2. Acevedo, Juan Pablo Pérez León: **Victims' Status at International and Hybrid Criminal Courts Victims' Status as Witnesses, Victim Participants/Civil Parties and Reparations Claimants**. Abo Akademi University Press. 2014. Retrieved from https://www.doria.fi/bitstr60/perez_juan.pdf?sequence=2 (accessed on 12 April 2018).

3. Amerasinghe, Chittharanjan Felix: **Evidence in International Litigation**. BRILL. 2005. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

4. Bonacker, Thorsten and Safferling, Christoph: **Victims of International Crimes: An Interdisciplinary Discourse**, The Hague, The Netherlands: T.M.C. Asser Press, 2013, Retrieved from Springer Books.

5. Bottigliero, Ilaria: **Redress for Victims of Crimes Under International Law**, The Netherlands: Knninklijke Brill NT{ Leiden (Springer), 2004, Retrieved from Springer Books.

6. Cryer, Robert, Friman, Hakan, Robinson, Darryl and Wilmshurst, Elizabeth: **An Introduction to International Criminal Law and Procedure**, Second edition. the United States of America: Cambridge University Press, New York. 2010. Retrieved from Cambridge Core: https://www.cambridge.org/core/books/an-introduction-to-international-criminal-law-and-procedure (last access 5 March 2017).

7. Funk, T. Markus: **Victims' Rights and Advocacy at the International Criminal Court**. Oxford University Press. USA. 2010. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

8. Kiza, Ernesto, Rathgeber, Corene and C. Rohne, Holger: **Victims of war: An Empirical Study on War-Victimization and Victims Attitudes towards Addressing Atrocities**. Germany: Hamburger Edition. 2006. Retrieved from Hamburger Edition.

9. Kuczynska, Hanna: **The Accusation Model Before the International Criminal Court /Study of Convergence of Criminal Justice Systems**, Switzerland: Springer International Publishing. 2015. Retrieved from Springer Books

10. Moffett, Luke: **Justice for Victims before the International Criminal Court**: Taylor & Francis, 2014. Retrieved from Google Books.

11. Nuremberg Military Tribunal**, trial of the major war criminals before the international military tribunal**, vol.1, Germany, 1947. Retrieved from: Military Legal Resources: https://www.loc.gov/rr/frd/Military_Law/NT_major-war-criminals.html (last access on 15 August 2017).

12. Ochoa Sanchez, Juan Carlos, **The Rights of Victims in Criminal Justice Proceedings for Serious Human Rights Violations**. Leiden/Boston: Brill Nijhoff. 2013. Retrieved from the SSRN page.

13. Orentlicher, Diane: Some Kind of Justice: **The ICTY's Impact in Bosnia and Serbia**. Oxford University Press, 2018. Retrieved from Google Books.

14. R. Reginbogin, Herbert and J. M. Safferling, Christoph: **The Nuremberg Trials International Criminal Law Since 1945- 60th Anniversary International Conference.** Gernany: K. G. Saur Verlag GmbH, München. 2006. Available at: https://oapen.org/download?type=document&docid=626381 (last access on 28 November 2017).

15. T.Markus, Funk: **Victims' Rights and Advocacy at the International Criminal Court**. Oxford- USA: Oxford University Press. 2010. Retrieved from ProQuest Ebook Central.

16. Tibori-Szabó, Kinga, Hirst, Megan: **Victim Participation in International Criminal Justice- Practitioners' Guide**. T.M.C. Asser Press, The Hague, The Netherlands. 2017. Retrieved from Springer Books.

ثالثاً: الأطروحات الجامعية

- أطروحات الدكتوراة

1. بن زحاف، فيصل: **تسليم مرتكبي الجرائم الدولية.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة وهران 1- أحمد بن بلة. الجزائر. 2011- 2012.

2. حوة، سالم: **سير المحاكمة الجنائية في القانون الدولي الجنائي على ضوء تجربة المحاكم الجنائية** الدولية. (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة الحاج لخضر. باتنة. الجزائر. 2015.

3. عمراوي، مارية. **ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة محمد خيضر بسكرة. بسكرة. الجزائر. 2015- 2016.

4. فارسي، جميلة: **وضع الفرد في القانون الدولي.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر. 2016.

5. مخلط، بلقاسم: **محاكمة مرتكبي جرائم الحرب أمام المحكمة الجنائية الدولية.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان. الجزائر. 2014-.2015

6. نصر الدين، قليل: **مسؤولية الدولة عن انتهاكات القانون الدولي.** (أطروحة دكتوراة غير منشورة). جامعة الجزائر 1، الجزائر. 2017/2006.

- أطروحات الماجستير

1. براهيمي، صفيان: **دور المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الجرائم الدولية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر. 2011.

2. بن خديم، نبيل: **استيفاء حقوق الضحايا في القانون الدولي الجنائي.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بسكرة. بسكرة. الجزائر. 2011-2012.

3. بن عودية، نصيرة: **الجهود الدولية لتكريس المسؤولية الجنائية الدولية بين النجاحات والإحباطات.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجزائر 1. الجزائر. 2010- 2011.

4. جعلاب، عيسى: **دور القضاء الدولي الجنائي في حماية حقوق الإنسان.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر_ بسكرة. الجزائر. 2014- 2015.

5. خلف الله، صبرينة: **جرائم الحرب أمام المحاكم الدولية الجنائية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. قسنطينة. الجزائر. 2006- 2007.

6. زعبال، محمد: **إجراءات التقاضي وضمانات حقوق الدفاع أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا سابقاً**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2006-2007.

7. صراح، نحال. **تطور القضاء الدولي الجنائي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة منتوري- قسنطينة. الجزائر. 2006- 2007.

8. العبادي، زياد. **دور المحاكم الجنائية الدولية الخاصة في تحديد جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن. 2016.

9. فريجة، هشام: **دور القضاء الدولي الجنائي في مكافحة الجريمة الدولية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة محمد خيضر – بسكرة. الجزائر. 2012-2013.

10. قواسمية، صلاح الدين: **الحماية الجزائية للشاهد/ دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والقانون الجنائي الدولي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي التبسي. تبسة. الجزائر. 2016/2015.

11. مزيان، محفوظ ومسعودان، بلقاسم: **مبدأ علنية المحاكمة الجزائية** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية. الجزائر. 2017/2016.

- الأطروحات الجامعية الأجنبية

1. Beqiri, Romina: **Witness Protection In International Criminal Court**. (unpublished master's thesis). Lund University. Sweden. 2011.

2. Burkhardt, Maren: **Victim Participation Before The International Criminal Court**. (unpublished doctoral dissertation). Humboldt University of Berlin. Germany. 2010.

3. Houedjissin, Mededode: **Les victimes devant les juridictions pénales internationals.** (unpublished doctoral dissertation**)**. Université Grenoble. France. 2011.

رابعاً: المقالات العلمية المحكّمة

1. الشكري، علي يوسف: ***الخصائص المشتركة للمحاكم الجنائية الدولية المؤقتة***"، **مجلة المختار للعلوم الإنسانية**، 3، 2006.

2. شكصي، سعد وسليم، سهى: ***دور الشاهد في حسم الدعوى الجزائية***، **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية** (جامعة كركوك). 13. مج 4. 325/2015- 377.

3. صبري محمد، أسامة: ***حقوق المجني عليه أمام المحاكم الجنائية الدولية***. **القادسية للقانون والعلوم السياسية**. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الأول لكلية القانون عام 2006. 2008. 298- 326.

4. عبد الرحمن، عبد شاطر: ***"تفكك يوغسلافيا وانهيار مشروع صربيا الكبرى"***، **مجلة دراسات إقليمية**. مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل. 5. مج14. 185/2009-220.

5. بخوش، هشام: ***مدى مشروعية قرارات مجلس الأمن بخصوص إنشاء المحاكم الجنائية الدولية الخاصة***. **مجلة دراسات وأبحاث**. جامعة زيان عاشور بالجلفة- الجزائر. 19، مج 7. 45/2015- 64.

6. المختار، طيبة: ***المعلومات السرية وشرعيتها قانوناً في المحاكم الدولية الجنائية***، **مجلة جامعة كربلاء العلمية**. 4. مج 5. 365/2007- 381.

- مقالات علمية محكّمة باللغة الإنجليزية

1. A. Elder, David: ***The Historical Background of Common Article 3 of the Geneva Convention of 1949***, Case Western Reserve Journal of International Law. 1. 11. 1979/37-69.

2. Baumgartner, Elisabeth: ***Aspects of victim participation in the proceedings of the International criminal court***, **international review of the red cross**, no. 870. vol. 90. 2008/409-440.

3. Ciorciari, John and Heindel, Anne: ***Victim Testimony in International and Hybrid Criminal Courts: Narrative Opportunities, Challenges, and Fair Trial Demands***, **Forthcoming, Virginia Journal of International Law,** no. 2, vol. 56, 2016/1-82.

4. Cohen, Miriam: ***Victim Redress From Nuremberg And Tokyo To The ICTY And ICTR***. **Revista do Instituto Brasileiro de Direitos Humanos**, no. 14, vol. 14, 2004/311-321.

5. Cote, luc: ***International criminal justice: tightening up the rules of the game***, **International Review of the Red Cross**, no. 861, vol. 88, 2006/133-144.

6. Croquet, Nicolas: ***Implied External Limitations on the Right to Cross-Examine Prosecution Witnesses: The Tension between a Means Test and a Balancing Test in the Appraisal of Anonymity Requests***, **Melbourne Journal of International Law**, vol. 11. 2010/1-39.

7. Dolbec, Hébert and Laurence, Marie**:** ***Towards Bureaucratization: An Analysis of Common Legal Representation Practices Before the International Criminal Court,*** **Revue Quebecoise de Droit International.** Special Issue. 2015/ p35-61.

8. Donadio, Colette: ***Gender Based Violence: Justice and Reparation in Bosnia And Herzegovina***. **Mediterranean Journal of Social Sciences**, no. 16, vol. 5, 2014/692-702.

9. Dormann, Knut: ***The Legal Situation of "Unlawful/Unprivileged Combatants***", **International Review of the Red Cross**, no. 849, vol. 85, 2003/45-74.

10. Duraj, Erinda: ***The rights of Victims under International Criminal Justice*****. Academic Journal of Business, Administration**, Law and Social Sciences, no. 1, vol. 1, 2015/102-114.

11. E. Wojcik, Mark: False Hope: ***The Right Of Victim Before International Criminal Tribunals,*** **L'Observateur des Nations Unies**, no. 1, vol. 28, 2010/1-31.

12. Fairlie, Megan*:* ***Due Process Erosion: The Diminution of Live Testimony at the ICTY,*** **California Western International Law Journal**. vol. 34. 2003/47-83.

13. Garbett, Claire: ***The legal representation of the civilian and military casualties of contemporary conflicts: unlawful victimisation, its victims and their visibility at the ICTY***, **The International Journal of Human Rights**. no.7. vol. 16. 2012/1059-1078.

14. Henham, Ralph: ***Some Reflections On The Role Of Victims In The International Criminal Trial Process***, **International Review of Victimology**, vol. 11. 2004/201-224.

15. Henzelin, Marc, Heiskanen, Veijo, and Mettraux, Guenael: ***Reparations To Victims Before The International Criminal Court: Lessons From International Mass Claims Process***. **Criminal Law Forum**. vol.17, issue 3-4, 2006/317-344.

16. J. Mekjia, Gerard and C. Varughese, Mathew: ***Hearing the Victim's Voice: Analysis of Victims' Advocate Participation in the Trial Proceeding of the International Criminal Court***. **Pace International Law Review**, no. 1, vol. 17, 2005/1-46.

17. Joon Kim, Hun: ***The Role of UN Commissions of Inquiry in Developing Global Human Rights: Prospects and Challenges***, **The Korean Journal of International Studies**, no. 2, vol. 14, 2016/241- 264.

18. King, Kimi and Meernik, James: ***Bearing Witness: The Impact of Testifying at War Crimes Tribunals*****. Journal of Conflict Resolution, Journal of Conflict Resolution**, 2017/1-25.

19. L. Gershman, Bennett: **Prosecutorial Ethics and Victims' Rights: The Prosecutor's Duty of Neutrality**. Pace Faculty Publications. Lewis & Clark L. Rev. 559. 2005/559-579.

20. Louise Steele, Sarah: ***Victim-Witnesses in the International Criminal Court: Justice for Trauma, or the Trauma of Justice?***, Australian **International Law Journal**, v. 12, 2005/99-108.

21. M. Chinkin, Christine: ***Due Process and Witness Anonymity*****, American Journal of International Law**, no. 1, vol. 91, 1997/75- 79.

22. M. deGuzman, Margaret: Choosing to Prosecute: ***Expressive Selection at the International Criminal Court*****, Michigan Journal of International Law**, Issue 2, vol. 33, 2012/265-320.

23. M. Wald, Patricia: ***The International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia Comes of Age: Some Observations on Day-To-Day Dilemmas of an International Court*****. Washington University Journal of Law & Policy**, vol. 5. 2001/87-123.

24. M. Wald, Patricia: ***Dealing with Witnesses in War Crime Trials: Lessons from the Yugoslav Tribunal*****, Yale Human Rights and Development Journal**, no. 6, vol.5. 2014/1-24.

25. Manley, Stewart: ***Referencing Patterns at the International Criminal Court,*** **European Journal of International Law**, issue 1, vol. 27, 2016/ 191–214.

26. Megret, Frederic: ***Justifying Compensation by the International Criminal Court's Victims Trust Fund: Lessons from Domestic Compensation Schemes***. **Brooklyn Journal of International Law**. no. 1, vol. 36, 2010/124- 201.

27. McDermott, Yvonne: **The Right to a Fair Trial in International Criminal Law**. (Unpublished doctoral dissertation). National University of Ireland Galway. Ireland. 2013.

28. Mckay, Fiona. ***Victim Participation in Proceedings before the International Criminal Court***, **Human Rights Brief**, no. 3, vol. 15, 2008/2-5.

29. Meernik, James and King, Kimi: ***The Sentencing Determinants of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: An Empirical and Doctrinal Analysis,*** Leiden Journal of International Law. 4. 16. 2003/ 717–750.

30. Mertus, Julie: ***When Adding Women Matters: Women's Participation in the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia.*** **Seton Hall Law Review**, Iss. 4, vol. 38, 2008/1297-1326.

31. Moffett, Luke: ***Reparations for Victims at the International Criminal Court: A New Way Forward?.*** **The International Journal of Human Rights**, no. 9, vol. 21, 2017, p. 1204-1222.

32. N. Schmitt, Michael: ***Investigating Violations of International Law in Armed Conflict.*** **Harvard National Security Journal**, vol. 2, 2011/31-84.

33. Olasolo, Hector and Kiss, Alejandro: ***The Role Of Victims In Criminal Proceedings Before The International Criminal Court***. **International Review of Penal Law**. vol. 81. 2010/125-163.

34. Patel King, Faiza and La Rosa, Anne-Marie: ***International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia: Current Survey/ The Jurisprudence of the Yugoslavia Tribunal: 1994-1996,*** **European Journal of International Law (EJIL),** no. 1, vol. 8, 1997/123-179.

35. Perrin, Kristen: ***Memory at the International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY): Discussions on Remembering and Forgetting within Victim Testimonies,*** **East European Politics and Societies and Cultures,** no. 2, vol. 30, 2016/270-287.

36. Pozen, Joanna: ***Justice Obscured: The Non-Disclosure of Witnesses' Identities In ICTR Trials,*** **New York University Journal of International Law and Politics,** no. 281, vol. 38, 2006/281- 322.

37. Ronen, Yael: ***The Impact of the ICTY on Atrocity-Related Prosecutions in the Courts of Bosnia and Herzegovina***, **Penn State Journal of Law & International Affairs**, no.1, vol. 3, 2014/113-160.

38. Stahn, Carsten, Kate, Gibson and Olasolo, Hector: ***Participation of Victims in Pre-Trial Proceedings of the ICC***, **Journal of International Criminal Justice**, no. 2, vol. 4, 2006/219- 238.

39. Welch, Tim- Haider, Huma- Meenagh, Martin- M'Boge, Yassin: ***Witness Anonymity at the International Criminal Court: Due Process for Defendants, Witnesses or Both?***, **The Denning Law Journal**. vol.23. 2011/29-46.

40. Whiting, Alex: ***In International Criminal Prosecutions- Justice Delayed Can Be Justice Delivered***, **Harvard International Law Journal**, no. 2, vol. 50, 2009/323- 364.

41. Williams, Sarah and Woolaver, Hannah***: The Role of the Amicus curiae before International Criminal Tribunals***. **International Criminal Law Review**, no. 2, vol. 6, 2006/151-189.

خامساً: الاجتهاد القضائي الدولي

- القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغسلافيا السابقة

1. Prosecutor v. Dusko Tadic a/k/a "Dule". **Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction**. Case No. (IT-94-1-AR72). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 October 1995. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/51002.htm (last access on 5 June 2017).

2. Prosecutor v. Dusko Tadic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-94-1-A),International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 15 July 1999. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acjug/en/tad-aj990715e.pdf (accessed on 5 April 2018).

3. Prosecutor v. Dusko Tadic. **Decision on Appellant's Motion for the Extension of the Time-limit and Admission of Additional Evidence**. Case No.(IT-94-1-A), A. Ch. International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 15 October 1998. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/81015EV36285.htm (accessed on 7 November 2017).

4. Prosecutor v. Dusko Tadic, **Decision on the Prosecutor's Motion Requesting Protective Measures for Victims and Witnesses**. Case No.(IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 10 August 1995. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/tadic/tdec/en/50810pmn.htm. (accessed on 12 November 2017).

5. Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac and Zoran Vukovic. **Judgment of The Appeals Chamber.** Case No. (IT-96-23 & IT-96-23/1-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 12 June 2002. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/kunarac/acjug/en/kun-aj020612e.pdf (accessed on 22 March 2018).

6. Prosecutor v. Radovan Karadzic. **Decision on the Accused's Motion Challenging the Legal Validity and Legitimacy of the Tribunal**. Case No. (IT-95-5/18-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 7 December 2009. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tdec/en/091207.pdf

(last access on 5 June 2017).

7. Prosecutor v. Miroslav Kvocka, Dragolju Prcac, Milojica Kos, Mlado Radic, Zoran Zigic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-98-30/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 November 2001. ICTY website, available at http://www.icty.org/x/cases/kvocka/tjug/en/kvo-tj011002e.pdf (accessed on 24 February 2018).

8. Prosecutor v. Milan Martic. **Decision on Appeal Against the Trial Chamber's Decision on the Evidence of Witness Milan Babic**. Case No. (IT-95-11-AR73.2), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 14 September 2006. ICTY website

http://www.icty.org/x/cases/martic/acdec/en/060914.pdf (accessed on 7 April 2018).

9. Prosecutor v. Mrksic, Mile- Sljivancanin, Veselin- Radic, Miroslav. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-13/1-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 27 September 2007. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mrksic/tjug/en/070927.pdf (accessed on 18 February 2018).

10. Prosecutor v. Kupreskic, Zoran- Kupreskic, Mirjan- Kupreskic, Vlatko- Josipovic, Drago- Papić, Dragan- Šantić, Vladimir. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-16-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 14 January 2000. ICTY website, available at http://www.icty.org/x/cases/kupreskic/tjug/en/kup-tj000114e.pdf (accessed on 18 February 2018).

11. Prosecutor v. Radovan Karadzic. **Public Redacted Version Of Judgment- Volume I Of IV**. Case No. (IT-95-5/18-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 24 March 2016. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tjug/en/160324_judgement.pdf (accessed on 19 February 2018).

12. Prosecutor v. Esad Landzo. **Decision on Motion on Presentation of Evidence by the Accused Esad Landzo**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 1 May 1997. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mucic/tdec/en/70501DE2.htm (last access on 2 November 2017).

13. Prosecutor v. Milan Martic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-11-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 8 October 2008 . ICTY website http://www.icty.org/x/cases/martic/acjug/en/mar-aj081008e.pdf (accessed on 19 February 2018).

14. Prosecutor v. Radovan Karadžić. **Decision on the accused's request that all materials, including transcripts, be disclosed to him in Serbian and Cyrillic script**. Case No. (IT-95-5/18-PT) International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 25 September 2008. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/karadzic/tdec/en/080925.pdf (last access on 5 June 2017).

15. Case of Dragan Opacic. **Decision On Application For Leave To Appeal**. Case No. (IT-94-1). 3 June 1997. http://www.icty.org/x/cases/tadic/acdec/en/70603al3.htm (accessed on 15 April 2018).

16. Prosecutor v. Jadranko Prlic, **Decision on appeals against decision admitting transcript of Jadranko Prlic's questioning into evidence**. Case No.(IT-04-74-AR73.6). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 23 November 2007. ICTY website available at http://cld.unmict.org/assets/filings/Decision-on-Appeals-against-Decision-admitting-transcript-of-Jadranko-Prlics-questioning-into-evidence.pdf. (last access on 22 November 2017).

17. Eliezer Niyitegeka v. Prosecutor, **Decision on Niyitegeka's Urgent Request for Orders Relating to Prosecution Witnesses**. Case No. (MICT-12-16). Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 29 January 2016. Mechanism for International Criminal Tribunals (MICT) website available at http://cld.unmict.org/assets/filings/462-MICT-12-16-0126-1-NIYITEGEKA-DECISION-ON-NIYITEGEKA-S-URGENT-REQUEST-FOR-ORDERS-RELATING-TO-PROSECUTION-WITNESSES.pdf (accessed on 22 November 2017).

18. Prosecutor v. Dario Kordic & Mario Cerkez**. Judgment of The Trial Chamber.** Case No. (IT-95-14/2-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 26 February 2001. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/kordic_cerkez/tjug/en/kor-tj010226e.pdf (last access on 16 February 2018).

19. Prosecutor v. Dusko Tadic. **Sentencing Judgment**. Case No. (IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 14 July 1997. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/tadic/tjug/en/tad-sj970714e.pdf (accessed on 16 February 2018).

20. The Prosecutor v. Ante Gotovina and Mladen Markac. **Ante Gotovina's Response To "Application And Proposed Amicus Curiae Brief" Filed On 13 January 2012**. Case No.(IT-06-90-A). International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia. 27 January 2012. ICTY website available at: http://icr.icty.org/LegalRef/CMSDocStore/Public/English/Response/NotIndexable/IT-06-90-A/MSC7958R0000353550.pdf (accessed on 4 December 2017).

21. Prosecutor v. Radislav Krstic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-98-33-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 2 August 2001. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/krstic/tjug/en/krs-tj010802e.pdf (accessed on 13 February 2018).

22. Prosecutor v. Radoslav Brdanin. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-99-36-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 1 September 2004. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/brdanin/tjug/en/brd-tj040901e.pdf (accessed on 13 February 2018).

23. Prosecutor v. Karadzic, Radovan**, Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-9S-SI18-AR98bis.l). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 11 July 2013. Annex A – Procedural History. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/karadzic/acjug/en/130711_judgement_rule98bis.pdf (accessed on 28 March 2018).

24. Prosecutor v. Miroslav Kvocka, Dragolju Prcac, Milojica Kos, Mlado Radic, Zoran Zigic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No.(IT-95-16-A). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 23 October 2001. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/kupreskic/acjug/en/kup-aj011023e.pdf (accessed on 22 March 2018).

25. Prosecutor v. Radoslav Brdanin. **Order Instigation Proceedings Against Milka Maglov**. Case No. (IT-99-36/R77), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 8 May 2003. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/contempt_maglov/ind/en/030508.pdf (accessed on 23 April 2018).

26. Prosecutor v. Ante Gotovina-Ivan Cermak and Mladen Markac. **Judgment of The Trial Chamber/ Volume I Of II**. Case No. (IT-06-90-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 15 April 2011. ICTY website.

http://www.icty.org/x/cases/gotovina/tjug/en/110415_judgement_vol1.pdf (accessed on 24 March 2018).

27. Prosecutor v. Zejnil Delalic, Zdravko Muci, Hazim Delic and Esad Landzo. **Judgement of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 16 November 1998. ICTY website http://www.icty.org/x/cases/mucic/tjug/en/981116_judg_en.pdf (accessed on 12 April 2018).

28. Prosecutor v. Zenjil Delalic, Hazim Delic, Esad Landzo. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-21-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 16 November 1998. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/mucic/tjug/en/981116_judg_en.pdf (accessed on 15 February 2018).

29. Prosecutor v. Dragoljub Kunarac, Radomir Kovac and Zoran Vukovic. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-96-23-T & IT-96-23/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 22 February 2001. ICTY website. available at:

http://www.icty.org/x/cases/kunarac/tjug/en/kun-tj010222e.pdf (accessed on 22 March 2018).

30. Prosecutor v. Dario Kordic and Mario Carkez. **Decision on Appeal Regarding Statement of A Deceased Witness**. Case No. (IT-95-14/2)), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 21 July 2000. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/kordic_cerkez/acdec/en/00721EV313608.htm (accessed on 24 March 2018).

31. Prosecutor v. Milan Martic. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-11-A), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 8 October 2008. Mechanism for International Criminal Tribunals website. http://cld.unmict.org/assets/filings/Judgement-Martic.pdf http://cld.unmict.org/notions/show/914/statements-under-rule-92-bis-icty (accessed on 28 March 2018).

32. Prosecutor v. Jadranko Prlic – Bruno Stojic- Slobodan Praliak- Milivoj Petkovic- Valentin Coric and Berislav Pusic, **Decision on appeals against decision admitting transcript of Jadranko Prlic's questioning into evidence**, Case No. (IT-04-74-AR73.6), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 23 November 2007. ICTY website.

http://www.icty.org/x/cases/prlic/acdec/en/071123.pdf (accessed on 28 March 2018).

33. Prosecutor v. Zlatko Aleksovski. **Judgment of The Appeals Chamber**. Case No. (IT-95-14/1-A), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 24 March 2000. ICTY website http://cld.unmict.org/assets/filings/Judgement-Aleksovski.pdf (accessed on 28 March 2018).

34. Prosecutor v. Dusko Tadic a/k/a "Dule", **Opinion and Judgment**. Case No.(IT-94-1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 7 May 1997. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/tadic/tjug/en/tad-tsj70507JT2-e.pdf (accessed on 27 March 2018).

35. Prosecutor v. Zlatko Aleksovski. **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-14/1-T), International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 25 June 1999. ICTY website available at http://www.icty.org/x/cases/aleksovski/tjug/en/ale-tj990625e.pdf (accessed on 18 February 2018).

36. Prosecutor v. Anto Furundija, **Judgment of The Trial Chamber**. Case No. (IT-95-17/1-T). International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia. 10 December 1998. ICTY website. available at: http://www.icty.org/x/cases/furundzija/tjug/en/fur-tj981210e.pdf (accessed on 28 March 2018).

37. Prosecutor v. Vojislav Seselj. **Decision on Motion by Vojislav Seselj Challenging Jurisdiction and Form of Indictment**. Case no. (IT-03-67/PT), International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 26 May 2004. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/seselj/tdec/en/040526.pdf (last access on 8 February 2018).

38. Prosecutor v. Zejnil Delalic, Zdravko Muci, Hazim Delic and Esad Landzo. **Judgement of Appeals Chamber**. Case no. (IT-96-21-A). International Criminal Tribunal for The Former Yugoslavia. 20 February 2001. ICTY website. http://www.icty.org/x/cases/mucic/acjug/en/cel-aj010220.pdf. (last access on 8 February 2018).

- **القرارات القضائية للمحكمة الدولية الجنائية الدائمة**

قضية المدعي العام ضد Thomas Lubanga Dyilo (توماس لوبانغا ديلو)، ICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10، 11 تموز 2008، حكم بخصوص استئناف المدعي العام والدفاع لقرار الدائرة الابتدائية الأولى بشأن مشاركة الضحايا، والصادر في 12 كانون الثاني/يناير 2002، https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_08122.PDF

- **باللغة الانجليزية**

1. Prosecutor v. William Samoei Ruto, Henry Kiprono Kosgey And Joshua Arap Sang, **Defence Application for Leave to Appeal the Decision on the Confirmation of Charges**. Case No. (ICC-01/09-01/11), International Criminal Court. 30 January 2012. ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2012_02388.PDF (accessed on 22 April 2018).

2. Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Decision on the Applications for Participation in the Proceedings Submitted by VPRS 1 to VPRS 6.** Case No.(ICC-01/04-01/06). International Criminal Court. 29 June 2006. ICC website, available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2007_03138.PDF (accessed on 22 February 2018).

3. Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo. **Decision on victims' participation**. Case No. (ICC-01/04-01/06). International Criminal Court. 18 January 2008. ICC website, available at https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_00364.PDF (accessed on 22 February 2018).

4. Situation in the Democratic Republic of the Cong**. Decision on the Applications for Participation in the Proceedings of VRS 1, VRS 2, VRS 3, VRS 4, VRS5 and VRS 6.** No**. (**ICC-01/04-101-tEN-Corr) , Pre-Trial Chamber. International criminal court. 17 January 2006. ICC website available at: https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2006_01689.PDF (last access on 1 December 2017).

5. Prosecutor v. Omer Hassan Ahmad Al Bashir (Omer Al Bashir). **Decision on the Prosecution's Application for a Warrant of Arrest against Omar Hassan Ahmad Al Bashir**. Case No. (ICC-02/05-01/09), International Criminal Court. 4 March 2009. ICC website, available at https://www.icc-cpi.int/pages/record.aspx?uri=639096 (accessed on 18 February 2018).

6. Prosecutor v. Thomas Lubanga Dyilo, **Judgment on the appeals of The Prosecutor and The Defence against Trial Chamber I's Decision on Victims' Participation of 18 January 2008**. Case No. (ICC-01/04-01/06 OA 9 OA 10), International Criminal Court. 11 July 2008 . ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2008_03972.PDF (accessed on 25 July 2018).

7. **Situation In The State Of Palestine**. Case No. (ICC-01/18). International Criminal Court. 13 July 2018. ICC website https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2018_03690.PDF (last access on 14 July 2018).

– القرارات القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

1. Van Mechelen and Others v. the Netherlands, § 58- Doorson v. the Netherlands, § 72- Edwards and Lewis v. the United Kingdom- Reinhardt and Slimane Kaïd v. France, §§ 105-106: European Court of Human Rights – ECHR. **Guide on Article 6 of the European Convention on Human Rights/ Right to a fair trial (criminal limb)**. 2014. https://www.echr.coe.int/Documents/Guide_Art_6_criminal_ENG.pdf (accessed on 12 April 2018).

2. S.N. v. Sweden. **Judgment of European Court Of Human Rights**. Application no. (34209/96). 2 July 2002. ECHR website. https://www.legal-tools.org/doc/119fe2/pdf/ (accessed on 12 April 2018)

3. Avşar v. Turkey. Rights (**Application no. 25657/94**). European Court of Human Rights. First Section . 10 July 2001. http://www.hr-dp.org/files/2013/09/10/CASE_OF_AVSAR_v._TURKEY_.pdf

(accessed on 12 April 2018).

سادساً: منشورات المؤسسات الحقوقية

1. Committee on Legal Affairs and Human Rights of the Council of Europe. **The protection of witnesses as a cornerstone for justice and reconciliation in the Balkans'** .3 September 2009 Doc AS/Jur(2009)38. available at: http://assembly.coe.int/CommitteeDocs/2009/20090903_ajdoc38.pdf (last access on 9 November 2017).

2. Commission on Security and Cooperation in Europe (OSCE)**. Prosecuting War Crimes in the Former Yugoslavia**. Vienna. 1996. available at https://www.csce.gov/sites/helsinkicommission.house.gov/files/WarCrimesUpdate1995.pdf (accessed on 13 February 2018).

3. Evans, Christine: **The Right to Reparation in International Law for Victims of Armed Conflict**-Cambridge Studies in International and Comparative Law . New York: Cambridge University Press. 2012. available at: http://www.corteidh.or.cr/tablas/r31595.pdf (last access on 6 December 2017).

4. Human Rights Center, UC Berkeley, School of Law, **The Victims' Court? A Study Of 622 Victim Participants At The International Criminal Court/ UGANDA • DEMOCRATIC REPUBLIC OF CONGO • KENYA • CÔTE D'IVOIRE**, 2015, https://www.law.berkeley.edu/wp-content/uploads/2015/04/The-Victims-Court-November-2015.pdf (last access 26 August 2017).

5. Human Rights Watch/Helsinki, **the Fall of Srebrenica and the Failure of UN Peacekeeping Bosnia and Herzegovina**, 1995, available at https://www.hrw.org/sites/default/files/reports/bosnia1095web.pdf (last access on 15 June 2017).

6. Impunity Watch. **Victim Participation and Transitional Justice in Cambodia: the case of the Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia (ECCC)**. The Netherlands. 2016.

https://www.impunitywatch.org/docs/IW_Report_Victim_Participation_in_Cambodia_(April_2016).pdf. (last access on 1 December 2017).

7. Ingadottir, Thordis, Ngendahayo, Françoise and V. Sellers, Patricia: **The International Criminal Court The Victims and Witnesses Unit (Article 43.6 of the Rome Statute)**, A Discussion Paper. the Project on International Courts and Tribunals (PICT), 2000, available at: http://www.vrwg.org/downloads/publications/02/PICTVWUMar2000.pdf (last access 25 June 2017).

8. International Bar Association's Human Rights Institute (IBAHRI). **International Criminal Law Manual**. London. 2010. available at: https://www.ibanet.org/Article/NewDetail.aspx?ArticleUid=aad84f6f-8058-4a1f-91ce-be0eba974d3e (last access on 5 October 2017).

9. International Criminal Court. **Booklet Victims Before The International Criminal Court/ A Guide For The Participation Of Victims In The Proceedings Of The Court**,

https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/8FF91A2C-5274-4DCB-9CCE-37273C5E9AB4/282477/160910VPRSBookletEnglish.pdf (accessed on 22 February 2018).

10. Max Planck Institute for foreign and International Criminal Law. **The Victims and Witnesses Section at the ICTY/** An Interview with Wendy Lobwein. Rohne, Holger-c. Germany. 2003. Available at https://www.mpicc.de/files/pdf1/the_victims_and_witness_section_at_the_icty_rohne.pdf (last access on 15 September 2017).

11. Medica Mondiale. "… and that it does not happen to anyone anywhere in the world". Köln: Germany. 2009. https://www.medicamondiale.org/fileadmin/redaktion/5_Service/Mediathek/Dokumente/English/Documentations_studies/medica_mondiale_and_that_it_does_not_happen_to_anyone_anywhere_in_the_world_english_complete_version_dec_2009.pdf (accessed on 5 April 2018).

12. Organization for Security and Co-operation in Europe(OSCE)/Mission to Bosnia and Herzegovina. **Investigation Manual for War Crimes, Crimes Against Humanity and Genocide in Bosnia and Herzegovina**.2013. https://www.osce.org/bih/281491?download=true (last access on 16 February 2018).

13. Redress. **Ensuring The Effective Participation Of Victims Before The International Criminal Court**. London. 2005. http://www.redress.org/downloads/publications/REDRESS%20-%20Legal%20Representation%20for%20Victims%2023%20May%202005.pdf (last access on 25 August 2017).

14. Redress**. Representing Victims before the ICC: Recommendations on the Legal Representation System**. 2015. available at: https://redress.org/downloads/publications/1504reprentingvictims.pdf (last access on 18 November 2017).

15. Stahn, Carstem, Jacobs, Dov: **Human Rights Fact-Finding and International Criminal Proceedings: Towards a Polycentric Model of Interaction,** Grotius Centre Working Paper 2014/017-ICL, Leiden Law School Research Paper, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2388596 (accessed on 24 February 2018).

16. The International Federation for Human Rights (FIDH). **Enhancing Victims' Rights Before the ICC/ A View from Situation Countries on Victims´ Rights at the International Criminal Court**. Paris. 2013. available at: https://www.fidh.org/IMG/pdf/fidh_victimsrights_621a_nov2013_ld.pdf. (last access on 18 November 2017).

17. The International Center for Transitional Justice (ICTJ). **Documenting Truth**. New York. 2009. available at https://ictj.org/sites/default/files/ICTJ-DAG-Global-Documenting-Truth-2009-English.pdf

18. The Office of Internal Oversight Services /OIOS**. The Victims and Witnesses Section of ICTY**. New York City. 2008. The U.S. Mission to the United Nations/ USUN website available at https://usun.state.gov/about/2196/6649/6655 (accessed on 7 November 2017).

19. The Swedish National Defence College, Folke Bernadotte Academy. **A Handbook On Assisting International Criminal Investigations**. Stockholm. 2011. available at https://fba.se/contentassets/6f4962727ea34af5940fa8c448f ions.pdf (accessed on 13 February 2018).

- باللغة العربية

1. مؤسسة الحق. **دليل حول توثيق انتهاكات حقوق الإنسان**. رام الله- فلسطين. .2011

2. منظمة العفو الدولية. **دليل المحاكمة العادلة**. المملكة المتحدة. 2014. https://www.amnesty.org/download/Documents/8000/pol300022014ar.pdf (تاريخ الزيارة 3 نيسان 2018)

سابعاً: منشورات الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)

1. Cuppini, Alessandra: Crime Victims and the "Yo-Yo Effect" An Historical Investigation of Victim's Participation in Criminal Proceedings. Historia et ius. 8. 2015. http://www.historiaetius.eu/uploads/5/9/4/8/5948821/cuppini_8.pdf. (last access on 28 November 2017).

2. East Germany Apologizes : Message to Jews Accepts Nazi Atrocity Reponsibility: New Gov't. Asks Israel to Forgive http://articles.latimes.com/1990-04-12/news/mn-1752_1_east-germany (last access on 5 December 2017).

3. G. Stewart, James: Towards a single definition of armed conflict in international humanitarian law: A critique of internationalized armed conflict. International Review of the Red Cross, no. 850, vol. 85, 2003/313-350, https://www.icrc.org/eng/resources/documents/article/other/5pyaxx.htm

4. Gutierrez Posse, Hortensia D. T: The relationship between international humanitarian law and the international criminal tribunals. no. 861, vol. 88, 2006/22, https://www.icrc.org/en/international-review/article/relationship-between-international-humanitarian-law-and-international (last access on 14 February 2018).

5. Honko. Kristiina: The Relationship Between International Humanitarian Law And The European Convention Of Human Rights, And Their Evolutive Application In The Context Of Armed Conflicts. https://blogs.uta.fi/ecthrworkshop/2016/01/11/honko/

6. Marina Aksenova and Morten Bergsmo: Defining the Purposes, Mandates and Outcomes of Fact Finding Commissions Beyond International Criminal Justice, Policy Brief Series, no. 38, 2015, http://www.toaep.org/pbs-pdf/38-aksenova-bergsmo

7. Tenove, Chris: International Justice for Victims? Assissing the International Criminal Court From the Perspective of Victims in Kenya and Uganda. Research Paper. 2013. https://www.researchgate.net/publication/32086_International_Justice_for_Victims_Assessing_the_International_Criminal_Court_from_Victims'_Perspectives_in_Kenya_and_Uganda. (last access on 16 November 2017).

8. The first judgment on the responsibility of the state for the crimes in Kosovo: Compensation to families of victims of the crime in Podujevo. Humanitarian Law Center. http://www.hlc-rdc.org/?p=31649&lang=de (last access on 29 November 2017).

9. Witnesses. ICTY website. http://www.icty.org/en/about/registry/witnesses (accessed on 22 February 2018).

ثامناً: المواقع الإلكترونية

1. ICC website https://www.icc-cpi.int/

2. ICTY website http://www.icty.org/

3. Mechanism for International Criminal Tribunals http://www.unmict.org/en

4. United Nations website http://www.un.org/en/about-un/

An – Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Participation of Victims in the International Criminal Procedure:

A Study Centered on the Jurisprudence of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia

By

Sanabel Nabegh Yousef Braik

Supervisor

Dr. Joni Aasi

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for The Degree of Master of Criminal Law, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus-Palestine.

2018

Participation of Victims in the International Criminal Procedure: A Study Centered on the Jurisprudence of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia

By
Sanabel Nabegh Yousef Braik
Supervisor
Dr. Joni Aasi

Abstract

The present study was made within the framework of the legal innovations at the arena of the international criminal law, as represented by demands that called for recognition of the victims' rights in participation as a significant element in the criminal justice procedures. this study containing practices drawn from the experience and contribution of the Tribunal for the Former Yugoslavia, that over its history from 1993-2017, represents an attempt to develop values of victims' participation in the international criminal procedures. the chosen Tribunal also paved the way for the accumulation of legal expertise and lessons of protection of victims' that can be learnt by other international criminal courts and tribunals.

The study started with research in the legal reference to set up the aforesaid Tribunal and reviewing the development stages of defining the concept of victims of world crimes since the end of World War Two, and looked into the attempts of recognizing the role of the victims as an independent party in the international criminal procedures. The study also discusses the guarantees and the internationally warranted rights of the victims of world crimes in the Tribunal for the Former Yugoslavia, and the exerted attempts by the judges to consolidate such rights by their judgments.

In Chapter Two, the study traced the inclusion of the victim within the work of the ICTY's Prosecution office that is mandated to investigate and prosecute for international crimes cases. Furthermore, the study looked into the extent of the victims' participation impact on the prosecutor decisions to open investigation.

In its advanced stages, the study discussed the significance of proving that the victims' testimonies lend to Jurisprudence of the International Tribunal for the Former Yugoslavia. It also looked into issues that the Tribunal chambers faced relative to the principles of fair trial, and the attempts to establish balancing between the right of the accused in defense and the rights of the victims in participation and protection. The study also discussed such controversy by seeking help from the judicial jurisprudence of the European Court of Human Rights on which legal principles issued by the International Tribunal for the Former Yugoslavia largely depend on.

Finally, the researcher reached several findings, followed by recommendations that sum up the conclusions after completing this study.